السنة الثالثة والسبعون ـ عدد 3764 — 25 ربيع الاول 1405 (19 ديسمبر 1984)

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

ثمن النسخة : درهمان ـ ثمن النسخة من السنوات الماضية : 3،00 دراهم ـ يرسل الجدول السنوى مجانا الى المشتركين

بيان النشرات	تعريفة الاشتراك في المغرب: ستة أشهر	تعريفة الاشتراك في المغرب: سنة	تعريفة الاشتراك في الخارج
النشرة العامة	40 درهما	70 درهما	تضاف الى المبالغ المنصوص
نشرة مداولات مجلس النواب		60 درهما	عليها يمنته ، مصاريف الارسال
نشرة الاعلانات القانونية والقضائية والادارية	40 درهما	70 درهما	حسبما هى محددة فى النظام
نشرة الترجمة الرسمية	35 درهما	60 درهما	البريدى الجارى به العمل.

يطلب الاشتراك من ادارة المطبعة الرسمية
الرباط ـ شالة

التليفون { 650-24 — 650-25 / 651-79 — 654-13 }

حساب الشيك البريدى رقم 16 ـ 101 بالرباط

تدرج فى النشرة العامة القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الاوفاق الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التى تفرض القوانين او النصوص التنظيمية الجارى بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية

تنبيه هام

تجديد الاشتراك

يعاد الى أذهان جميع المشتركين في الجريدة الرسمية أن الاشتراك ينتهي في آخر السنة ولا يعتبر مجددا تلقائيا.

وتجنبا لكل توقف عن ارسال الجريدة ، يتعين القيام في الحال بالاجراءات اللازمة لتجديد الاشتراك عملا بمقتضيات المرسومين رقم 2.80.52 و 2.80.225 بتاريخ 6 ذي الحجة 1400 (16 اكتوبر 1980) المتعلقين بنشرات الجريدة الرسمية وبتحديد تعريفة الاشتراك فيها (الجريدة الرسمية عدد 3549 بتاريخ 26 من ذي الحجة 1400 موافق 5 نوفمبر 1980).

ويجب علاوة على ذلك أن يتضمن كل طلب موجه في هذا الشأن رقم الاشتراك المبين على بطاقة ارسال الجرائد.

فهرست

صفحة

رسالة من صاحب الجلالة الملك الحسن الثانى الى صاحب القداسة البابا يوحنا بولس الثانى 1134

نصوص عامة

بنك المغرب. ـ تقرير عن السنة المالية 1983.

تقرير مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثانى نصره الله من والى بنك المغرب صاحب السمو مولاى الحسن بن المهدى عن السنة المالية 1983 1136

الحالة المدنية.

ظهير شريف رقم 1.83.178 صادر فى 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984) بتنفيذ القانون رقم 01.82 المتمم بموجبه الظهير الشريف الصادر فى 24 من شوال 1333 (4 سبتمبر 1915) باحداث نظام الحالة المدنية 1180

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.83.742 صادر في 20 من ربيع الاول 1405 (14 ديسمبر 1984) بتطبيق الفصل 61 من الظهير الشريف الصادر في 21 من شوال 1333 (4 سبتمبر 1915) باحداث نظام الحالة المدنية 1181

الوقود السائلة والغازية. – أثمان البيع.

قرار لوزير الطاقة والمعادن رقم 1192.84 صادر في 15 من صفر 1405 (9 نوفمبر 1984) بتحديد أثمان بيع أنواع الوقود السائلة والغازية 1183

الغازوال لسفن الصيد الساحلي. – أثمان البيع.

قرار لوزير الطاقة والمعادن رقم 1193.84 صادر في 15 من صفر 1405 (9 نوفمبر 1984) بتحديد أثمان بيع الغازوال لسفن الصيد الساحلي 1186

عربات ذات محرك. – قائمة القطع المصنوعة بالمغرب.

قرار لوزير التجارة والصناعة والسياحة رقم 1065.84 صادر في 20 من صفر 1405 (20 نوفمبر 1984) بتتميم قائمة القطع المعتبرة مصنوعة بالمغرب والمعدة للعربات ذات المحرك الملحقة بالقرار رقم 78.83 الصادر في 10 جمادى الآخرة 1403 (25 مارس 1983) 1186

القرض العقاري والفندقي. – اصدار اقتراض بواسطة سندات.

قرار لوزير المالية رقم 1134.84 صادر في 19 من ربيع الاول 1405 (13 ديسمبر 1984) بتحديد شروط وكيفية اصدار القرض العقاري والفندقي اقتراضا بواسطة سندات قدره مائة وخمسون مليون (150.000.000) درهم 1186

نصوص خاصة

تفويض الامضاء.

قرار للوزير المكلف بالتعاون رقم 727.84 صادر في 24 من شوال 1404 (23 يوليو 1984) بتفويض الامضاء 1188

قرار للامين العام للحكومة ، المكلف بمهام علاقات الحكومة مع مجلس النواب رقم 1075.84 صادر في 2 ربيع الاول 1405 (26 نوفمبر 1984) بتفويض الامضاء 1188

نظام موظفي الادارات العمومية

نصوص عامة

ظهير شريف رقم 1.83.220 صادر في 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984) بتنفيذ القانون رقم 3.82 المتعلق بتغيير القانون رقم 012.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد موظفو وأعوان الدولة والبلديات والمؤسسات العامة المنخرطون في نظام المعاشات المدنية ، والقانون رقم 015.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الضباط والعسكريون غير الضباط بالقوات المسلحة الملكية المنخرطون في نظام المعاشات العسكرية 1189

ظهير شريف رقم 1.83.230 صادر في 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984) بتنفيذ القانون رقم 12.81 بسأن الاقتطاعات من رواتب موظفي وأعوان الدولة والجماعات المحلية المغيبين عن العمل بصفة غير مشروعة 1189

ظهير شريف رقم 1.84.272 صادر في 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984) بتنفيذ القانون رقم 48.84 المتعلق بترسيم بعض أعوان الادارة في أسلاك الموظفين 1190

نصوص خاصة

وزارة الصناعة التقليدية والشؤون الاجتماعية.

قرار لوزير الصناعة التقليدية والشؤون الاجتماعية رقم 1007.84 صادر في 13 من شوال 1404 (12 يوليو 1984) يغير وينمم بموجبه القرار رقم 183.79 الصادر في 10 شعبان 1398 (17 يوليو 1978) بتحديد اختصاصات وتنظيم المصالح الخارجية لمديرية الصناعة التقليدية 1191

مقرر لرئيس غرفة الصناعة التقليدية لاقاليم فاس ، تازة ، الحسيمة ، بولمان وتاونات رقم 1105.84 صادر في 20 من محرم 1405 (16 أكتوبر 1984) باحداث وتأليف اللجان الادارية المساوية الاعضاء المختصة ازاء موظفي مصالح غرفة الصناعة التقليدية لاقاليم فاس ، تازة ، الحسيمة ، بولمان وتاونات 1191

كتابة الدولة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية.

قرار لكاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الادارية رقم 1008.84 صادر في 11 من ذي القعدة 1404 (9 أغسطس 1984) بتحديد عدد الاجهزة التلفونية من الصنفين « ب » و « ج » اللازمة لحسن سير مصالح وزارة النقل 1192

رسالة من صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني
الى صاحب القداسة البابا يوحنا بولس الثاني.

بسم الله الرحمن الرحيم
ولا حول ولاقوة الا بالله العلي العظيم.

من عبد الله المعتمد على الله أمير المومنين بن أمير المومنين.
الطابع الشريف – بداخله :
(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)
الى صاحب القداسة البابا يوحنا بولس الثاني ،
قداسة البابا وصديقنا الجليل ،
تحية طيبة مقرونة بأخلص آيات المودة وأصدق مشاعر التقدير والاعتبار.
وبعد ، فان ممثلينا الدبلوماسيين ، ممثلنا وممثلكم ، تحادثا منذ عهد قريب في شأن ما ينبغي أن يقوم عليه وضع الكنيسة الكاثوليكية في المملكة المغربية.

ان العلائق بين المسيحيين والمسلمين قد اتسمت دائما في بلادنا منذ عهد عريق في القدم بروح التفاهم الاخوي . وقد جعل أجدادنا من هذا الروح أصلا من أصول سيرتهم ولم يحدث قط أن وقع الاخلال بهذا الاصل في وقت من الاوقات أية ما كانت تصاريف الزمن الغابر.

ومنذ أن ألقى الله الينا مقاليد الملك ، حرصنا من جهتنا كل الحرص على أن يحترم هذا الاصل ويراعى مراعاة دقيقة.

بيد أنه لا يعزب عن ادراكنا مشروعية اهتمام قداستكم بأن تترجم هذه العادة الموروثة عن الاسلاف والاجداد الى حقائق معاصرة مفرغة في أكثر الاشكال ملاءمة لمتطلبات زماننا الحاضر.

اما شكلا بالذات ، فان الصفة العالقة بقداستكم وهي رئاسة الكنيسة الكاثوليكية والصفة العالقة بنا وهي امارة المومنين لتمنحان محتوى رسالتنا هذه قيمة المقتضيات التشريعية.

واما مضمونا ، فان للكنيسة الكاثوليكية في مملكة المغرب أن تتمادى في الممارسة العلنية والحرة للاعمال الراجعة اليها وخاصة تلك الاعمال المتعلقة باقامة الشعائر الدينية وبالسلطات العقائدية والقضاء الداخلي واحسان الكاثوليكيين والتعليم الديني.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويمثل الكنيسة الكاثوليكية رؤساء الدوائر الكهنوتية . ولهؤلاء أن يمارسوا اما مباشرة واما بواسطة نواب عنهم . جميع الاعمال المتعلقة بتدبير أملاك الكنيسة. واذ أن القسيسين والرهبان والراهبات واشباههم الذين يمارسون أعمالهم ضمن مؤسسات الكنيسة بما في ذلك مؤسسات الاسعاف والتربية . لا يتقاضون أجورا فلن تفرض عليهم أية ضريبة . وتتمتع كذلك بالاعفاء من الضريبة المعابد والابنية الدينية. ولكي تؤمن الكنيسة لنفسها أسباب العيش . فان لها صلاحية تلقي المساعدة الضرورية.

ان الوضع الممنوح على هذا النحو للكنيسة الكاثوليكية يشتمل بالاضافة الى ما سلف . على حق تكوين الجمعيات الدينية والتربوية والاحسانية . كما يشتمل على حق زيارة المعتقلين الذين يدينون بالعقيدة الكاثوليكية.

وهكذا فاننا موقنون بأننا ونحن نخلق ظروف تعايش هادىء وديم بين المسلمين والكاثوليكيين ، انما نضفي على حقائق الواقع المغربي روح التسامح العظيم الذي يمتاز به الاسلام . والذي توالى باتصال واستمرار ، صفة طابعة لعلائقنا.

وتفضلوا ، قداسة البابا ، بقبول أعمق آيات مودتنا وأسمى عباراتِ تقديرنا.

حرر بالقصر الملكي بالرباط يوم الجمعة 25 ربيع الاول عام 1404 الموافق 30 دجنبر سنة 1983 م.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص عامة

تقرير

مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب صاحب السمو مولاي الحسن بن المهدي عن السنة المالية 1983

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف، بان ارفع لجلالتكم، طبقا للفصل 64 من الظهير الشريف المؤرخ في 23 ذي الحجة 1378، الموافق لـ 30 يونيو 1959 (وهو الذي احدث بموجبه بنك المغرب) التقرير الخاص بسنة 1983، وهي السنة المالية الخامسة والعشرون التي مرت على تأسيس معهد الاصدار.

لقد تواصل البحث عن التوازنات الذي شرع فيه خلال السنوات الماضية واصبح يعم جميع بلدان العالم. ففي الدول الصناعية، تم تحقيق تقدمات جديدة في ميدان محاربة التضخم، مما سمح ببروز انتعاشة اقتصادية بالولايات المتحدة ثم ظهورها تدريجيا بدول اوروبا. وعلى النقيض من ذلك فان النمو ببلدان العالم الثالث كان محدودا مرة اخرى من جراء كل من سياسات التصحيح الصارمة التي نهجتها الدول الصناعية والسياسات التي كان على البلدان المعنية ان تتبعها خصوصا من اجل اصلاح حساباتها الخارجية والتحكم في مديونيتها. وفي المجموع فان الاقتصاد العالمي سجل هذه السنة زيادة بنسبة 2,1٪ بعد ان كان قد تميز بالركود خلال سنة 1982.

لقد كانت الدول الصناعية قد شهدت قبيل الثمانينات موجة واسعة من التضخم، مما حدا بالعديد منها الى نهج سياسات تهدف بالدرجة الاولى الى الحد من ارتفاع الاسعار ولو على حساب النشاط الاقتصادي. والحقيقة ان التضخم بدأ منذ سنة 1981 يعرف حركة من الانكماش تاكدت فيما بعد وذلك بمقابل تقلص في الانتاج والتشغيل وحجم المبادلات. وقد تواصل العمل سنة 1983 بسياسة مكافحة التضخم من اجل الحفاظ على المكتسبات وخلق ظروف العودة الى نمو دائم ومستمر. وقد تم كبح الطلب عن طريق الحد بصرامة من زيادة الاجور والامتيازات الاجتماعية كما تم التخفيف من تكاليف الانتاج على اثر انخفاض اسعار النفط وبطء عودة ارتفاع اثمان العديد من المواد الاولية. وفي هذا الاطار، فقد تقلصت سرعة نسبة التضخم في جل الدول الصناعية حيث لم ترتفع اسعار الاستهلاك سوى بمعدل 4,9٪ اي باضعف نسق يسجل منذ ازيد من عشر سنوات. غير انه مازالت هناك مفارقات واسعة من بلد لاخر. فقد سجلت احسن واهم النتائج بالدول الصناعية السبع الكبرى وبالاخص منها الولايات المتحدة الامريكية واليابان والمانيا حيث نزل معدل التضخم على التوالي الى 3,2٪ و 1,9٪ و 3٪. وقد كان الانخفاض ملحوظا ايضا بكندا والمملكة المتحدة حيث وصل المعدل الى 9,6٪ وبايطاليا واسبانيا اذ وصلت الزيادات الى 14,6٪ و 12,1٪ تواليا.

وعلى العكس مما جرى خلال السنتين الماضيتين، فقد تزامن انخفاض نسبة التضخم مع حركة انتعاش في النشاط الاقتصادي ظهرت بالولايات المتحدة الامريكية ثم انتشرت لتعم بعض الدول الاوروبية. وهكذا فان التقلص الشبه العام الذي عرفه التضخم ادى الى ارتفاع قيمة المداخيل الحقيقية والاصول المالية، مما اسفر عن تخفيض في الميل الى التوفير وزاد في الميل للاستهلاك. ذلك ان الانتعاشة التي شهدتها الولايات المتحدة ابتدأت من جراء زيادة النفقة الحرة التي تم تدعيمها من جهة اخرى بواسطة تشجيعات جبائية، ثم حلت الاستثمارات محلها خلال الاشهر الاخيرة من السنة. وقد انتشرت آثار الانتعاشة المذكورة الى جل البلدان الاوروبية التي سجل البعض منها معدلات نمو ايجابية. وقد كان هذا التحول في الاتجاه ملحوظا بصفة خاصة بامريكا الشمالية حيث زاد الناتج الوطني الاجمالي بنسبة 3٪ بينما كان قد انخفض سنة 1982. كما تواصل النمو المسجل باليابان منذ سنة 1974 بنسبة قدرها 3,2٪. اما بالرابطة الاقتصادية الاوروبية، فلم يعرف النشاط الاقتصادي في المجموع سوى حركة انتعاشة ضعيفة. ذلك ان المملكة المتحدة والمانيا شهدتا نموا نسبته 3٪ و 1,2٪ على التوالي، بينما عرفت فرنسا شبه ركود وتقلص الناتج الوطني الاجمالي لبلدان اخرى وخصوصا منها ايطاليا حيث بلغت نسبة الانخفاض 1,5٪.

هذا وعلى الرغم من الانتعاشة المذكورة، ونظرا لما تميزت به زيادة الاستثمار من صبغة جزئية ومتاخرة، فقد استمر توسع البطالة الا بالولايات المتحدة حيث تراجع معدلها من 9,7٪ الى 9,5٪. فبالنسبة لمجموع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، زاد عدد العاطلين بمعدل 10٪ اذ بلغ 33 مليون شخص. ويبدو هذا التطور مقلقا جدا لاسيما وان اسباب البطالة بأوروبا اصبحت تكتسي طابعا بنيويا اكثر فاكثر.

وفي النهاية، فان عدد الدول التي سجلت ما يكفي من الانتعاش لان يجعل الاقتصاد الدولي في طريق النمو ظل محدودا، بل كثيرة هي العوامل التي لا زالت تقف حجر عثرة امام ذلك وبالاخص منها التهديد الذي يمثله التضخم، واستمرار السياسات التضييقية، واهمية عجز الميزانيات، ومعدلات الفائدة المرتفعة، وركود الاستثمارات وتقوية التيارات الاحتمائية وضعف الطلب الدولي.

وقد تعين على جل البلدان النامية، نفسها ان تنهج سياسات تصحيحية صارمة وذلك نظرا لتوسع اختلالاتها المالية الداخلية وبالاخص الخارجية بسبب حجم مديونيتها. ومن ثم، فعلى الرغم من انتعاشة خفيفة، فلم تتجاوز نسبة النمو بهذه البلدان 0,9٪. ويعزى ذلك الى الانخفاض الذي شهدته الدول المصدرة للنفط ومعدله 1,1٪، في الوقت الذي عرفت فيه باقي الدول الاخرى ارتفاعا اجماليا نسبته 1,5٪. وفيما يخص افريقيا، لم تتجاوز هذه النسبة 0,7٪. ذلك ان العديد من بلدان هذه القارة والتي تعتبر من اكثر الدول فقرا تضررت الى حد كبير من جراء آثار الجفاف التي كانت منحصرة فيما قبل بمنطقة الساحل. وقد اضطرت بلدان امريكا اللاتينية ايضا الى اتباع سياسة التقشف بسبب خطورة الوضعية المالية، مما اسفر عن انخفاض جديد في النشاط الاقتصادي بنسبة تناهز 2٪. و على النقيض من ذلك، فقد ارتفع نسق النمو بآسيا حيث بلغ 6,5٪، وهو اعلى معدل سجل في العالم.

لقد ادت سياسات التصحيح التي تم تطبيقها بالدول الغير المنتجة للنفط الى الحد من النمو وتفاقم البطالة. كما هددت الاستقرار الاجتماعي ولم تسمح كذلك بكبح جماح التضخم الذي ارتفعت نسبته. ويرجع السبب في ذلك جزئيا الى تخفيض قيمة العملات الذي تعين على بعض الدول ان تقوم به بصفة فورية في بعض الاحيان وذلك في اطار برامج تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي. فقد انتقلت زيادة الاسعار في المتوسط من 33٪ الى 44٪ تقريبا خصوصا بسبب ارتفاع نسبة التضخم ببلدان امريكا اللاتينية حيث تم تسجيل معدل قياسي بلغ 131٪، اي بزيادة سنوية تفوق 50 نقطة. وفيما يتعلق بافريقيا، انتقل معدل ارتفاع الاسعار من 16٪ الى 18٪، بينما سجل بعض التحسن بالقارة الاسيوية حيث نزلت نسبة التضخم من 6٪ الى 5٪.

وقد استطاعت دول اوروبا الشرقية، بتطبيقها لمخططات تقشفية ان تقلص من مديونيتها الخارجية، وان تخفف بذلك من الضغوطات على تنميتها وبالتالي ان ترفع من معدل نموها الذي وصل الى 3,8٪ والى ازيد من 4٪ بالاتحاد السوفياتي.

لم يشهد حجم التجارة الدولية اي تغيير يذكر هذه السنة، بعدما كان قد انخفض بمعدل 2,5٪ سنة 1982 وللمرة الثالثة منذ سنة 1958. ذلك ان المبادلات الدولية لم تتجاوز من حيث القيمة 1.822 مليار دولار، منتقلصة بذلك بنسبة 1٪ بعد ان كانت قد انخفضت بمعدل 6٪ في السنة السابقة. وهكذا، فان الانتعاشة الاقتصادية المسجلة في بعض البلدان الصناعية لم تسفر عن اي توسع في المبادلات الدولية. الا ان التجارة فيما بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية زادت بنسبة 5٪ في الوقت الذي تقلصت فيه مبادلات هذه البلدان مع باقي دول العالم. فقد تاثرت التيارات التجارية من تقوية الاجراءات الاحتمائية، وكذا من الحفاظ على كل من معدلات الفائدة وقيمة الدولار في مستوى عال ومن ضعف اسعار المواد الاولية ولو ان البعض منها ارتفع بشكل ملحوظ. وفيما يخص اثمان النفط والفوسفاط، فقد سجلت انخفاضا ملموسا.

وفي هذه الظروف، شهدت معادلات التبادل بالدول الصناعية تحسنا خفيفا، بينما كانت هذه المعادلات غير ملائمة للدول النامية وخصوصا منها البلدان المصدرة للنفط.

وتفيد الاحصائيات المتاحة فيما يتعلق بموازين الاداءات الجارية المصنفة بحسب مجموعات الدول بان هناك عدم توافق جد هام تناهز قيمته 90 مليار دولار يعزى الى تسجيل خاطئ لتدفقات رؤوس الاموال خصوصا لصالح الدول الصناعية. وهكذا، فان الرصيد الذي اسفرت عنه العمليات الجارية لهذه الدول كان فائضا بمقدار 3,5 ملايير دولار، في حين انه من المحتمل ان يكون في الواقع اكثر اهمية من ذلك. اما عجز البلدان

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المصدرة للنفط والتي واجهت على الخصوص انخفاضا قويا في مداخيلها الخارجية، فقد انتقل من 13 الى 24 مليار دولار. وقد كانت هذه المجموعة من الدول قد سجلت سنة 1980 فائضا قياسيا قدره 112 مليار دولار. واخيرا، تخفف عجز البلدان النامية الغير المنتجة للنفط شيئا ما اذ نزل من 84 الى 66 مليار.

لم يكن للتقدمات التي حققتها الدول الصناعية في ميدان الاسعار اي اثر على مستوى معدلات الفائدة لاجل قصير خلافا لما كان عليه الشان في السنة الماضية، بل شهدت المعدلات المذكورة خلال النصف الثاني من السنة زيادات خفيفة نتيجة لمراقبة صارمة للانشاء النقدي بموازاة حاجيات هامة للتمويل لتغطية عجز الميزانيات ودعم الانتعاشة الاقتصادية. ومن ثم، فقد اتسع الفارق بين المعدلات الجارية ومعدلات التضخم وخصوصا بالولايات المتحدة حيث اصبحت التوظيفات جد مغرية مما ادى الى تدفق هام لرؤوس الاموال نحو هذا البلد واسفر بالتالي عن ارتفاع قوي في قيمة الدولار. ومن ثم، فان عجز العمليات الجارية للولايات المتحدة اتسع من 11 الى 40 مليار. وعلى النقيض من ذلك، فقد تحسنت وضعية الاداءات الجارية للدول الصناعية اجماليا اذ حل مكان العجز البالغ 14 مليار والمسجل سنة 1982 فائض قدره 23 مليار منها 21 مليار لليابان وحده. وتعزى هذه النتيجة بالاخص الى الآثار الايجابية التي خلفتها الانتعاشة الاقتصادية بالولايات المتحدة الامريكية على صادرات باقي الدول الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، كما تعزى الى انخفاض قيمة العملات الاوروبية بازاء الدولار.

ظل الدولار الامريكي يعتبر كعملة للتوفير والاستثمار، وسيطر مرة اخرى على اسواق الصرف. وبذلك احتل الذهب دورا ثانويا وانخفضت اسعاره بنسبة 14,8٪ من نهاية سنة لاخرى. وفي المجموع، فقد ارتفعت قيمة الدولار بازاء كل العملات باستثناء اليان. وقد سجل على الخصوص زيادة معدلها 15,5٪ بالنسبة لمجموع عملات نظام الصرف الاوروبي والتي كانت عائمة بدرجة مختلفة. ففيما ينعلق بالفرنك الفرنسي على وجه الخصوص، فقد جرى تخفيض قيمته بنسبة 2,5٪ في اطار التعديل العام لمعدلات الصرف الذي جرى بتاريخ 21 مارس 1983. والسبب في هذا التخفيض الذي يعتبر الثالث من نوعه في ظرف سنتين هو تفاقم العجز التجاري من جهة وتوسع الفارق في نسبة التضخم بين فرنسا والمانيا. وقد اسفر التعديل المذكور عن رفع قيمة المارك الالماني بنسبة 5,5٪ والفلوران الهولندي بمعدل 3,5٪ والكرونا الدنماركية بنسبة 1,5٪، بينما تم تخفيض قيمة كل من الليرة الايطالية والجنيه الايرلاندي بمعدل 2,5٪ و 3,5٪ توالييا. وقد شهد كل من الجنيه الاسترليني والبسيطة انخفاضا بنسبة 10,2 و 20٪ على التوالي بازاء الدولار. وعلى العكس من ذلك، فقد كان اليان الياباني العملة الوحيدة التي ارتفعت قيمتها بالنسبة للعملة الامريكية وذلك بمعدل 1,2٪. ويرجع السبب في ذلك على الخصوص الى الفائض الهام الذي اسفرت عنه الاداءات الجارية لليابان وكذا الى الاتفاق المبرم بين هذا الاخير والولايات المتحدة لتعزيز الدور الدولي لليان.

وقد عرف عجز الاداءات الجارية للدول النامية الغير النفطية انخفاضا جديدا. غير ان تغطيته لم تكن يسيرة في إطار الوضع المالي الحالي نظرا لمستواه الذي لا زال عاليا. ذلك ان حذر المجموعة البنكية الدولية الناجم عن ازمة التسديد التي ظهرت في منتصف السنة السابقة واستمرار الصعوبات المالية في جل الدول المدينة، ادى الى انخفاض ملموس في مجلوبات رؤوس الاموال. وفي هذه الظروف، فقد كانت الموارد التي حصلت عليها الدول النامية تقل بأكثر من 20 مليار دولار عن مبلغ تسديدات ديونها الذي وصل الى 96 مليار دولار. ومن جهة اخرى، فلولا عمليات اعادة جدولة الدين الخارجي والتي شملت حوالي 10٪ من الالتزامات، ولولا ما قام به صندوق النقد الدولي من زيادة في تسليفاته مقابل تطبيق برامج تصحيحية، مما سمح للدول المعنية ان تلج الاسواق المالية من جديد، فلولا ذلك كله لكان مبلغ التسديدات المذكورة اكبر اهمية بكثير. وعلى اثر أعادة جدولة الدين الخارجي، امكن ولاول مرة منذ عدة سنين تخفيض خدمة الدين بنسبة 4٪ فيما يخص الفوائد و 16٪ فيما يتعلق بالرسمال. وبذلك، لم تمثل الخدمة المذكورة سوى نسبة 20٪ فقط من قيمة مداخيل تصدير السلع والخدمات بدلا من 24٪ سنة 1982.. وعلاوة على ذلك، فان المفاوضات التي تمت من اجل اعادة النظر في تواريخ الاستحقاق اما في اطار نادي باريز او مع المجموعات البنكية الدولية افضت في العديد من الحالات الى زيادة متوسط مدة القروض التي سبق ابرامها. وفي المجموع، فقد بلغت الالتزامات الخارجية لدول العالم الثالث الغير النفطية 660 مليار دولار عند نهاية سنة 1983.

ووعيا من الدول الصناعية لما للاقتصاديات من تداخل وارتباط، فقد وافقت في النهاية على ضرورة منح صندوق النقد الدولي الوسائل اللازمة لتكينه من دعم جهود التصحيح التي تقوم بها الدول الاعضاء التي تعاني من بعض الصعوبات من اجل تحقيق انتعاشة نمو دائمة ومستمرة.

فقد ابرم صندوق النقد الدولي سنة 1983 تسعة وعشرين اتفاقا لمدة سنة على العموم، وخمسة اتفاقات للتمويل الموسع مدتها ثلاث سنوات مع الدول النامية وذلك بمبلغ يصل في المجموع الى 10,5 ملايير من حقوق السحب الخاصة، وهو مقدار يقل مع ذلك عن الرقم القياسي المسجل سنة 1981 اي 12,1 مليار. وقد وصلت الاداءات الفعلية خلال السنة خصوصا برسم الاتفاقات الجاري بها العمل وعددها 43 الى 12,6 مليار من حقوق السحب الخاصة تم تقديم ثلاثة ارباعها لدعم برامج تصحيحية. هذا وقد ضغط توسع الالتزامات وطلبات السحب على متيسرات الصندوق التي لم تكن عند نهاية ابريل 1983 تتجاوز 8 مليارات من حقوق السحب الخاصة. وقد ادى ذلك بالصندوق الى إن يقوم في شتنبر بالحد من اداءاته وتعليق مفاوضاته بشان ابرام قروض جديدة في انتظار اعادة تكوين موارده. وقد توجت هذه العملية بالنجاح اذ حصل الصندوق في دجنبر من لدن المجموعة الاقتصادية الاوروبية وسويسرا في اطار الاتفاقات العامة للاقتراضات على خطوط اعتماد جديدة انتقل حجمها من 6,4 الى 17 مليار من حقوق السحب الخاصة، كما حصل من لدن العربية السعودية بصفتها مشاركة في الاتفاقات المذكورة على مبلغ تكميلي قدره 1,5 مليار من حقوق السحب الخاصة. وفي شهر دجنبر ايضا، قامت 19 دولة صناعية مجتمعة تحت لواء البنك الدولي للتسديدات بفتح خط اعتماد لصندوق النقد الدولي بمبلغ 3 مليارات من حقوق السحب الخاصة، والتزمت العربية السعودية بتدعيمه بمقدار معادل. واخيرا، قام الصندوق في اطار المراجعة العامة الثامنة للحصص التي تقررت في شهر فبراير برفع راسماله بنسبة 47,5٪ حيث انتقل هذا الاخير من 61 الى 90 مليار من حقوق السحب الخاصة. غير ان المدفوعات بالعملات القابلة للتحويل والقابلة وحدها للاستعمال لم تتجاوز قط 15 مليار.

ومن جهه اخرى، فقد تم في شهر شتنبر اتخاذ اجراءات للحد من اللجوء الى موارد الصندوق. ومن هذه الاجراءات على الخصوص القرار المتخذ فيما يتعلق بسنة 1984 والقاضي بتخفيض امكانيات السحب برسم سياسة اللجوء الموسع والتي تم انزالها من 150٪ الى 102٪ من الحصص. غير ان هذه النسبة يمكن ان تصل الى 125٪ فيما يرجع للدول الاعضاء التي تعاني من عجز ثقيل في ميزان اداءاتها شريطة ان تلتزم بتطبيق برنامج تصحيحي صارم. وفي النهاية، فان مجموع التسهيلات الممكن تعبئتها من طرف بلد عضو لا يمكن ان تتعدى حسب الحالات 306٪ او 375٪ من حصته بدلا من 450٪ و 600٪ فيما قبل. وفي الحقيقة، فان صندوق النقد الدولي يبدي علاوة على ذلك معارضته لمنح القروض عن مجموع مدة الاتفاقات والتي هي محدودة مبدئيا في ثلاث سنوات، ويفضل ان يبرم عقودا قابلة للتجديد لمدة اقصر. وفي الاخير، تجدر الاشارة الى ان الصندوق قرر ان يساوي تدريجيا ما بين معدلات الفائدة التي يطبقها والمعدلات الجاري بها العمل بالسوق.

اما البنك الدولي، فيوجه اهتماماته لمستقبل الدول النامية على المدى المتوسط و الطويل. وفي هذا الصدد، فانه يبدو اكثر انشغالا بالآثار السلبية التي تحدثها المديونية على النمو، من آثارها على استقرار النظام المالي الدولي. وخلال السنة المالية التي اختتمت بتاريخ 30 يونيو 1983، قام البنك بالرفع من التزاماته من 10,3 الى 11,1 مليار دولار، كما رفع تسليفاته الفعلية من 6,3 الى 6,5 ملايير. كما قام بالنسبة للثلاث سنوات المقبلة بوضع برنامج خاص قيمته مليارين من الدولارات يرمي الى استعمال طاقات الانتاج المتوفرة اكثر مما يهدف الى تحقيق استثمارات جديدة. وفي هذا الاطار، قرر البنك الدولي ايضا، فيما يرجع للدول الاكثر تضررا رفع سقوف تسليفاته الى 90٪ من كلفة المشاريع والتخلي عن نسبة 30٪ التي كانت محددة فيما قبل بالنسبة لقروض التصحيح البنيوي.

وقد زادت الجمعية الدولية للتنمية من جهتها فيما بين يوليوز 1982 و يونيو 1983 في اداءاتها من 2,1 الى 2,6 مليار دولار، بينما ارتفعت قروضها الجديدة بمعدل الربع بالمقارنة مع السنة السابقة وبلغت 3,3 ملايير من الدولارات. ومع ذلك، فقد ظل هذا المبلغ دون المستوى المسجل سنة 1981 اي 3,4 ملايير، وقد تم تحديد ميزانية الجمعية الدولية للتنمية على الفترة الثلاثية المبتدئة بفاتح يوليوز 1984 في 9 ملايير دولار فقط عوضا عن 12 مليار برسم الفترة السابقة. وسبب هذا الانخفاض راجع الى قرار الولايات المتحدة، الممول الرئيسي للجمعية، بتخفيض مساهمتها من 27٪ الى 25٪ من المجموع وتحديدها في 750 مليون دولار سنويا مقابل 945 مليون فيما سبق. وهكذا، تكون المنحة الاجمالية لهذه المؤسسة قد تقلصت بنسبة الربع بالمقارنة مع مستواها السابق، بينما كان من المستحب ان ترتفع بنفس المعدل لمواجهة زيادة الطلبات.

وفي المجموع، فقد استطاعت الهيآت الدولية في اطار وضعية تتميز بكثير من التشكك وعدم الاستقرار ان تحافظ على مواردها، بل وان تدعمها في بعض الاحيان. كما قامت بتقديم مساعدات تعتبر ضرورية لتعزيز مسلسل تصحيحي اصبح شبه عام، وحثت مختلف الدائنين على ان لا يوقفوا تسليفاتهم مساهمة بذلك في ابعاد اخطار انهيار يشبه كارثة الثلاثينات. غير ان الوضعية لا زالت جد متدهورة، كما ان ضرورة ايجاد حلول على

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المدى الطويل ما فتئت ملحة وتكتسي صبغة الاستعجال. ذلك ان الانتعاشة التي تم تسجيلها بالدول الصناعية، حتى ولو تعممت واصبحت دائمة، فوف لن تؤدي دون شك الى رفع نشاطها الاقتصادي الى نفس المستويات التي كان يبلغها خلال الستينات، كما سوف لن تكفي وحدها لتنمية العالم الثالث بنسبة ملموسة. ولذلك، فانه يتعين القيام بما يلزم خصوصا لازالة الاجراءات الاحتمائية التي تهدد باعاقة المبادلات ومنع الدول المثقلة بالديون من تحسين وضعيتها الخارجية، وكذا لتخفيض عجز الميزانيات وما يترتب عنه من مستويات عالية لمعدلات الفائدة ولتدعيم تدفق المساعدة سواء منها الثنائية ام المتعددة الاطراف نحو البلدان ذات الدخل الضعيف واخيرا لدعم او على الاقل انتظام اسواق المواد الاولية.

لقد كانت مختلف اللقاءات التي تمت سنة 1983 بين الشمال والجنوب مناسبة تاكد فيها الوعي العام بجميع هذه المشاكل وبالتداخل المتزايد لمختلف الاقتصاديات. ومع ذلك، فان النتائج الملموسة ظلت ضعيفة. فاذا كانت الدول الصناعية السبع الرئيسية قررت في ختام قمتها البنوية التاسعة التي انعقدت بوليا مسبوق خلال شهر مايو ان تتعاون فيما بينها بشكل اوسع لتدعيم نشاطها الاقتصادي، وان تحد من سياستها الاحتمائية، فانها لم تتوصل الى حل خلافاتها حول الوسائل الكفيلة بالوصول الى هذه الاهداف. وقد اعرب العديد من هذه الدول عن عدم موافقتها على الاقتراحات الفرنسية على وجه الخصوص في شان ضمان استقرار اسواق المواد الاساسية وزيادة السيولات لصالح العالم الثالث وبالاخص اعادة النظر في النظام النقدي الدولي. وعلى نفس المنوال فان التوصيات الجديدة التي تقدمت بها لجنة «براندت» لفائدة الدول النامية، ظلت حبرا على ورق مع انها كانت دون مستوى الاقتراحات التي تم طرحها سنة 1980 حول اصلاح النظام الاقتصادي الدولي. وفي النهاية، فان الاستراتيجية التي اقرتها الدول الصناعية للمساهمة في اصلاح اقتصاديات البلدان النامية تبدو وهمية لانها تقتصر على استعمال الوسائل المتواجدة والتي لم يسمح استخدامها لحد الآن ببلوغ الاهداف المنشودة. وفي هذا الاطار المتميز بفشل الحوار بين الشمال و الجنوب والذي تجلى خصوصا في حظيرة لجنة الامم المتحدة للتعاون الاقتصادي والتنمية، انطلقت المشاورات من اجل تجديد اتفاقية لومي التي تنظم الى غاية 28 فبراير 1985 التعاون فيما بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية و 63 دولة من افريقيا والكاريبي والمحيط الهادي. وفي المجموع، فان المكتسب الوحيد الذي فازت به الدول النامية خلال السنة يتمثل في انطلاق العمل بتاريخ 6 اكتوبر بالقانون المنظم للمؤتمرات البحرية» والذي خصص لها 40٪ من النقل البحري العالمي. ومهما بدت هذه النتائج محدودة. فان الحصول عليها لم يكن ممكنا الا عن طريق عزم مجموعة 77 على التفاوض اجماليا على كل المشاكل التي تهمها. وبموازاة مفاوضات مع دول الشمال، واصلت البلدان النامية بحثها عن الوسائل الكفيلة بدعم تعاونها الثنائي في مختلف الميادين. وفي هذا الاطار، تم تاسيس المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الوسطى وذلك بهدف تنسيق العلاقات فيما بين الدول العشر الاعضاء في المجموعة على مستوى كل القطاعات ومحاولة الوصول تدريجيا الى خلق منطقة حرة بل وسوق مشتركة ان امكن ذلك. وقد ابدى نفس الحرص على التطور في إطار هيئات عربية واسلامية الى اقرار مشاريع موحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والمالية. غير ان عدد محاولات التقارب الجهوية لا زال قليلا. كما ان فعاليتها سوف تظل تصطدم باختلاف المصالح المتبادلة وكذا بالعلاقات التفضيلية التي يقيمها كل بلد مع بلدان اخرى. ومع ذلك، فان التقارب الجهوي يشكل السبيل الوحيد لتحقيق التكامل فيما يخص الموارد وخلق اسواق واسعة بما فيه الكفاية لترشيد الاستثمارات.

●

في هذا الاطار الدولي المتميز بعدم الاستقرار والملائمة، خضع تطور الاقتصاد الوطني مرة اخرى لآثار الجفاف. وللحرص على ازالة التوترات التي تضغط على التوازنات الاساسية بواسطة اجراءات داخلية او خارجية وبعزيمة اصلب من الماضي وذلك في اطار مخطط تصحيحي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي.

فعلى الصعيد الداخلي، واعتبارا لعجز الخزينة الذي اصبح مزمنا ومضرا لتاثيره على كل من مديونية الدولة سواء بالعملات الاجنبية ام بالدرهم وعلى الحساب الجاري لميزان الاداءات، قررت السلطات العمومية ان تزيد من مداخيل الدولة وان تخفض من نسبة ارتفاع النفقات العادية وان تحد من تحملات نفقات التجهيز. ولهذا الغرض، فقد قامت باتخاذ مجموعة من الاجراءات ذات الصبغة الجبائية على وجه الخصوص وذلك في إطار قانون المالية التصحيحي في منتصف السنة. وفي هذه الظروف، تضرر الناتج الداخلي الاجمالي من جراء سوء النتائج الفلاحية، فلم يسجل سوى ارتفاع نسبته 2,2٪ باسعار سنة 1969 بعد ان كان قد اتسع بمعدل 6,8٪ في السنة السابقة. وبالمقابل، تقلصت الاستثمارات وتباطأ نسق زيادة الاستهلاك. كما ان نسبة ارتفاع الاسعار كانت محدودة حيث لم تتجاوز 6,2٪.

وفي ميدان المالية العمومية، كان معدل زيادة التحملات منخفضا بشكل ملموس. ويرجع السبب في ذلك جزئيا الى اعادة جدولة الدين الخارجي والتي تم الحصول عليها بفضل البرنامج التصحيحي. وعلى الرغم من كون الايرادات لم ترتفع بصفة ملحوظة، فان عجز الميزانية بقي ضمن الحدود المقررة بل كان ادنى من ذلك حيث لم يعد يمثل سوى 8,4٪ من الناتج الداخلي الاجمالي. وفي نفس الوقت، فان تسديد المبلغ الهام من النفقات التي سبق الامر بصرفها ولم تكن قد سددت بعد، ساهم في اصلاح وضعية الخزينة العمومية التي تحسنت من جراء ذلك. الا انه نظرا لتقلص دخول رؤوس الاموال الاجنبية، فقد استلزم تمويل عجز الصندوق لجوءا واسعا للموارد ذات الصبغة النقدية والتي لم يكن لها مع ذلك اي تاثير على مستوى الاسعار.

ذلك ان الديون على الخزينة والقروض للاقتصاد بدرجة اقل هي التي كانت المصدر في توسع المجموعة النقدية بنسبة ملائمة للتوقعات بلغت 18٪ من نهاية سنة لاخرى و16,2٪ بالمتوسط السنوي.

وفيما يخص العلاقات المالية مع الخارج، فان النتائج المسجلة تبدو جد مشجعة، اذ نزل عجز الحساب الجاري لميزان الاداءات الى 6,4 ملايير درهم او ما نسبته 6,8٪ من الناتج الداخلي الاجمالي. ويعزى هذا التطور الملائم الى انخفاض عجز المبادلات التجارية وما صاحبه من زيادة ملحوظة في كل من تحويلات العمال المغاربة في الخارج ومداخيل السياحة ومن تخفيف في العمليات الحكومية. ومن ثم، فقد استلزم تمويل العجز الخارجي الجاري لجوءا اقل الى رؤوس الاموال الاجنبية، لا سيما وانه اعيد النظر في بعض تواريخ الاستحقاق بالنسبة لتسديد رسمال الدين. الا ان ميزان الاداءات اسفر عن عجز نهائي طفيف تمت تغطيته باقتطاع من احتياطيات الصرف. اما فيما يخص سعر الدرهم، فقد خضع الى تعديل جديد كما انه تاثر كثيرا من جراء ارتفاع العملات الرئيسية. وهكذا، فقد انخفض بنسبة 18,1٪ بازاء حق السحب الخاص و22,3٪ تجاه الدولار و 3,7٪ بالمقارنة مع الفرنك الفرنسي.

الانتاج

وصل الناتج الداخلي الاجمالي باسعار سنة 1969 الى 34.637 مليون درهم مسجلا بذلك زيادة نسبتها 2,2٪ بدلا من 6,8٪ في السنة السابقة. ويشمل هذا التطور انخفاضا ملموسا في الفلاحة وتقلصا في البناء والاشغال العمومية وتراجعا خفيفا في التجارة. وعلى النقيض من ذلك، فان باقي الفروع الاخرى شهدت نمو ملحوظا وبالاخص منها المعادن التي زادت بنسبة 7,5٪ والطاقة بمعدل 4,9٪ والصناعة بنسبة 3,9٪.

وفي المجموع، شهد التكوين الهيكلي للناتج الداخلي الاجمالي تغييرا طفيفا اذ نزلت حصة الفلاحة من 11,8٪ الى 11٪، واتسعت حصة الادارات العمومية من 18٪ الى 19,1٪، بينما ظلت حصة الفروع الثلاثية تناهز 42٪ وحصة القطاع الثاني حوالي 28٪ (1).

انخفض الانتاج الفلاحي هذه السنة بمعدل 4,6٪، بعدما كان قد زاد بنسبة 19,9٪ سنة 1982. ذلك انه على الرغم من توسع بما يفوق 10٪ في المساحات المزروعة، فقد نزلت محاصيل الحبوب الرئيسية الى 34.6 مليون قنطار اي بتقلص معدله 27,4٪. ومن ثم، فقد تعين استيراد 19 مليون قنطار من الحبوب، وقد تضرر كل من الحوامض والبواكير ايضا من عدم ملائمة الظروف المناخية، بينما شهدت الزراعات الصناعية والقطاني نتائج مرضية. اما فيما يتعلق بقطيع المواشي الذي كان قد تقلص بنسبة الثلث تقريبا سنة 1981 و 12,2٪ سنة 1982، فقد انخفض من جديد بمعدل 3,8٪ ولم يعد يشمل سوى 15,7 مليون راس 60٪ منها تقريبا من الغنم.

زاد الانتاج المعدني بنسبة 7,5٪ خصوصا بسبب التوسع الذي سجلته مبيعات الفوسفاط للخارج وبالاخص لمعامل التحويل الداخلية حيث انتقلت من 4 الى ما يقرب من 5,5 مليون طن.

كما زاد انتاج فرع «الطاقة والماء» بمعدل 4,9٪ على اثر نمو نشاط معامل التكرير واكثر من ذلك نشاط المحطات الحرارية التي تزود بما يفوق نسبة 90٪ من انتاج الكهرباء. غير ان درجة توقف البلاد على الخارج في ميدان الطاقة انتقلت الى حوالي 88٪.

اما القيمة المضافة للصناعة الحديثة والتقليدية، فبعد سنتين من الركود، سجلت هذه السنة ارتفاعا بنسبة 3,9٪، فانتقلت بذلك حصتها ضمن الناتج الداخلي الاجمالي الى 16,6٪ خصوصا بفضل التوسع الذي عرفه تحويل الفوسفاط.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين رقم 1 و 2.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد شهد قطاع «البناء والاشغال العمومية» في المجمل انخفاضا بنسبة 3,5٪. فبينما عرفت الاشغال العمومية تقلصا ملحوظا، سجل البناء على العكس من ذلك ارتفاعا قويا بسبب الشروع في انجاز برامج هامة للبناء على يد الدولة.

وكانت زيادة القطاع الثالث محدودة في نسبة 1٪ ونتجت عن توسع بمعدل 3,2٪ في النقل والمواصلات وبنسبة 2,6٪ في «باقي الخدمات الاخرى». في حين ان التجارة انخفضت بمعدل 0,4٪.

واخيرا بلغت نسبة زيادة الخدمات الغير القابلة للتسويق للادارات العمومية 8,3٪ بدلا من 11,7٪ في السنة السالفة.

ووصل الناتج الداخلي الاجمالي بالاسعار الجارية اي بتطبيق ارتفاع الاسعار الذي تم تقديره ضمن الحسابات الوطنية بمعدل 2,7٪ فقط عوضا عن 9,9٪ سنة 1982 و 10,8٪ سنة 1981 الى 94.589 مليون درهم، فزاد بذلك بنسبة 5٪ بدلا من 17,4٪ في السنة الماضية. اما الناتج الوطني الاجمالي الذي يشمل علاوة على ذلك المداخيل الخارجية الصافية ببلغ 859 مليون، فقد وصل الى 95.448 مليون، فشهد ارتفاعا بمعدل 5,4٪ في نظير 16,2٪ سنة 1982 (1).

لقد ظل الطلب الداخلي من جهته قارا تقريبا بسبب الاجراءات التي تم اتخاذها هذه السنة، اذ لم يزد سوى بنسبة 0,3٪ عوضا عن 16,9٪ سنة 1982 ووصل الى 102.287 مليون درهم. وقد شمل هذا التباطؤ كلا من الاستثمارات التي تراجعت بمعدل 7,2٪ والاستهلاك الكلي الذي اتسع بنسبة 2,2 فقط، بل اكثر من ذلك، فان هذا الاخير تقلص بالاسعار الثابتة اعتبارا لزيادة مقياس تكاليف المعيشة بمعدل 6,2٪. غير ان النفقة الوطنية لازالت تفوق الناتج الداخلي، الشيء الذي استلزم مجلوبا من السلع والخدمات قدره 7.698 مليون، يقل مع ذلك بكثير عن مجلوب السنة السابقة الذي كان قد وصل الى 11.907 ملايين.

بلغ مجموع نفقة الاستهلاك الخصوصي والعمومي 82.827 مليون درهم، وظلت حصتها ضمن الناتج الداخلي الاجمالي مرتفعة مع انها نزلت من 90٪ تقريبا الى 87,6٪.

الا ان التوفير الداخلي وصل الى 11.762 مليون، اي بتوسع تناهز نسبته 30٪ من سنة لاخرى. كما وصل التوفير الوطني الذي يشمل المداخيل الخارجية الصافية الى 12.621 مليون درهم، فغطى حوالي 65٪ من الاستثمارات بدلا من 45٪ سنة 1982.

ان تقلص الفارق بين الموارد والاستخدامات يعزى ايضا الى انخفاض التكوين الاجمالي للرسمال الثابت الذي نزل من 21.091 مليون الى 20.705 ملايين درهم. ونظرا للانخفاض الهام الذي عرفته المخزونات وقدره 1.245 مليون، فان الاستثمارات تراجعت من 20.971 الى 19.460 مليون درهم. وفي هذه الظروف وصلت حاجيات التمويل الى 6.839 مليون، فلم تمثل سوى 7,2٪ من الناتج الداخلي عوضا عن 12,7٪ سنة 1982. وقد تمت تغطية الجزء الاكبر منها بواسطة الاقتراضات الخارجية، وبالنسبة للباقي باقتطاع من احتياطيات الصرف (2).

العلاقات المالية مع الخارج

لقد كان من اثر البرنامج التصحيحي الذي تم تطبيقه سنة 1983 ان تحسن الحساب الجاري لميزان الاداءات بصفة ملموسة.

ذلك انه على الرغم من العجز الهام الذي سجله الانتاج الفلاحي واقتناء الجزء الاكبر من الحاجيات الطاقية من الخارج، وارتفاع اسعار الاستيرادات، فقد بلغت هذه الاخيرة 25.591 مليون، مسجلة بذلك انخفاضا نسبته 1,5٪ لاول مرة منذ عدة سنوات. وتعزى هذه النتيجة الى الانخفاض الذي عرفته مشتريات كل من مواد الاستهلاك والتجهيز. وعلى العكس من ذلك، فقد وصلت الصادرات الى 14.724 مليون درهم، اي بارتفاع نسبته 18,4٪ وذلك بالرغم من تقلص مبيعات المنتوجات المعدنية. ومن جراء ذلك، فقد تقلص العجز التجاري اذ نزل الى 10.867 مليون درهم، كما اتسع معدل تغطية الواردات بالصادرات في ظرف سنة من 47,9٪ الى 57,5٪. اما المداخيل الصافية المتأتية من السياحة ومن تحويلات العمال المغاربة بالخارج، فقد ارتفعت بشكل ملحوظ. ومن ثم، فقد كان عجز العمليات الجارية لميزان الاداءات محدودا في 6.408 ملايين درهم بدلا من 11.437 مليون سنة 1982، فلم يعد يمثل سوى 6,8٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 12,7٪ في السنة السابقة.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 1 الى 5.

(2) يرجع للملحقين الاحصائيين رقم 5 و 7.

وقد سمح هذا التطور الملائم بدعم اعادة جدولة الدين وبالحد من الالتجاءات الى التمويل الخارجي في 5.041 مليون درهم. وقد مكنت هذه الالتجاءات الى جانب اقتطاع حوالي 500 مليون درهم من احتياطيات الصرف من تحقيق توازن ميزان الاداءات.

المالية العمومية

لقد خضعت وضعية خزينة الدولة للاجراءات المتخذة من اجل اصلاح الحسابات وتسوية التزامات الخزينة. ولهذا الغرض، فقد سمحت الاجراءات التي تم اتخاذها خصوصا في اطار قانون المالية التصحيحي برفع المداخيل العادية الى 21.094 مليون درهم والنفقات العادية الى 23.026، مما خلف عجزا جاريا قدره 1.932 مليون. وهكذا، فقد اتسعت تحملات التسيير بنسبة 7,4٪ على اثر ارتفاع المرتبات بمعدل 9,6٪ ونفقات المعدات بنسبة 5,5٪ وخدمة الدين بمعدل 9,7٪، وكذا بسبب الحفاظ على المساعدات للاستهلاك في مستوى عال على الرغم من الزيادات التي طرأت على الاسعار في بداية النصف الثاني من السنة. وقد بلغت نفقات الاستثمار من جهتها 7.979 مليون درهم، كما وصلت باعتبار تسوية العمليات التي سبق الامر بصرفها ولم تكن قد سددت بعد الى 10.261 مليون، وهو مبلغ مشابه جدا للمبلغ المسجل سنة 1982. وفي المجموع، بلغت نفقات الخزينة 33.287 مليون درهم، فزادت بالمقارنة مع السنة السابقة اذ وصلت الى اعلى مستوى يسجل لحد الآن.

ولذلك، فان التقدمات المسجلة تمثلت خلال هذه المرحلة الاولى في اعادة النظر في حجم النفقات وتخصيص الموارد المتيسرة بشكل افضل. ومن جهة اخرى، اذا كان عجز الخزينة الناجم عن عمليات السنة وحدها قد انخفض، فان العجز الكلي، اي باعتبار تسديد النفقات السابقة، تفاقم على العكس من ذلك، وتم تمويله بواسطة لجوء اقل الى رؤوس الاموال الاجنبية، والتجاء اوسع بكثير الى الوسائل ذات الصبغة النقدية.

السلف والنقد

لقد ادى التوسع القوي في حاجيات الخزينة والارتفاع الخفيف الذي سجلته القروض المقدمة للاقتصاد الى زيادة ملحوظة في التيسيرات النقدية وشبه النقدية للمؤسسات و الخواص. فقد وصلت المجموعة النقدية الى 46.320 مليون درهم في نهاية سنة 1983، فاتسعت في ظرف سنة بمقدار 7.073 مليون او بنسبة 18٪ كما زادت بالمتوسط السنوي بمعدل 16,2٪ اي بمعدل يفوق بكثير نسبة ارتفاع الناتج الداخلي الاجمالي بالاسعار الجارية. ويعكس هذا الفارق العجز البنيوي الذي يطبع العرض الداخلي للسلع والخدمات وتمويله. هذا وقد تم استعمال السيولات المحدثة هذه السنة الى تطعيم الاستثمارات اكثر مما استعملت لزيادة الاستهلاك. كما لم يكن لها اي تأثير على الاسعار نظرا لكونها دعمت التوفير السائل اكثر مما زادت من النفقات.

وهكذا وحرصا من السلطات النقدية على عدم اعاقة نمو النشاط الاقتصادي، فانها وان حافظت على تاطير السلف، لم تضع اي عرقلة امام توسع السيولات، ولكنها حرصت على التحكم فيها بتدخلها في السوق النقدية والتي وفرت جزءا لا يستهان به من حاجيات الخزينة.

الفلاحة والصيد البحري

لا زالت الفلاحة تلعب دورا هاما داخل الاقتصاد الوطني. ذلك انه بالرغم من كون مساهمة هذا القطاع محدودة في نسبة 11٪ من الناتج الداخلي الاجمالي، فانه يؤثر تأثيرا بالغا على تطور باقي القطاعات الاخرى، كما يؤثر على التوازنات الداخلية والخارجية وعلى المالية العمومية. وهكذا، فقد جلبت المواد الغذائية مرة اخرى سنة 1983 ربع مداخيل الصادرات، ومثلت 17٪ من نفقات الاستيرادات. والى جانب ذلك، فقد خصصت ميزانية الدولة اعتمادات هامة من اجل تجهيز وتنمية هذا القطاع، كما تحملت نفقات باهضة لدعم الاسعار الداخلية للمواد الاساسية بلغت 1,1 مليار درهم.

وسعيا وراء تحسين ظروف معيشة العالم القروي الذي يشمل 57٪ من مجموع سكان البلاد، قامت السلطات العمومية خلال السنة برفع الاجر الادنى الفلاحي المضمون بنسبة 20٪، ورفعت الاسعار عند الانتاج فيما يخص بعض المنتوجات الفلاحية ومنحت لصغار الفلاحين بواسطة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي قروضا لمدة اقصاها 25 سنة من اجل بناء مساكن اقتصادية، وذلك بمعدل فائدة تفاضلي نسبته 7٪ سنويا نتيجة تحمل الدولة لجزء من سعر الفائدة.

وفي ميدان التجهيز المائي، تميزت سنة 1983 بالبدء في اشغال سد محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي سيمكن من سقي 4.500 هكتار بسهل الحسية وبانطلاق اشغال سد أيت شواريت بالحوز. وعموازاة ذلك، فقد تم تزويد الفلاحين بالحبوب والاسمدة. وعلى غرار

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

السنتين الماضيتين، فقد مكنت عملية الحرث الجماعي من تعبئة 16.500 جرار وشملت ما يقرب من 2,5 ملايين هكتار. الا ان هيمنة المناطق غير المسقية والتي تمثل ما يناهز تسعة اعشار المساحات المزروعة تجعل من نتائج الفلاحة تتوقف الى حد كبير على الظروف المناخية التي كانت غير ملائمة خلال الموسم المنصرم.

وهكذا، فان القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري محسوبة باسعار سنة 1969 نزلت من 3.991 مليون الى 3.808 مليون درهم، فانخفضت بذلك بنسبة 4,6٪. ويرجع السبب في ذلك الى تقلص محاصيل الحبوب وانخفاض انتاج تربية المواشي اللذان يمثلان ثلثي مجموع الانتاج الفلاحي تقريبا (1). وتقوم كل من زراعة الحبوب وتربية الماشية بالاراضي البور بصفة رئيسية. وفي المجموع، فقد انخفضت حصة الفلاحة والصيد البحري ضمن الناتج الداخلي الاجمالي من 11,8٪ الى 11٪.

الحبوب

على عكس ما جرى خلال موسم الحبوب السابق من تاخير ملحوظ في تهاطل الامطار، وعزازة هذه الاخيرة خلال شهري ابريل ومايو، فقد شهد موسم 1982-1983 بداية مبكرة مع تساقط امطار هامة سمحت خصوصا بفضل عملية الحرث الجماعي بزرع مساحة تناهز 4,6 ملايين هكتار اي بزيادة نسبتها 10٪ بالمقارنة مع الموسم الفارط. الا ان غياب الامطار خلال شهر يناير وقلتها المصحوبة بحرارة قوية خلال مارس وابريل وهي فترة تعد حاسمة بالنسبة لنمو النباتات، كل ذلك كان له تاثير سيء على المزروعات. والى جانب عدم انتظام تساقط الامطار في الزمن، فقد كانت موزعة توزيعا غير ملائم في المكان ايضا حيث ان مناطق الشمال والشمال الغربي استفادت وحدها من كميات كافية من المياه. ومن ثم، فان محصول الحبوب الرئيسية الاربعة لم يبلغ سوى 34,6 ملايين قنطار بدلا من 47,6 ملايين في الموسم السابق، وذلك بسبب تقلص ملحوظ في المردودات والتي انخفضت بما يفوق الثلث لتصل الى 7,6 قناطير للهكتار فقط. وقد شمل هذا الانخفاض الملموس في الانتاج كل انواع الحبوب. وقد كان الشعير اكثر تضررا حيث انخفض انتاجه بنسبة 47٪ اذ نزل الى 12,3 ملايين قنطار، وبذلك، فان حصته التي تناهز عادة نصف مجموع محصول الحبوب تراجعت الى 35,5٪. وقد بلغت محاصيل القمح الصلب والقمح الطري على التوالي 12,4 ملايين و 7,3 ملايين قنطار اي بانخفاض نسبته 12٪ و 6٪ تواليا، اما انتاج الذرة، فقد وصل الى 2,6 ملايين قنطار مقابل 2,5 ملايين في الموسم السابق.

ومن اجل تغطية الحاجيات الداخلية من الحبوب، فقد تعين استيراد 19 مليون قنطار اي ما يعادل الكمية المستوردة خلال الموسم السابق، وذلك بقيمة قدرها 2.013 مليون درهم تزيد بنسبة 16,5٪ بالمقارنة مع السنة السابقة.

اما تسويق الحبوب الرئيسية الذي جرى مابين مايو ودجنبر 1983 على يد الوسطاء المقبولين لدى المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، فقد شمل 4,3 ملايين قنطارا عوضا عن 6,7 ملايين خلال الفترة الموازية من سنة 1982. ويرجع السبب في ذلك الى انخفاض الانتاج وربما الى عدم مراجعة الاسعار الرسمية للانتاج.

على الرغم من توسع المساحات المزروعة بنسبة 70٪ حيث وصلت الى 1.700 هكتار، فان محصول الارز بلغ 39.800 قنطار، فلم يزد سوى بمعدل 9٪ بسبب انخفاض المردودات من 36,4 الى 23,4 قنطار للهكتار. ومن جهة اخرى، فمنذ موسم 1979-1980 حيث خصص لزراعة الارز 5.900 هكتار، مما سمح بالحصول على 287.400 قنطار، فان هذه الاخيرة لم تفتأ تتراجع منذ ذلك الحين. وفي هذه الظروف، فقد تم استيراد كميات كبيرة من الارز بلغت خلال سنة 1983 وحدها 303.000 قنطار.

كما ان محصول الحبوب الثانوية بلغ 1,2 مليون قنطار، اي بانخفاض نسبته 14,3٪ من موسم لاخر. اما الصادرات التي تشمل البشنة بصفة اساسية، فلم تصل سوى الى 41.400 قنطار متقلصة بذلك بمعدل 45٪.

القطاني

على اثر الامطار الغزيرة التي شهدتها بداية الموسم وانطلاق عمليات الحرث الجماعي على مستوى كبير لفائدة زراعة القطاني، فان المساحات المخصصة لهذه الزراعة شهدت توسعا ملحوظا حيث انتقلت من 295.000 الى 413.000 هكتار. ولذلك فقد بلغ المحصول 2,8 ملايين قنطار اي بزيادة نسبتها 29٪. وقد شملت هذه الزيادة التي صاحبها انخفاض في المردودات من 7,5 الى 6,9 قناطير للهكتار كل انواع القطاني وبالاخص منها الفول الذي وصل انتاجه الى 1,4 ملايين قنطار متسعا بذلك بمعدل 44٪ ومثلا مايقرب من نصف الانتاج الكلي للقطاني وقد بلغت اهم المحصولات الاخرى 559.000 قنطار من الحمص و 320.000 قنطار من العدس و 222.000 قنطار من الجلبان.

البواكير

لقد تضررت زراعات البواكير من تقلبات احوال الطقس. فقد شهد شهر نونبر رياحا قوية تسببت في خسائر بالغة بالنسبة لما يناهز 340 هكتارا من الزراعات المغطاة ومجموع الزراعات الاخرى. واعقب ذلك فترة من الجليد بمنطقة سوس حيث تضرر ما يقرب من 30٪ من المساحات وفترة من البرد بالشمال. وقد اسفرت هذه التقلبات عن انخفاض في كل من الانتاج والصادرات. فقد بلغت هذه الاخيرة 106.000 طن اي بانخفاض نسبته 8٪، مما يرجع بصفة رئيسية الى تقلص ملحوظ في صادرات الطماطم التي نزلت في ظرف سنة من 90.000 الى 64.000 طن. وعلى النقيض من ذلك، فقد شملت مبيعات البطاطيس الى الخارج 39.000 طن، اي بزيادة نسبتها 86٪ وذلك اثر تحسن نوعية الانتاج وامتداد موسم التصدير. ولازالت فرنسا تمثل الزبون الاول حيث اشترت ما يفوق 80٪ من صادراتنا من البواكير مقابل 69٪ فقط خلال موسم 1981-1982. اما حصة المانيا الغربية، فقد نزلت من 21,6٪ الى 14٪. هذا وعلى الرغم من انخفاض الكميات المصدرة، فان المداخيل على اساس الصادرات المسلمة بميناء الشحن وصلت الى 320 مليون درهم، فظلت شبه قارة وذلك بفضل تحسن متوسط الاسعار.

الحوامض

ان تعاقب فترات الحرارة والبرد بالجنوب والشرق ووسط البلاد ادى الى تضرر انتاج الحوامض الذي لم يتجاوز 930.000 طن اي بانخفاض نسبته 6,5٪. وقد كانت الفواكه الصغيرة الاكثر تضررا اذ نزل انتاجها من 297.000 الى 243.000 طن. غير ان صادرات الحوامض وصلت في المجموع الى 601.000 طن، فلم تشهد سوى انخفاض طفيف بالمقارنة مع مستواها في الموسم السابق. ذلك ان تقلص كميات الفواكه الصغيرة بنسبة 14٪ مع ما تميزت به من نوعية وجودة مرضية قد وازنه ارتفاع في صادرات البرتقال من 420.000 الى 443.000 طن والتي استفادت من جهة اخرى من تقلص عرض اهم منافسينا بسوق اوروبا الغربية.

وقد تلقت المجموعة الاقتصادية الاوروبية نسبة 64٪ من مجموع صادرات الحوامض، فظلت تمثل بذلك العميل الرئيسي، بينما لم تبلغ حصة مشتريات الاتحاد السوفياتي سوى 12٪ اي بانخفاض بمعدل النصف من موسم لاخر. وقد وصل مجموع المداخيل على اساس الصادرات مسلمة بميناء الشحن 1.337 مليون درهم مرتفعة بذلك بنسبة 14٪ بفضل زيادة في متوسط الاسعار بمعدل 15٪.

استوعبت السوق الداخلية ما يناهز 329.000 طن بدلا من 380.000 طن في الموسم السابق. وقد تم تفويت ربع المبيعات تقريبا الى معامل التحويل.

وحسب التقديرات الاولية، فسوف يصل انتاج الحوامض برسم موسم 1983-1984 حوالى 900.000 طن اي بانخفاض بنسبة تناهز 3٪ من موسم لآخر.

الزراعات الصناعية

لقد كان لسوء احوال الطقس التي عرفها موسم 1982-1983 تأثير محدود على الزراعات الصناعية اذ بلغ محصول هذه الاخيرة 3.370.600 طن اي بزيادة تفوق نسبتها 18٪.

فقد وصل انتاج الشمندر مستوى قياسيا قدره 2.582.600 طن فزاد بمعدل 11,6٪ وذلك بفضل توسع المساحات المجنية بنسبة 16٪ وعلى الرغم من انخفاض المردودات من 40,4 الى 38,8 طن للهكتار.

كما ان كميات قصب السكر المنتجة ارتفعت بنسبة ملموسة قدرها 47,7٪ حيث وصلت الى 764.100 طن اي الى مستوى لم يسبق تسجيله من قبل. وتعزى هذه النتيجة المرضية بصفة اساسية الى منطقة الغرب وهي اهم منطقة منتجة حيث زادت المساحات المجنية بنسبة 28٪ وانتقلت المردودات من 69,5 الى 83,6 قناطير للهكتار.

وفي هذه الظروف، فقد زادت كميات السكر المستخرجة بمعدل 18٪ اذ وصلت الى 427.200 طن منها 83٪ استخرجت من الشمندر، ومثلت احسن نتيجة تعرفها كل مواسم انتاج السكر كما سمحت بتغطية 68٪ من الاستهلاك المحلي الذي يقدر بـ : 630.000 طن، بينما لم يكن معدل التغطية هذا يتجاوز نسبة 60٪ في الفترة التي تتراوح ما بين 1978 و 1982. ولذلك، فقد نزلت استيرادات السكر من 270.000 طن سنة 1982 الى 247.600 طن منخفضة بذلك بنسبة 8,3٪، غير ان قيمتها بلغت 413 مليون درهم فنزلت بمعدل 20٪ بسبب هبوط الاسعار في السوق الدولية.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 8 الى 20.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لم تشهد المساحات المخصصة للقطن اي تغيير يذكر من موسم لآخر على الرغم من بدء الانتاج بمنطقة ملوية. وقد بلغ الانتاج 239.600 قنطار اي بزيادة نسبتها 20٪ وذلك بفضل المردودات الحسنة التي تم تحقيقها.

هذا ولا زالت زراعة القطن تستفيد من تشجيعات السلطات العمومية التي قررت ان ترفع متوسط ثمن شراء القنطار من القطن لدى المنتجين من 359 الى 400 درهم.

زراعة الزيتون

تعتبر المردودات التي اسفر عنها موسم الزيتون جد مرضية. ويرجع الفضل في ذلك الى المجهودات التي بذلت في ميدان الري والاعتناء بالمغروسات وكذا الى درجات الحرارة التي كانت معتدلة والامطار التي شهدها آخر الموسم. ومن ثم، فان انتاج الزيتون خلال موسم 1981-1982 بلغ 419.000 طن بدلا من 350.000 في السنة السابقة، وهو يعتبر بذلك من احسن المحاصيل المسجلة خلال السنوات العشر الاخيرة. وقد سمح باستخراج 40.000 طن من الزيوت، اي بزيادة نسبتها 60٪.

وعلى النقيض من ذلك، فان المحصول الذي ابتدأ في خريف سنة 1983 سوف يصل حسب التقديرات الاولية حوالي 232.000 طن وتقدر كميات الزيوت التي سوف تستخرج منه بـ : 23.000 طن.

الحبوب الزيتية

لقد ظل انتاج الحبوب الزيتية شبه قار من موسم لآخر حيث بلغ 473.400 قنطار، وذلك على الرغم من تقلص المساحات بنسبة 13٪. والسبب في ذلك هو تحسن المردودات التي انتقلت من 9,5 الى 11 قنطار للهكتار. ويعزى هذا التطور من جهة أخرى الى انتاج العباد الذي وصل الى 157.600 قنطار اي بزيادة تفوق 150٪ وذلك بفضل الارتفاع الملحوظ الذي عرفته كل من المساحات والمردودات. وعلى العكس من ذلك، فان انتاج الفول السوداني الذي يعتبر اهم نوع من مزروعات الحبوب الزيتية نزل من 407.300 الى 315.800 قنطار على الرغم من ارتفاع المردودات بمعدل 21,6٪ وذلك بسبب تقلص المساحات بما يفوق الثلث. وسعيا وراء تشجيع الاقبال على زراعة الحبوب الزيتية وتحسين المردودات، فقد تم رفع ثمن القنطار من العباد من 256 الى 270 درهم، و القنطار من الفول السوداني من 300 الى 320 درهم.

زراعة الكروم

ان انتاج الانبذة الذي ما فتىء ينخفض منذ سنة 1980، قد شهد هذه السنة ارتفاعا بنسبة الربع حيث وصل الى 436.000 هكتولتر وذلك بفضل تحسن المردودات. اما الصادرات، فقد بلغت 136.300 هكتولتر، فعرفت على العكس من ذلك انخفاضا قويا تناهز نسبته 75٪. غير ان المداخيل وصلت الى 25,5 ملايين درهم، فلم تنخفض سوى بنسبة النصف وذلك على اثر تحسن متوسط الاسعار.

اما المبيعات الداخلية، فقد ظلت قارة تقريبا فيما يناهز 500. 334 هكتولتر. الا ان قيمتها ارتفعت الى 44,3 ملايين درهم اي بزيادة نسبتها 21٪.

تربية المواشي

لازالت تربية المواشي تمثل ما يقرب من ثلث انتاج القطاع الفلاحي، وتعتمد على اراضي الرعي. وقد تضررت بشكل خطير من جراء قلة الامطار التي تميزت بها السنوات الثلاث الاخيرة. وحسب الاحصاء الذي جرى خلال شهري اكتوبر و نونبر 1983، يبدو ان مجموع القطعان بالنسبة للانواع الثلاثة الرئيسية يصل الى 15,7 ملايين رأس، اي بانخفاض نسبته 3,8٪. وبذلك يتضح ان الانخفاض الذي بدأ سنة 1981 لازال مستمرا ولكن بنسق اقل. وفي النهاية، يكون العدد الكلي للقطعان قد تقلص خلال ثلاث سنوات بمعدل 40٪. ولكي يتسنى وقف هذا التدهور في الثروة الحيوانية، فقد تم في بداية شهر غشت احداث صندوق خاص لانقاذ وحماية الماشية. ومن المقرر ان يتم تمويله بواسطة كل من مدخول الرسوم على الذبائح المراقبة ومساعدات الدولة.

وبموازاة انخفاض عدد الذبائح المراقبة بنسبة 18,5٪، نزل انتاج اللحوم الحمراء في ظرف سنة من 150.800 طن الى 123.600 طن. وعلى النقيض من ذلك زاد انتاج الدواجن بمعدل 9٪ حيث بلغ 120.000 طن انتجت منها الوحدات الصناعية ما يقرب من ثلاثة ارباع. وقد زودت هذه الاخيرة ايضا بما يناهز نصف انتاج البيض الذي وصل الى 827 مليون بيضة عوضا عن 752 مليون في السنة السابقة.

بلغ انتاج الحليب حوالي 630 مليون لتر، فلم يشهد بذلك اي تغيير يذكر من سنة لاخرى. اما استيرادات المنتوجات الحليبية، فقد بلغت 29.600 طن بدلا من 42.400 طن سنة 1982 وذلك بقيمة قدرها 357 مليون درهم اي بانخفاض نسبته 22٪. ومن اجل تشجيع الانتاج، قامت السلطات العمومية برفع السعر المتوسط للتر من الحليب عند الانتاج من 1,69 الى 1,84 درهم.

الصيد البحري

يوفر الصيد البحري بصفة مباشرة او غير مباشرة حوالي 71.000 منصب شغل منها 34.000 تقريبا للبحارة الصيادين. كما تشكل منتوجاته مصدر تغذية هام للسكان وموردا لا يستهان به لجلب العملة الاجنبية حيث مثلت سنة 1983 ما يقرب من 10٪ من مجموع قيمة الصادرات.

غير ان الامكانات السنوية للصيد والتي تقدر بـ : 1,5 مليون طن لا تستغل على الوجه الاكمل اذ بلغ حجم الاسماك التي تم صيدها فعلا 30٪ فقط من الامكانات المذكورة. ذلك ان المجلوبات السمكية شملت هذه السنة 438.600 طن، اي بزيادة نسبتها 22٪، كما ارتفعت قيمتها بمعدل 33٪ حيث وصلت الى 1.245 مليون درهم جلب منها الصيد في اعالي البحار 62٪ مع ان هذا الاخير لا يساهم سوى بنسبة 19٪ ضمن مجموع الكميات المصطادة.

وبموازاة ذلك، بلغ الاستهلاك الداخلي للاسماك الطرية 106.100 طن فزاد بمعدل 14٪. اما الاسماك المجمدة والتي انطلق تسويقها خلال السنة على يد المكتب الوطني للصيد، فلم يبلغ استهلاكها سوى 269 طن. وتعتبر هذه الكمية ضئيلة على الرغم من كون الاسعار في متناول جزء كبير من السكان.

انتقل مجموع صادرات منتوجات البحر الخامة والمحولة في ظرف سنة من 109.500 الى 159.300 طن، وجلبت مداخيل قدرها 1.408 مليون درهم، اي بزيادة نسبتها 51٪.

ومن جهة اخرى، فان الاستثمارات التي تم تخصيصها لقطاع الصيد بلغت 237 مليون درهم، ومكنت من اقتناء 186 باخرة. وبذلك يكون اسطول الصيد الشاطئي قد وصل الى 7.916 وحدة واسطول الصيد باعالي البحار الى 201 باخرة.

ووعيا من السلطات العمومية بالدور الذي يلعبه الصيد في تغذية السكان وبدوره الاجتماعي ومساهمته المالية، فقد وضعت برنامجا على المدى البعيد لتنمية هذا القطاع. ويهدف هذا البرنامج الى استغلال الثروات السمكية الاستغلال الامثل، كما يهدف الى حماية الاحتياطيات من السمك. وفي هذا الباب فقد تم اعداد قانون جديد للاستثمارات من اجل تشجيع تجديد وتعزيز اسطول الصيد البحري واقامة اوراش لبناء واصلاح السفن والتجهيز بوحدات التبريد. وعلاوة على ذلك، فان توسيع بعض الموانيء خصوصا بالجنوب سوف يسمح بتفريغ حمولات السفن التي تصطاد بأعالي البحار، كما سيمكن من صيانتها الشيء الذي سيوفر مايقرب من نصف المداخيل التي تؤدى حاليا للخارج من اجل اصلاح وصيانة البواخر.

ومن جهة اخرى، وفي انتظار تكوين اسطول من شانه ان يحل محل الاساطيل الاجنبية، فقد تم ابرام اتفاقية افضل من سابقتها مع اسبانيا وذلك لمدة اربع سنوات.

المعادن والطاقة

سجل الانتاج الكلي لقطاع الطاقة والمعادن سنة 1983 زيادة نسبتها 7٪ اي ما يفوق بكثير معدل الارتفاع المسجل في السنة السابقة وهو 4,5٪، وذلك حسب سلسلة جديدة من المقاييس تاريخ أساسها سنة 1978. فالاستخراج المعدني الذي سبق له ان ارتفع بنسبة 4,1٪ سنة 1982 اتسع هذه السنة بمعدل 8,9٪ بسبب زيادة ملموسة في انتاج الفوسفاط الذي يمثل من حيث الحجم 95٪ من المجموع. اما انتاج باقي المعادن الاخرى فقد انخفض على العكس من ذلك. وقد سجل مقياس انتاج الطاقة كالسنة الماضية ارتفاعا بما يناهز 5٪ على اثر ارتفاع كل من انتاج الكهرباء وتصفية النفط. وبما ان الانتاج المحلي تقلص من جديد، فان نسبة توقف البلاد على الخارج في ميدان الطاقة انتقلت من 87٪ الى 88٪. ومن ثم، فان كلفة الاستيرادات مثلت ما يعادل 44٪ من مجموع مداخيل الصادرات.

(الأساس 100 في 1978)	1980	1981	1982	1983
القياس العام	111	110	115	123
- للاستخراج المعدني	99	97	101	110
- لانتاج الطاقة	132	135	141	148

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المعادن

ارتفعت القيمة المضافة للقطاع المعدني باسعار سنة 1969 بنسبة 7,5٪، بعد ان كانت قد انخفضت في سنة 1982. كما ان حصتها ضمن الانتاج الداخلي الاجمالي انتقلت من 3,1٪ الى 3,3٪.

هذا ولم تعرف الاسعار الدولية للمنتوجات المعدنية اي تحسن يذكر هذه السنة، بل سجلت اسعار الفوسفاط من جديد انخفاضا هاما. غير ان ارتفاع قيمة عملات التسديد وبالاخص منها الدولار سمح بتخفيف آثار الاسعار على قيمة المداخيل بالدرهم.

لقد تم تقدير قيمة المنتوجات المعدنية عند الاستخراج وباستثناء الفحم الحجري بمبلغ 4.127 مليون درهم، فانخفضت من جديد بنسبة 1٪، وذلك نتيجة ارتفاع محدود في الفوسفاط وتقلص فيما يخص المنتوجات الاخرى. وقد وصلت الكميات المستخرجة الى 20,8 مليون طن فزادت بذلك بمعدل 10٪ الشيء الذي نتج عن تحسن في انتاج الفوسفاط وانخفاض في انتاج باقي المعادن الاخرى والذي لم يصل سوى اقل من مليون طن (1).

وبلغت الصادرات من جهتها 4.185 مليون درهم فاتسعت بمعدل 3٪ بعد ان كانت قد تقلصت بنسبة 9٪ في السنة السابقة. اما الكميات، فوصلت الى 15,4 مليون طن اي بزيادة نسبتها 3,6٪. وقد بلغت مبيعات الفوسفاط ضمن هذا المجموع 3.531 مليون درهم فارتفعت بمعدل 2,5٪ وذلك اثر توسع الكميات بنسبة 4,8٪. اما صادرات المنتوجات الاخرى، فقد سجلت زيادة بمعدل 5,5٪ مما يرجع السبب فيه بصفة رئيسية الى ارتفاع قيمة الجنيه الاسترليني والذي عوض الى حد كبير الانخفاض الذي شهدته الكميات المصدرة ونسبته 15٪. ومن ثم، فقد ظلت حصة الفوسفاط ضمن المجموع تبلغ 84٪.

اتسعت المبيعات بالسوق الداخلية بنسبة 36,7٪ حيث بلغت 5,7 ملايين طن او ما يمثل 27,4٪ من مجموع الانتاج بدلا من 23٪ في السنة الفارطة و 20٪ فقط سنتين من قبل. وقد تكونت في حدود 96٪ من الفوسفاط الذي يزداد تحويله المحلي اهمية اكثر فاكثر. وبلغت قيمتها 1.032 مليون درهم، اي بتوسع سنوي نسبته 16,6٪.

الفوسفاط

بلغ انتاج الفوسفاط القابل للتسويق 19,8 مليون طن بدلا من 17,8 مليون طن سنة 1982 (1)، فنما بنسبة 11,2٪ خصوصا بفضل توسيع انتاج مركز ابن جرير ومعمل التخفيف بوادي زم. ووصلت المبيعات في المجموع الى 20,1 مليون طن فاتسعت بذلك في ظرف سنة بمعدل 11,2٪ بسبب زيادة نسبتها 38,6٪ في طلبات الصناعة المحلية، وارتفاع بمعدل 4,8٪ في المبيعات الى الخارج والتي انتقلت من 14 الى 14,7 مليون طن. وهكذا، فعلى الرغم من جو التشكك والارتياب والمنافسة القوية مما تميزت به السوق الدولية للفوسفاط، فقد استطاع المكتب الشريف للفوسفاط ان يحافظ على مكانته كاول مصدر بما يناهز 32٪ من مجموع المبيعات. وقد جلبت الصادرات ما مقابل قيمته 3.531 مليون درهم، فسجلت زيادة محدودة نسبتها 2.5٪ تعزى بصفة كلية الى توسع الكميات. وفي هذه الظروف، فان ثمن الطن الواحد بالدراهم انخفض بعض الشيء على الرغم من ارتفاع قيمة الدولار وذلك نظرا لكون الاسعار الدولية انخفضت من جديد.

لازالت أوربا الغربية تشكل العميل الاول حيث اشترت 9,4 ملايين طن. غير ان حصتها نزلت من 66,4٪ الى 64,3٪. وعلى العكس من ذلك، فقد ارتفعت حصة أوروبا الشرقية الى 18,8٪. كما ان المبيعات الى البلدان الاسيوية واستراليا اتسعت بمعدل 11,6٪ خصوصا بسبب زيادة طلب الهند واندونيسيا واستراليا. وعلى النقيض من ذلك، فان الصادرات نحو القارة الامريكية تقلصت بنسبة 12,8٪، اذ توقفت المبيعات للبرازيل وتقلصت الصادرات نحو فنيزويلا.

وبحسب البلدان، فقد اشترت اسبانيا 2,3 مليون طن، وفرنسا 1,8 مليون وبلجيكا 1,6 مليون وبولاندا 1,2 مليون واخيرا المملكة المتحدة 936.000 طن. وهكذا، تكون هذه البلدان الخمسة قد تلقت ما يفوق نصف المبيعات.

وفي اطار سياسة التحويل المحلي للفوسفاط، بلغت الكميات التي بيعت للصناعة 5,5 ملايين طن، اي بتوسع نسبته 38,6٪ وما يمثل ازيد من 27٪ من مبيعات المكتب الشريف للفوسفاط. وقد وصل انتاج الحامض الفوسفوري الى 1,2 مليون طن، فزاد بمعدل 22,3٪، وبلغ انتاج الاسمدة ما يربو على مليون طن فاتسع بما يناهز 68٪ من سنة لاخرى. وفي هذا الصدد، وصلت استيرادات الكبريت من العربية السعودية وبولاندا وكندا الى ما يفوق 1,3 مليون طن بقية تتجاوز مليارا من الدراهم. وقد بلغت صادرات الحامض الفوسفري نحو الهند وتوركيا بصفة اساسية الى 858.000 طن بينما بلغت مبيعات الاسمدة 802.000 طن، اي بزيادة نسبتها 31,7٪ و 93,1٪ على التوالي. وبلغت المداخيل الاجمالية 3.129 مليون درهم، فزادت بمعدل 51,6٪ وكانت بذلك تعادل تقريبا مداخيل الفوسفاط الخام.

وفي المجموع وصلت صادرات مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط الى 6.660 مليون درهم، اي بارتفاع نسبته 20,9٪ مثلت ما يفوق خمسي مجموع الصادرات.

وتطبيقا للبرنامج التنموي للمكتب الشريف للفوسفاط ولكي يتسنى لهذا الاخير ان يعزز مكانته كمنتج ودرجته كمصدر، فقد واصل مجهوداته قصد تدعيم وسائل الانتاج وتشجيع التحويل المحلي الى اقصى حد. وفي هذا الاطار، فقد تم القيام باعمال ترمي الى رفع الانتاج ومعالجته بكل من خريبكة واليوسفية. اما في ميدان التحويل، فان اشغال انجاز المجمع الكيماوي بالجرف الاصفر جارية كما كان مقررا. وسيمكن هذا المجمع من تحويل 4,5 مليون طن من الفوسفاط سنويا. وبذلك سوف يصل حجم المعدن المعالج محليا الى 10 ملايين طن. وسوف يشتمل على وحدة للحامض الفوسفوري تصل طاقة انتاجها اليومي الى 4.000 طن من الاندريد الفوسفري. وفي اطار اهداف التنويع، سوف يتم تحويل الكمية المذكورة وتسويقها في شكل حامض الفوسفور بمعدل 54٪ وحامض الفوسفور الممتاز واسمدة مجمعة. كما تقدمت الدراسات الخاصة باقامة وحدة لاستخراج مادة الاورانيوم من الحامض الفوسفوري الذي يتم انتاجه باسفي. واخيرا، تواصلت اعمال التنقيب الجارية بمنجم الفوسفاط بمقالة بناحية الصويرة والبحث عن الكبريت او انفاق لمجمعات كبريتية بنواحي قطارة وابن سليمان.

المنتوجات المعدنية الاخرى

في اطار وضعية دولية لا زالت غير ملائمة، تم تقدير قيمة الانتاج المعدني في مكان الاستخراج وباستثناء الفوسفاط بما يناهز 674 مليون درهم، اي بتقلص جديد نسبته 11,5٪، كما انخفضت الكميات المنتجة بمعدل 18٪ اذ نزلت الى اقل من مليون طن. وقد سجل استغلال معادن النحاس والحديد والفليورين تقدما ملموسا، بينما كان انتاج باقي المواد الاخرى يتجه نحو الانخفاض. وفيما يتعلق بالتصدير، شهدت الكميات تقلصا نسبته 15٪. غير ان المداخيل وصلت الى 654 مليون درهم، فتحسنت بمعدل 5,5٪ بفضل التطور الملائم لمبيعات النحاس والرصاص وكذا ارتفاع قيمة الجنيه الاسترليني، العملة الرئيسية للتسديد.

الرصاص

تدهور السعر المتوسط الدولي للرصاص بما يناهز 10٪ على الرغم من زيادة نشاط صناعة تركيب السيارات، المستعمل الرئيسي لهذا المعدن. وهكذا، فان انتاج الرصاص الذي سبق له ان انخفض بنسبة 12٪ في السنة السابقة تقلص من جديد سنة 1983 بمعدل 2٪ اذ بلغ 145.000 طن. ووصلت الصادرات الى 64,350 طن، اي بزيادة نسبتها 15,4٪ وجلبت ما قدره 141 مليون درهم، اي بارتفاع معدله 32,4٪. اما المبيعات المحلية الموجهة في مجموعها الى معمل الصهر بوادي الحمير، فقد بلغت 78.000 طن فانخفضت بنسبة 4٪ وسمحت بانتاج 54.200 طن من معدن الرصاص والذي بلغت صادراته 55.700 طن، غير انها لم تجلب سوى ما قدره 171 مليون درهم، اي بتقلص معدله 5٪.

النحاس

تحسن سعر النحاس بنسبة 24٪ مما سمح بنمو الانتاج بمعدل 10,2٪ حيث انتقل هذا الاخير الى 69.200 طن. وقد بيع الى الخارج 66.700 طن بقية قدرها 207 ملايين درهم، اي بزيادة 60٪.

المانغنيز الكيماوي

استمر استخراج المانغنيز الكيماوي في التقلص اذ كان محدودا في 73.500 طن، مسجلا بذلك انخفاضا نسبته 23,8٪. كما ان المبيعات تقلصت سواء من حيث الحجم ام القيمة حيث بلغت 57.700 طن بقية قدرها 48,7 مليون درهم.

البارتين

لقد تاثر انتاج البارتين من ضعف طلب القطاع النفطي فلم يشمل سوى 275.000 طن، اي بانخفاض معدله 46,7٪. الا ان الصادرات وصلت الى 347.000 طن بقية قدرها 118 مليون درهم، فلم تنخفض سوى بنسبة 4,6٪ فيما يرجع لكل من القيمة والحجم.

الحديد

ان استمرار الازمة بقطاع صناعة الحديد، وتفوق العرض على طلب هذا المنتوج

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 21 و 22.

(1) مصدر الارقام المتعلقة بالفوسفاط هو المكتب الشريف للفوسفاط وتختلف بعض ارقامه عن معطيات وزارة المعادن والواردة بالملحق الاحصائي رقم 21 وكذا عن احصائيات مكتب الصرف والواردة بالملحق رقم 11.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

والاستعمال المتزايد لما هو عتيق منه، كل ذلك اثر بشكل ثقيل على السوق الدولية لهذا المعدن، حيث هبطت الاسعار بنسبة 12٪ بالمقارنة مع سنة 1982، ووصلت الى مستوى منخفض لم يسبق تسجيله من قبل. وهكذا، فاذا كان انتاج الحديد قد اتسع بمعدل 12,8٪ حيث بلغ 252.500 طن، فان المبيعات الى الخارج تقلصت بنسبة 35,6٪ اذ نزلت الى 150.600 طن بما مقابل قيمته اقل من 19 مليون درهم.

الفليوورين

بلغ انتاج الفليورين 60.300 طن، فسجل بذلك زيادة نسبتها 20,1٪. بيد ان الصادرات لم تشمل سوى 54.000 طن وجلبت 67,6 مليون درهم. اي بارتفاع يناهز 15٪.

الزنك

على الرغم من تحسن الوضعية الدولية ومستوى الاسعار فقد انخفض انتاج الزنك اذ بلغ 14.000 طن، تم تسويقها في المجموع بالخارج بقية قدرها 22 مليون درهم.

الكوبالت

بعد توقف استغلال الكوبالت عند نهاية سنة 1982 خصوصا بسبب هبوط الاسعار وارتفاع تكاليف المعالجة، لم تجلب الصادرات التي اخذت من المخزونات سوى 7,4 مليون درهم.

الطاقة

لم يساهم قطاع الطاقة في تكوين الناتج الداخلي الاجمالي سوى بنسبة 4,4٪ سنة 1983. وتبدو هذه المساهمة بسيطة و لاتمت بصلة للاهمية الحيوية التي تكتيسها الطاقة داخل الاقتصاد الوطني. ذلك ان الطاقة تعتبر ضرورية للانتاج والتوزيع وهي الآن مستوردة في مجموعها تقريبا. وقد تضاعفت كلفتها بثلاثين مرة خلال العقد الاخير مما يتطلب مساعدات عمومية. ومن تم، فانها تحمل اعباء ثقيلة لكل من التجارة الخارجية لميزان الاداءات و ميزانية الدولة.

ونظرا للمخاطر التي قد تنجم عن هذه التبعية التامة فيما يتعلق بامن التموينات والتحكم في الاسعار، فقد قامت السلطات العمومية بتقوية مجهوداتها الرامية الى تعبئة الموارد المحلية والى اقتصاد الطاقة خصوصا عن طريق الرفع من اسعار البيع وذلك لتخفيف الضغوطات على الطلب وعلى تحملات الخزينة.

وصل استهلاك الطاقة سنة 1983 الى 4.851.000 طن معادل للنفط، مسجلا بذلك زيادة نسبتها 2,5٪ بدلا من 1,3٪ في السنة السابقة(1). وقد تمت مرة اخرى تغطية الحاجيات الى حد كبير بواسطة المنتوجات النفطية التي نزلت حصتها مع ذلك من 86,3٪ الى 84,6٪. اما حصة الفحم الحجري، فنظرا للزيادة المشتريات بشكل قوي هذه السنة، فقد اتسعت على العكس من ذلك من 9,2٪ الى 11,5٪. واخيرا، فان مساهمة الكهرباء المائية والتي كانت تبلغ 8٪ سنة 1980، فقد نزلت بسبب أثار الجفاف الى 2,6٪. اما حصة الغاز الطبيعي، فقد بقيت قارة فيما يناهز 1,3٪.

لقد كان الانتاج المحلي للطاقة محدودا في 578.000 طن معادل للنفط، فشهد بذلك انخفاضا نسبته 6,6٪ وذلك بسبب التقلص الجديد الذي عرفه انتاج الكهرباء المائية ولانخفاض استعمال الفحم الحجري، في حين ان انتاج النفط والغاز الطبيعي شهد ارتفاعا خفيفا. وقد تجلى هذا التطور في تفاقم جديد في اختلال ميزان الطاقة الذي بلغ عجزه 4.273.000 طن معادل للنفط، مما ادى الى انتقال معدل توقف البلاد على الخارج في هذا الميدان من 87٪ الى 88٪.

غير ان كلفة استيرادات المواد الطاقية بلغت 7.029 مليون درهم فانخفضت بنسبة 0,6٪ لاول مرة منذ سنة 1973، وذلك خصوصا بسبب انخفاض الواردات النفطية. ومع ذلك، فان حاجيات البلاد من المواد الطاقية لازالت تثقل كاهل كل من الميزان التجاري وميزانية الدولة. وقد تم سنة 1983 تعبئة مايعادل 47,7٪ من مداخيل التصدير من اجل تغطية الحاجيات المذكورة، كما تعين على الدولة ان تتحمل مرة اخرى، وعلى الرغم من الزيادات الجديدة التي طرأت على الاسعار خلال السنة، نفقات هامة برسم مساعدة الاسعار بلغت حوالي 517 مليون درهم.

المنتوجات النفطية

بلغ الطلب على المنتوجات النفطية 4.103.000 طن، فبقي بذلك شبه قار حيث لم تتجاوز نسبة زيادته 0,4٪ بدلا من 4,8٪ سنة 1982. ويرجع السبب في ذلك على ما يبدو الى استعمال المخزونات وأثار الزيادات في اسعار المحروقات، وتحول بعض المستهلكين الكبار الى استعمال الفحم. وقد سجل هذا التطور ايضا على الرغم من توسع نشاط القطاعات المستعملة للمنتوجات النفطية. ومن تم، فان حصة هذه الاخيرة ضمن الاستهلاك الكلي للطاقة تراجعت بشكل خفيف، لاكنها لازالت تمثل ما يناهز 85٪ من المجموع، وتتم تغطيتها كليا تقريبا بواسطة استيرادات تجلب في ثلاثة ارباعها من بلدان الشرق الاوسط وبنسبة الخمس من الاتحاد السوفياتي.

ذلك ان الانتاج المحلي للغاز والنفط لا زال ضعيفا حيث لا يغطي سوى 1,9٪ من مجموع استهلاك المحروقات. وقد بلغ الانتاج المذكور 79.000 طن معادل للنفط، فسجل بذلك ارتفاعا بنسبة 6,8٪ في ظرف سنة ومثل ما نسبته 13,8٪ من الانتاج المحلي للطاقة، وقد شمل استخراج النفط 17.500 طن، فزاد بمعدل 15,1٪، وبلغ استخراج الغاز 83,2 مليون متر مكعب، اي بتوسع نسبته 5,6٪.

وهكذا، فان استيرادات النفط التي تمون السوق بما يفوق 98٪ وصلت الى 4.157.000 طن، اي ما يقل عن حجم السنة السابقة بنسبة 5,7٪. وقد كلفت اجماليا 6.330 مليون درهم اي بانخفاض معدله 4٪ بالمقارنة مع سنة 1982. ذلك ان السعر المتوسط بالدراهم للطن المستورد انتقل من 1.495 الى 1.523 بسبب ارتفاع قيمة الدولار.

لقد قام معمل المحمدية ومعمل سيدي قاسم للتصفية بمعالجة ما مجموعه 4,5 ملايين طن، فما بذلك نشاطها بنسبة 5,4٪ من سنة لاخرى. غير ان انتاجها انخفض بمعدل 5٪ حيث لم يبلغ سوى 4,1 ملايين طن. ولم يكن هذا التطور متشابها بالنسبة لجميع فئات المنتوجات. وهكذا، فان مبيعات المواد البيضاء وزيت الغاز والوقود على الخصوص لم تشهد اي تغيير، في حين ان مبيعات الفويل والتي تشمل نصف الطلب الاجمالي سجلت زيادة بنسبة 1٪ اي ما يقل بكثير عما تم تسجيله سنة 1982. ويعود السبب في ذلك جزئيا الى تحول معامل الاسمنت والسكر والمحطات الحرارية الى استعمال الفحم. فالمحطات الحرارية التي سبق لها زادت من طلبها بمعدل 20٪ في السنة الماضية، رفعت منه مرة اخرى بنسبة 8٪ هذه السنة وذلك لتعويض التقلص المستمر لانتاج محطات الكهرباء المائية. وهكذا، فقد استوعبت ما يناهز نصف الفويل المستهلك واخيرا، عرفت مبيعات البوطان والبروبان تحسنا جديدا نسبته 6,4٪.

لقد شهدت اسعار البيع الداخلية للمحروقات في بداية شهر غشت زيادة متوسط نسبتها 6٪ وذلك من اجل تخفيض تحملات صندوق الموازنة والحد من الطلب. فقد زيد في اسعار التقنيط بمعدل 4,4٪ تقريبا فيما يخص الوقود و 7٪ فيما يتعلق بزيت الغاز و 6٪ فيما يرجع للفويل. اما اثمان البوطان والبروبان والتي لم تتغير منذ سنة 1982، فقد زيد فيها بمعدل 6,8٪.

الكهرباء

بلغ انتاج الطاقة الكهربائية 6,1 ملايير من الكلواط الساعة فزاد كما كان الشان سنة 1982 بما يفوق 7٪. وقد تم هذا الانتاج بنسبة 93٪ تقريبا بواسطة المحطات الحرارية بدلا من 90٪ في السنة السابقة. ذلك ان معامل انتاج الكهرباء المائية لم تقدم سوى 450 مليون كلواط الساعة، اي ما يقل بنسبة 16٪ بالمقارنة مع سنة 1982 وذلك بسبب التقلص الجديد الذي عرفته المياه المختزنة بالسدود. ومن تم، فانها لم تقدم سوى 2,6٪ من الحاجيات الكلية للبلاد، بينما كانت مساهمتها تبلغ 8٪ سنة 1980. وبالتالي، فقد غدا انتاج المحطات الحرارية من جديد بنسق نسبته 9,6٪ بعد ان سبق له ان زاد بمعدل 26,5٪ سنة 1981 و 18,1٪ سنة 1982. وقد استوعب انتاج الكهرباء من اصل حراري وحده 28,6٪ من استهلاك الطاقة.

لقد كان لتوسيع شبكة التوزيع الكهربائي خصوصا داخل البوادي اثر ايجابي على طلب الكهرباء الذي قدر بـ : 5,4 ملايير كلواط الساعة، مسجلا للسنة الثالثة على التوالي زيادة تناهز 6,5٪. على الرغم من الزيادة التي طرأت في فاتح شتنبر 1983 على السعر المتوسط للكلواط الساعة الذي انتقل من 0,47 الى 0,52 درهم. وهكذا، تكون اثمان استهلاك الكهرباء قد عرفت منذ سنة 1980 زيادة بما يفوق الثلثين.

وفيما يتعلق بتوسيع الطاقات، فقد تواصل العمل من اجل انجاز الشطرين الاخيرين من المحطة الحرارية بالمحمدية، وتجهيز معمل الكهرباء المائية بلا تكركوست شرق مراكش. كما شرع في بناء سد ايت شواريت الذي من المقرر ان يستغرق تشييده اربع سنوات.

الفحم

بلغ انتاج الفحم 751.000 طن، فما بنسبة 2,2٪ بدلا من 4,6٪ في السنة السابقة. اما الواردات التي لم تكن تصل سنة 1982 سوى 64.500 طن، فقد انتقلت الى ما

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 23 الى 26.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

يناهز 282.000 طن، اي بزيادة قوية وذلك من اجل تلبية طلب المعامل التي اتجهت الى استعمال الفحم. وفي هذا الصدد، فان الضريبة التي كانت مفروضة على الاستيرادات ونسبتها 10٪ قد تم الغاؤها في شهر غشت.

وقد انتقلت مبيعات الفحم الى السوق الداخلية في الجمل من 771.000 طن الى مايفوق 948.000 طن، تم تفويت اربعة اخماسها الى المكتب الوطني للكهرباء و 10٪ الى معامل صنع الاسمنت و 6٪ الى معامل انتاج السكر. وقد وصلت مبيعات الفحم الحجري لجرادة والتي زيد في اثمان بيعها بنسبة 30٪ الى 667.000 طن، اي بانخفاض نسبته 5,6٪.

اما فيما يتعلق بالصادرات، فقد شملت 37.500 طن عوضا عن 28.000 طن في السنة السالفة وجلبت حوالي 30 مليون درهم.

ان كلفة مشتريات المواد الطاقية والتي تعادل ما يقرب من 7٪ من الناتج الداخلي الاجمالي، واهمية النفقات التي تم القيام بها من اجل تنمية الموارد الوطنية، والاستثمارات الهادفة الى اقتصاد الطاقة، كل ذلك يدعو الى نهج سياسة اكثر فعالية فيما يخص هذا القطاع. فقد شمل عمل السلطات العمومية تعزيز مساهمة الموارد المحلية ومتابعة الدراسات التقنية المتعلقة باستغلال الصخور النفطية والطاقة النووية وباقي اشكال الطاقة الاخرى. كما تمثلت في اتخاذ اجراءات ترمي الى تحقيق نتائج هامة في مجال اقتصاد الطاقة وفي اسرع وقت ممكن، ولهذا الغرض، فان قانون الاستثمارات الصناعية الذي صدر في يناير 1983 ينص على تقديم مكافآت يمكن ان تصل الى 20٪ من قيمة الاستثمار للتجهيزات التي تسمح باقتصاد في الطاقة بنسبة 5٪ او التي تستعمل على الاقل 40٪ الموارد الداخلية من غير المنتوجات النفطية.

هذا وقد قدم البنك الدولي قرضا قيمته 75 مليون دولار من اجل تدعيم مجهودات التنقيب عن النفط والتي شملت على وجه الخصوص تقييم منجم مسقالة وبصفة ثانوية حفريات على طول الساحل الاطلسي والابيض المتوسط بمشاركة شركات اجنبية.

كما تم القيام بعمليات للاستكشاف من اجل تقييم افضل لاحتياطيات الفحم بجرادة والتنقيب عن مناجم جديدة بتادلة ومرتفعات المغرب الشرقي.

وقد انتهت المرحلة الاولى لتقييم منجم الصخور النفطية بطرفاية، وشرع في بناء وحدة نموذجية لاستخراج النفط من الصخور بتحضيت. ومن جهة اخرى، افضت الدراسات المتعلقة باقامة محطة كهربائية تعمل بالصخور الى توجهات جديدة تتمثل في انجاز وحدات صغيرة الحجم قوتها 25 ميكاواط مكان المحطة التي كانت مقررة اصلا وقوتها 1.000 ميكاواط.

واخيرا، فقد تم الشروع في الدراسات من اجل تحديد مكان اقامة محطة نووية. اما فيما يتعلق بالموارد الاخرى للطاقة، فقد تم انجاز بعض المشاريع النموذجية لانتاج الميتان واستعمال الطاقة الشمسية خصوصا من اجل ضخ المياه.

●

الصناعة ـ السياحة

لقد قامت السلطات العمومية في بداية السنة باصدار قانون لتشجيع الاستثمارات الصناعية والخدمات الملحقة بها وذلك بهدف دعم توسع القطاع الصناعي الذي مثل سنة 1983 خمس حجم الانتاج الداخلي. وقد وسع هذا القانون المزايا التي كانت تمنح من قبل وعممها لتشمل المستثمرين الاجانب المالكين لمجموع راس المال. وتنص المقتضيات الجديدة على اعفاءات جبائية وتسهيلات في مجال الصرف والتحويل وكذا تقديم مكافآت عن مناصب الشغل المحدثة بالصناعات المتوسطة والصغيرة ومساعدات في حالات اقامة المشاريع بالمناطق القليلة التصنيع وتحقيق اقتصاد في الطاقة او تنويع مواردها. كما ينص على منح مزايا خاصة بواسطة اتفاقية تبرم مع الدول بالنسبة للمشاريع ذات الاهمية الكبرى.

وفي هذا الاطار وصل عدد المشاريع الصناعية المحدثة او التي تم توسيعها و المقبولة سنة 1983 الى 833 بمجموع استثمارات قدره 2.266 مليون درهم وقدمت 26.500 شغل. وقد جرى مجموع هذه الاستثمارات على يد القطاع الخصوصي وساهم فيها الاجانب وحدهم بما يقرب من الخمس. وقد شملت الاستثمارات المبرمجة الصناعات الفلاحية والكيمياء وشبه الكيمياء بما يفوق الثلثين وتمركزت بمنطقة الدار البيضاء بنسبة تزيد على النصف.

لقد تميزت سنة 1983 بارتفاع في الانتاج الصناعي. ذلك ان القيمة المضافة للصناعة الحديثة والتقليدية بلغت 5.745 مليون درهم بالاسعار الثابتة، مسجلة بذلك زيادة نسبتها 3,9٪. ويبدو هذا التطور الملائم اكثر وضوحا من خلال المقياس الجديد الذي تعود فترته الاساسية الى سنة 1978 والذي ارتفع بمعدل 4,5٪ (1). غير انه على الرغم من كونه اعد حديثا، فان هذا المقياس لازال يستبعد بعض الانشطة وبالاخص صناعة الملابس الداخلية والجاهزة وصناعة الادوية. كما انه لا ياخذ بعين الاعتبار كل من الصناعة التقليدية والبناء والاشغال العمومية. هذا وقد ساهم في التطور المذكور فرع الكيمياء بما يفوق الثلثين حيث استفاد من تيار الصادرات. وعلى النقيض من ذلك، فقد كانت النتائج اقل ارضاء في باقي الفروع الاخرى باستثناء بعض صناعات التعدين وبعض الصناعات الغذائية. واخيرا، اذا كانت حركة البناء قد اتسعت، فقد انخفض نشاط الاشغال العمومية.

مواد التجهيز والمواد الوسيطية

صناعة التعدين

بعد التدهور الذي تميزت به صناعات التعدين سنة 1982 سجلت هذه السنة انتعاشة ملحوظة خصوصا بفضل انجاز طلبات هامة تقدمت بها مؤسسات عمومية. غير ان هذا الاتجاه لم يكن عاما إذ تم تسجيل مفارقات سواء من فرع لاخر ام فيما بين الانشطة المكونة لفرع واحد.

وهكذا، فان انتاج صناعة القدور والصفائح والنجارة الحديدية زاد بمعدل 11٪ بسبب بناء موانيء جديدة وانجاز اشغال كبرى لصالح الفوسفاط وتجهيز معامل لصنع السكر، بعدما كان قد انخفض بنسبة مماثلة خلال الثلاث سنوات الاخيرة. كما ارتفع انتاج معامل الصهر بما يزيد قليلا على 10٪ وذلك لتلبية طلبات وكالات توزيع الماء والكهرباء. غير ان الطلب على المواد المفرغة من الحديد والصلب زاد بسرعة اقل خصوصا بسبب الوضعية الغير الملائمة لقطاع تركيب السيارات. واخيرا، ارتفع انتاج الخيوط الحديدية ومشتقاتها بمعدل 17٪.

وعلى العكس من ذلك، فقد ظل صنع التلفيفات المعدنية راكدا على اثر تباطؤ النشاط بمعامل التصبير. اما انتاج الادوات المعدنية، فقد تاثر من جراء تقلص الطلبات العمومية، فسجل انخفاضا جديدا بنسبة تفوق 35٪. وفيما يخص فرع «معدات النقل» الذي ما فتيء ينخفض منذ سنة 1978، فقد شهد تقلصا جديدا بمعدل 1,6٪ يعزى الى الانخفاض المستمر لتركيب السيارات والذي بلغ حوالي 3٪ بالنسبة للسيارات السياحية و 11٪ فيما يتعلق بالسيارات النفعية. وعلى العكس من ذلك سجل تركيب الدراجات النارية ارتفاعا باكثر من 28٪، كما ارتفع صنع معدات السكك الحديدية بنسبة 45٪، فاستعاد بذلك حركة نشاط مرضية بفضل اشغال صيانة آلات السكك الحديدية.

الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية وصناعة تحويل المطاط ومواد البلاستيك

تمثل الكيماء وشبه الكيماء ما يناهز 68٪ من هذه المجموعة. وقد زادت بنسبة 21٪ خصوصا بفضل نمو صنع الحامض الفسفوري والاسمدة. وعلى النقيض من ذلك سجلت صناعات تحويل المطاط والمواد البلاستيكية انخفاضا بمعدل 1,2٪.

فانتاج الحامض الفسفوري الذي ما فتيء ينمو منذ سنة 1978 بمعدل الثلث تقريبا في كل سنة، استفاد من توسع في الطلب الخارجي فوصل الى 1,2 مليون طن، اي بتوسع نسبته 27٪. وارتفع انتاج الاسمدة بمعدل اكبر بلغ 66٪ بفضل الصادرات على وجه الخصوص. اما انتاج الاصباغ والملمعات، فقد زاد بنسبة 2٪ بسبب انتعاش حركة البناء، في حين ان صناعة بعض المواد الكيماوية كمادة الكلور كانت تتجه نحو الانخفاض.

وفيما يتعلق بفروع تحويل المطاط ومواد البلاستيك، فقد تم تسجيل تحسن نسبته 3٪ فيما يخص صنع العجلات وذلك بسبب المبيعات للتعويض اذ انخفضت المبيعات من اجل التركيب لاول مرة. كما سجل تقلص بمعدل 5,7٪ بالنسبة لمختلف المنتوجات من المطاط. وسجل اخيرا ركود بالنسبة لصنع مواد البلاستيك وخصوصا فيما يتعلق بالاكياس وانابيب الري.

مواد الاستهلاك

الصناعات الغذائية، والمشروبات والتبغ

سجل فرع الصناعات الغذائية بما في ذلك المشروبات والتبغ زيادة نسبتها 1,8٪. وقد شمل هذا التطور جل الفروع باستثناء معامل التعليب والتي كان لنتائجها تاثير على التطور العام للفرع.

ففيما يتعلق بفرع الصناعات الغذائية، اتسع النشاط بمعدل 0,9٪ غير انه كان متفاوت الاهمية من مجموعة لاخرى.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 27.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ذلك ان انتاج السكر استفاد من اهمية محصول الشمندر فزاد بمعدل 2,2٪ فيما يخص السكر الخام و 33٪ فيما يرجع للسكر المصفى، ووصل في المجموع الى 427.000 طن من السكر من اصل محلي، مما سمح بتغطية ثلثي الاستهلاك تقريبا. وزاد عصر الحبوب الزيتية بما يناهز 15٪ واتسعت التصفية بمعدل 2,3٪ فقط بسبب ارتفاع بنسبة 60٪ في انتاج واستهلاك زيت الزيتون والتي تستخرج بمعاصر تقليدية لا تؤخذ بعين الاعتبار ضمن المقياس. وقد أرتفعت الكميات المطحونة بالمطاحين الحضرية الى 22,8 مليون قنطار اي بنسبة 5٪ وذلك لتلبية طلب متزايد لا سيما وان ثمن الفرينة لازال يستفيد من مساعدة الدولة. وهذا الطلب صادر عن الاسر اكثر مما هو صادر عن المخبزات ومصانع الحلويات والعجائن الغذائية والتي انخفض نشاطها بما يناهز 17٪. اتسعت كميات الحليب التي عالجتها المعامل الصناعية بنسبة 6٪ كما زاد انتاج الشاي بما يقرب من الربع. وعلى العكس من ذلك، فقد تم تسجيل تقلص بنسبة 5,6٪ فيما يتعلق بنشاط معامل الشكولاطة والحلويات.

وعلى الرغم من توسع مبيعاتها وبالاخص للخارج، عرف نشاط معامل تعليب السمك انخفاضا بمعدل 15,3٪ يعزى الى عدم انتظام التموينات وقلة التلفيفات المعدنية خلال النصف الثاني من السنة. وسجلت مصانع تعليب الخضر والفواكه كذلك انخفاضا بما يناهز 18٪ على اثر تقلص المحاصيل.

عرف مقياس فرع «المشروبات والتبغ» زيادة بنسبة 5,2٪ سنة 1983 بينما كان قد انخفض بمعدل 6,8٪ سنة 1982. فقد اتسع انتاج التبوغ المصنعة بنسبة 10,3٪، كما تحسن انتاج المشروبات الغازية بمعدل 11٪. وعلى النقيض من ذلك، انخفض انتاج المشروبات الكحولية بنسبة 24٪ وذلك بسبب تقلص الصادرات وخصوصا منها صادرات الخمر.

صناعة المواد الصيدلية

شهدت صناعة المواد الصيدلية التي لا يعبر مقياسها عن مدى التطور المسجل، توسعا جديدا نتج عن ارتفاع الطلب الذي اصبحت تغطيته تتم بنسبة 85٪ بواسطة الانتاج المحلي تعويضا للمواد المستوردة.

صناعة النسيج

لقد تواصل التحسن الذي سجل سنة 1982 بقطاع النسيج ولكن بنسق اقل اهمية اي بمعدل 1,8٪.

فقد زاد انتاج فرع صناعة الصوف بمعدل 3,7٪ خصوصا بفضل نشاط معامل الغزل التي استفادت من طلبيات معامل الزرابي، اذ عرف نشاط الحياكة تقلصا بنسبة 16,6٪. وقد سجلت صناعة القطن ايضا ارتفاعا بما يناهز 6٪ حيث زاد انتاج الاثواب الموجهة في الجزء الاكبر منها الى معامل صنع الملابس الجاهزة بما يقرب من 15٪ بينما ظل على العكس من ذلك نشاط الحياكة المستعملة للخيوط الصناعية في شبه ركود بعد ان كان قد شهد نموا ملحوظا سنة 1982.

واخيرا، فانه من الصعب نظرا لعدم توفر احصائيات رسمية الوقوف بدقة على الاتجاه العام الذي عرفه نشاط صناعة الملابس الداخلية والملابس الجاهزة. ومع ذلك، يبدو انه تم تحقيق بعض التقدمات على الرغم من صعوبات التسويق وخصوصا نحو الرابطة الاقتصادية الاوروبية حيث تزداد حدة المنافسة من طرف البلدان الاسيوية.

صناعة الورق والورق المقوى

زاد انتاج عجينة الورق الذي يصدر بنسبة الثلثين تقريبا بما يناهز 25٪ بينما لم يشهد تحويل الورق والورق المقوى اي تغيير من سنة لاخرى.

صناعة الجلد

بعد التوسع الملحوظ المسجل سنة 1982، عرفت صناعة الجلد انخفاضا نسبته 6,2٪ يعزى الى تقلص بمعدل 17٪ فيما يخص نشاط صناعة الاحذية والناجم بدوره عن الوضعية الغير الملائمة سواء بالسوق الداخلية ام بالخارج. اما الدباغة فقد ظلت متجهة نحو الارتفاع حيث زادت بنسبة 7٪ تقريبا بعد ان كانت قد اتسعت بما يفوق الثلث سنة 1982.

صناعة الصابون والمطهرات

ارتفع انتاج الصابون والمطهرات بمعدل 4,1٪، اي بنسق اسرع بكثير بالمقارنة مع السنة السابقة. فقد زاد انتاج المطهرات بنسبة 3,2٪ وانتاج الصابون بمعدل 5,4٪.

صناعات مختلفة

من بين الصناعات المختلفة التي تمثل اجماليا اقل من 5٪ من قطاع الصناعة، شهدت صناعة الخشب انخفاضا بمعدل 1,9٪ بسبب ارتفاع اسعار كل من الفلين المحلي والخشب وكذا بسبب ضعف الطلب على الصناديق الصادر عن معامل التصبير. كما سجل انتاج المعدات الكهربائية والالكترونية تقلصا اجماليا نسبته 0,8٪، الا ان صناعة الاحبال والمكومات الكهربائية استفادت من ارتفاع الصادرات.

مواد البناء

المباني والاشغال العمومية
مواد البناء

لم يشهد تحويل معادن المقالع اي تغيير يذكر هذه السنة. ويرجع السبب في ذلك بصفة كلية الى الانخفاض الذي عرفته صناعة الزجاج ونسبته 18,6٪، اما فيما عدا ذلك، فقد كان التطور ملائما : ذلك ان انتاج الآجور والقراميد زاد بمعدل 6,9٪، كما ارتفع انتاج المواد المجمعة الاخرى بنسبة 3,7٪. وقد نما انتاج الاسمنت بمعدل 3٪ اذ بلغ 3.848.000 طن متجاوزا بذلك قليلا مستوى المبيعات الداخلية.

المباني والاشغال العمومية

وصلت القيمة المضافة لقطاع المباني والاشغال العمومية الى 1.548 مليون درهم باسعار سنة 1969، فسجلت انخفاضا بمعدل 3,5٪ بينما كانت قد شهدت اتساعا نسبته 11,9٪ سنة 1982.

وقد نتج هذا الانخفاض في مجموعه عن التقلص الملحوظ الذي عرفته الاشغال العمومية والذي تجلى من خلال انخفاض بمعدل 16٪ في التكوين الاجمالي للرسمال الثابت في هذا الفرع. فقد تم الحفاظ على نسق نشاط هذا الاخير في مستوى متوسط خلال الاشهر الاولى من السنة. الا انه تباطأ فيما بعد في غياب عقود عمومية جديدة.

وفي ميدان المباني على النقيض من ذلك، ظهرت آثار تشجيع السكن الاقتصادي وتدعيم عمليات التجزئة وكذا تخفيف مسطرة منح القروض من اجل السكن الى جانب آثار قانون الاستثمارات العقارية مما ادى الى انتعاشة ملحوظة في نشاط البناء وقد انتقل التكوين الاجمالي للرسمال الثابت لهذا القطاع من 6.324 الى 7.563 مليون درهم بالاسعار الجارية، متسعا بذلك بما يناهز 20٪. كما يتبين من خلال رخص البناء ان المساحات المرخصة ببنائها زادت بمعدل 24٪ اذ ارتفعت من 5,6 الى 6,9 مليون متر مربع بكلفة قدرها 4,8 ملايير من الدراهم اي بزيادة نسبتها 19٪. وقد شملت حركة البناء بنسبة حوالي 90٪ اقامة البنايات من اجل السكن والتي بلغ عددها 58.000 بدلا من 41.000 سنة 1982. اما من حيث القيمة، فان نصف هذه البنايات من النوع الاقتصادي وثلثها في شكل عمارات والباقي يتكون من الفيلات.

اذا كان التنوع الذي يتميز به القطاع الصناعي وصبغة التغير الذي تطبعه لا يسمحان بالوقوف على تطوره بدقة، فان الاتجاهات التي لوحظت خلال سنة 1983 انطلاقا من المعطيات المتاحة تجمع على ابراز انتعاشة ملموسة في الانتاج تجلت على الخصوص في توسع الصادرات. غير انه باستثناء الصناعات المرتبطة بتحويل الفوسفاط او بعض المواد الغذائية، فان الطاقات المتواجدة لا زالت لا تستعمل بكاملها. ومن تم فانه يبدو من اللازم دعم الانتاج والمردودية بهدف تشجيع تيار الصادرات على وجه الخصوص. ولهذا الغرض، فان تطبيق استراتيجية يبدو ضروريا لا سيما وان ولوج الاسواق التقليدية غدا غير ينير بسبب اجراءات الاحتماء والمنافسة.

السياحة

لقد ظل الوضع الاقتصادي الدولي غير ملائم بالنسبة للحركة السياحية ببلادنا. ففي اوروبا الغربية على وجه الخصوص التي تعتبر مصدر اربعة اخماس الزوار الوافدين على بلادنا، ما فتىء الوضع الاقتصادي يتميز بضعف النمو وركود المداخيل وبقيود فيما يخص التحويل خصوصا في فرنسا. وعلاوة على ذلك، وكما هو الشأن عادة خلال فترة التقهقر الاقتصادي، فان المنافسة بين البلدان المستقبلة للسياح باتت حادة بحيث ان حركة الانتعاش المسجلة خلال السنتين المنصرمتين لم تستمر سنة 1983.

ذلك ان حركة توافد السياح كانت محدودة في 1,9 مليون، فلم تزد سوى بنسبة 2,5٪ بدلا من 15,6٪ في السنة السابقة. ويرجع السبب في ذلك الى كون عدد الزوار الاجانب ظل يناهز 1,3 ملايين شخص، بينما زاد عدد المواطنين القاطنين بالخارج بنسبة 12,6٪ فقط عوضا عن 46,1٪ خلال السنة المنصرمة (1).

ومع ذلك، فقد تم تسجيل امتداد في فترات الاقامة حيث بلغ عدد الفترات التي قضاها النزلاء بالفنادق 8,6 ملايين يوما اي بزيادة نسبتها 4٪ في نظير 8,5٪ سنة 1982 كما ان متوسط معدل استعمال المؤسسات الفندقية انتقل من 39,4٪ الى 41,1٪.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 18.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

هذا وقد تم تقدير المداخيل برسم الاسفار ضمن ميزان الاداءات بمبلغ 3.250 مليون درهم، مسجلة بذلك توسعا ملحوظا نسبته 31٪ اي ما يمثل 11,3٪ من مجموع المداخيل الخارجية الجارية بدلا من 10,1٪ في السنة الماضية. وقد انتقلت النفقات من نفس النوع من 500 الى 590 مليون مع ان المواطنين الذين قضوا عطلتهم بالخارج كانوا خاضعين لاداء رسم للخروج قدره 500 درهم. ومن تم، فان الاسفار خلفت في النهاية رصيدا ايجابيا صافيا قدره 2.660 مليون درهم عوضا عن 1980 مليون سنة1982.

دخول السياح

بلغ مجموع عدد الزائرين 1.951.084، اي بزيادة محدودة نسبتها 2,5٪ بدلا من 15,6٪ سنة 1982. وترجع هذه الزيادة في مجموعها الى ارتفاع عدد المتوافدين من المواطنين القاطنين بالخارج بمعدل 12,6٪، حيث وصل هذا الاخير الى 594.072 اي ما يمثل 30,4٪ من المجموع في نظير 27,7٪ في السنة الفارطة.

اما عدد السياح الاجانب، فقد بلغ حوالي 1.357.000 بدلا من 1.376.000، فسجل بذلك انخفاضا بنسبة 1,4٪، يعزى الى تراجع سياحة العبور بمعدل 16,5٪، اذ لم تشمل هذه الاخيرة سوى 73.700 شخص، كما يعزى الى تقلص نسبته 0,4٪ في عدد السياح الذين اقاموا ببلادنا والذي لم يصل سوى الى 1.283.000، فانخفضت بذلك حصته ضمن المجموع من 67,7٪ الى 65,8٪. ومن جهة اخرى، فقد شهد توزيع السياح بحسب الجنسيات تغييرات ملحوظة. وهكذا، فقد بلغ عدد السياح الفرنسيين 370.400 منخفضا بذلك بنسبة 7,2٪. ويرجع السبب في ذلك على ما يبدو الى قيود الصرف التي سنتها فرنسا ما بين مايو ودجنبر 1983 والتي حددت بموجبها المنحة السياحية في مبلغ 2.000 فرنك فرنسي. كما ان حركة الزائرين الوافدين من بلجيكا و هولندا والتي اخذت تتقلص منذ ثلاث سنوات ازدادت انخفاضا اذ تراجعت بنسبة 18,5٪ فيما يخص البلد الاول و 29,1٪ فيما يتعلق بالبلد الثاني. وعلى النقيض من ذلك،فقد سجلت انتعاشة ملحوظة بالنسبة للسياح الامريكان والاسبان والالمان والايطاليين وخصوصا السياح العرب وبالاخص منهم التونسيين والذين زاد عددهم بنسبة 12,7٪ وذلك دون شك بفضل المنحة الخاصة التي استفادوا منها في اطار اتفاقية ابرمت بين تونس والمغرب.

لقد عرف التطور الموسمي للتوافد بعض التغيرات من سنة لاخرى. فاذا كانت الفترة الصيفية قد ظلت مهيمنة اذ شملت ما يقرب من ثلث العدد السنوي للسياح، فقد تم تسجيل زيادة ملحوظة للتوافد خلال الربع الاول من السنة، وانخفاض خلال الربع الاخير منها.

ويبين توزيع التوافد بحسب انواع النقل استقرار دخول السياح الاجانب عن طريق البحر والبر من جهة، واستقرار النقل الجوي الذي استعمله ما يزيد عن 51٪ من المجموع.

بلغ عدد الفترات المؤدى عنها بالفنادق المصنفة 8,6 ملايين اي بزيادة نسبتها 4٪ بدلا من 8,5٪ في السنة السابقة. وقد هم هذا التحسن الذي نتج عن تمديد فترات الاقامة خلال المناطق السياحية. وقد سجلت مدينة اكادير ما يفوق ثلث مجموع الفترات المؤدى عنها، فظلت تمثل بذلك اهم مركز سياحي اذ شهدت احسن معدل استعمال جهوي للفنادق اي ما نسبته 55٪. وقد وصل هذا المعدل 31٪ فيما يخص منطقة طنجة، تطوان حيث سجلت نسبة 20٪ من الفترات المؤدى عنها.

التجهيز والسياسة السياحية

عرفت سنة 1983 افتتاح 12 وحدة فندقية طاقتها الايوائية 1.988 سرير واستلزمت استثمارا قدره 271 مليون درهم. ويعزى هذا التوسع جزئيا الى صدور قانون جديد للاستثمارات السياحية خلال السنة. وقد اقيمت الوحدات الجديدة بالدار البيضاء بنسبة الثلثين ومراكش بنسبة 20٪ تقريبا، وتم ادراجها ضمن فئة الاربعة والخمسة نجوم.

ومن تم، فقد زاد عدد الاسرة المتاحة بنسبة 3,2٪ حيث بلغ 63.900 عند نهاية دجنبر 1983، وقد انتقل المعدل المتوسط لاستعمال الفنادق من نهاية سنة لاخرى من 39,4٪ الى 41,1٪، وقد شمل كل فئات الفنادق تقريبا. وقد سجلت الفنادق من الدرجة العليا والتي تمثل ما يناهز 45٪ من الطاقة الايوائية ما نسبته حوالي 55٪ من مجموع الفترات المؤدى عنها. كما شهدت معدل الاستعمال الاكثر ارتفاعا اي ما يقرب من 47٪.

ان عزم السلطات على تنمية وتنويع الهياكل الفندقية واستعمالها استعمالا افضل هو الذي حدا بها الى اصدار قانون جديد للاستثمارات خلال شهر يونيو. وتنص مقتضيات هذا القانون على تشجيعات هامة مالية وجبائية وتهم ميدان الصرف كذلك. وقد تمت تقوية هذه المزايا لصالح المناطق الاقل تجهيزا وتم تعميمها لتشمل ميادين التنشيط والتسيير وتسويق المنتوج السياحي. وفي هذا الاطار الجديد، تم ما بين يونيو ودجنبر 1983 قبول 10 مشاريع تشمل 1530 سرير وتستلزم استثمارا اجماليا قدره 171 مليون درهم. وبالاضافة الى ذلك، فقد تقرر تشييد مركب سياحي وميناء للمراكب السياحية على ساحل الابيض المتوسط. ونظرا لاهمية المشروع، فقد تقرر بواسطة اتفاقية خاصة ابرمت مع الدولة. ويشمل الجزء الاول من هذا المشروع 2000 سرير ويتطلب استثمارا قدره 520 مليون درهم. هذا ومن المقرر ايضا اقامة مجمع آخر بخليج طنجة باستثمار تفوق قيمته 1.500 مليون درهم.

ان تقوية الهياكل الاساسية، والاسراع في تنفيذ برامج التكوين المهني وتوفير وسائل واسباب الاستقبال الجيد يدعو الى تدعيم ومواصلة عمل البحث والتنقيب في حظيرة الاسواق الاجنبية، كما يتطلب ايضا اتخاذ ما يلزم من تدابير واجراءات قصد تشجيع وانعاش السياحة الداخلية التي تسهم بنسبة 20٪ في نشاط هذا القطاع.

الاسعار ـ الاجور ـ السكان ـ التشغيل

الاسعار

تميز تطور الاسعار سنة 1983 بانخفاض في نسق الارتفاع وذلك بشكل اكثر بروزا من سنة 1982. وقد شمل هذا التحسن كلا من مقياس تكاليف المعيشة التي كانت زيادته محدودة في نسبة 6,2٪، ومقياس اسعار الجملة الذي ارتفع بمعدل 7,3٪، ومقياس اسعار الانتاج الصناعي الذي عرف زيادة نسبتها 5,4٪ فقط.

ذلك ان التوترات التي كانت تضغط على الاسعار خلال السنوات الماضية والتي تخففت بعض الشيء في السنة السابقة، قد حل مكانها هذه السنة رخاء ملحوظ نتج عن انخفاض اسعار بعض المنتوجات المستوردة وكذا عن تدخلات صندوق الموازنة الذي استثر في العمل على استقرار اثمان الاستهلاك بالنسبة للمواد الاساسية. كما نتج التطور المذكور عن انخفاض الطلب امام عرض يتميز بالوفرة على وجه العموم وبالاخص فيما يتعلق بالمواد الغذائية والتي زادت اسعارها باقل بكثير مما كان عليه الشأن في السنة السابقة.

وخلال النصف الاول من السنة بصفة خاصة، فقد كانت زيادة الاسعار منخفضة جدا، غير انه ابتداء من شهر غشت انقلب الاتجاه تحت التأثير المزدوج للزيادات الرسمية في اثمان المواد التي يساعدها صندوق الموازنة، وزيادات الرسوم المتعلقة بالسلع والخدمات، وارتفاع سعر اللحم غداة عيد الاضحى.

مقياس تكاليف المعيشة

لقد جرى تتبع مستوى اسعار القسيط هذه السنة ايضا بواسطة مقياس تكاليف المعيشة كما تم وضعه في 1972-1973 على اساس الاستقراء الذي تم حول الاستهلاك سنة 1970 من خلال 210 من المواد التي تم اختيارها بحسب اهميتها ضمن نفقات الاسر الحضرية.

فبعد ان سبق لهذا المقياس ان سجل زيادات متوالية نسبتها 12,5٪ سنة 1981 و 10,5٪ سنة 1982، شهد سنة 1983 ارتفاعا محدودا نسبته 6,2٪ سجل علاوة على ذلك في الجزء الاكبر منه خلال الخمسة اشهر الاخيرة من السنة (1).

ومن جهة اخرى، فان هذا الانخفاض الاجمالي لنسق ارتفاع اسعار التقسيط سجل على مستوى جميع المدن دون استثناء على الرغم من المفارقات المسجلة من منطقة لاخرى، وان الارتفاع كان في البعض منها اعلى من متوسط الزيادة العامة.

كما ان التوزيع بحسب مجموعة المواد، كما يتبين ذلك من خلال الجدول التالي يشير على الخصوص الى ارتفاع ملموس من سنة لاخرى لمعدل التغيير فيما يخص التغذية التي تشكل الركن الاكثر اهمية في المقياس، كما يشير الى زيادة خفيفة فيما يرجع للسكن والنقل.

	الترجيح ٪	المتوسط السنوي 1982	المتوسط السنوي 1983	التغيير الاجمالي ٪	التغيير المرجح ٪
التغذية	54	280,8	294,3	4,8	2,8
السكن	8,5	218,4	229,7	5,2	0,4
الملبس	13,5	217,7	234,7	7,8	0,9
الصيانة، الوقاية العلاج	5,5	191,8	211,4	10,2	0,4
النقل والتسلية وغير ذلك	18,5	269,6	293,6	8,9	1,7
المقياس العام	100	260,0	276,1	6,2	6,2

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 29.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وهكذا، فان اسعار المواد الغذائية التي كانت قد زادت بما يناهز 15٪ سنة 1981 و 13٪ 1982 خصوصا بسبب الجفاف، لم تشهد هذه السنة سوى ارتفاع بمعدل 4,8٪ وذلك على الرغم من زيادة اثمان بيع جل المواد المستفيدة من مساعدة صندوق الموازنة. وقد سجلت اسعار بعض المنتوجات كالبيض والخضر الطرية انخفاضا ملموسا، كما ان اثمان اللحم والفواكه الطرية ارتفعت بنسق يقل بكثير عما تم تسجيله سنة 1982، في حين ان منتوجات الحبوب وبالاخص الفواكه الجافة شهدت زيادات قوية.

اما ركن «النقل والتسلية؛وغير ذلك»، فقد عرف من جهته توسعا بنسبة 8,9٪ بدلا من 7,6٪ سنة 1982 وذلك خصوصا على اثر الزيادة في اسعار المحروقات والسيارات.

واخيرا، ارتفعت التحملات الخاصة بالسكن بمعدل 7,8٪ عوضا عن 6,4٪ في السنة السابقة، بينما سجل ركن «الملبس» وركن «الصيانة، الوقاية والعلاج» زيادة نسبتها 5,2٪ و 10,2٪ على التوالي، اي ما يقل بعض الشيء عن زيادة سنة 1982.

مقياس اسعار الجملة

ترجع الفترة الاساسية للمقياس الجديد لاسعار الجملة الى سنة 1977. وهذا المقياس الذي يعوض مقياس سنة 1939 يعتمد على 231 من المواد منها 77 منتوج من « الفلاحة والغابة والصيد البحري» و 154 منتوج من قطاعي الصناعة والطاقة. ويجري اعداده شهريا على اساس الاسعار بما فيها ذلك جميع الرسوم والتي يتم جمعها لدى عينة من بائعي الجملة يتواجدون بتسع مدن.

وقد سجلت اسعار الجملة المحسوبة على النحو الآنف الذكر ارتفاعا نسبته 7,3٪، اي ما يقل بكثير عن معدل الزيادة المسجل سنة 1981 وهو 17,6٪ وسنة 1982 وهو 12,1٪(1).

لقد كان التطور الموسمي لاسعار الجملة مشابها لتطور مقياس تكاليف المعيشة. فبينما لم تسجل سوى ارتفاع ضعيف خلال النصف الاول من السنة، فقد شهدت ابتداء من يوليوز اتجاها نحو الارتفاع زاد حدة في غشت واستمر الى نهاية السنة ولكن بحدة اقل.

ويتضح من التحليل القطاعي للتغيير الاجمالي لاسعار الجملة كما هو وارد في الجدول التالي مدى الاهمية والتاثير الذي تحدثه منتوجات قطاعي الصناعة والطاقة سواء من حيث حصتها ضمن المجموع او لاتساع نسبة ارتفاع اسعارها.

	الترجيح ٪	المتوسط السنوي 1982	المتوسط السنوي 1983	التغيير الاجمالي ٪	التغيير المرجح ٪
القطاع الفلاحي	39,6	172,0	180,8	5,1	2,0
القطاع الصناعي	60,4	166,6	181,4	8,9	5,3
من ذلك :					
- الطاقة	6,2	212,4	237,6	11,9	0,9
- الصناعات الغذائية	25,0	163,6	174,1	6,4	1,6
- الملبس والنسيج	7,3	141,8	153,6	8,3	0,5
- صناعات التعدين	10,4	168,2	185,3	10,2	1,0
- صناعات أخرى خفيفة	11,5	162,9	181,4	11,4	1,3
المقياس العام	100	168,8	181,1	7,3	7,3

تميز نسق ارتفاع مقياس اسعار الجملة سنة 1983 في المجمل باتجاه ملحوظ نحو الانخفاض كان اشد بروزا في القطاع الفلاحي واقل حدة في القطاع الصناعي حيث اتجهت كل مكونات هذا القطاع نحو الانخفاض باستثناء الملبس والنسيج الذي زاد بنسبة 8,3٪ بدلا من 2,4٪ سنة 1982 والصناعات الخفيفة التي ظل معدل زيادتها يناهز 11٪.

عرفت المنتوجات الصناعية والطاقة التي تمثل ازيد من 60٪ من عمليات تجارة الجملة ارتفاعا في الاسعار نسبته 8,9٪ عوضا عن 11,4٪ في السنة السابقة. فقد زادت كلفة الطاقة بمعدل 11,9٪ على اثر الرفع من تسعيرات الكهرباء والمنتوجات النفطية، الشيء الذي لم يفته ان يرفع من كلفة انتاج ونقل المنتوجات المصنعة. اما اسعار الجملة فيما يخص منتوجات الصناعات الغذائية، فقد زادت من جهتها بنسبة 6,4٪، ومن هذه المواد على وجه الخصوص السكر والزيوت والمشروبات.

اما القطاع الفلاحي الذي تغيرت اسعاره بنسبة متفاوتة الاهمية، فقد سجل زيادة خفيفة نسبتها 5,1٪ عوضا عن 13,1٪ في السنة الفارطة. وقد شمل هذا التباطؤ كل المنتوجات وخصوصا منها اللحم والخضر. اما المواد التي ارتفعت اسعارها، فكانت قليلة كالحبوب والشاي والقهوة والخشب.

مقياس اسعار الانتاج الصناعي

يبين الجدول التالي حركة التطور التي تميز بها سنة 1983 مقياس اسعار الانتاج الصناعي الذي تعود فترته الاساسية (100) الى ما بين يوليوز 1975 ويونيو 1976 :

	الترجيح ٪	المتوسط السنوي 1982	المتوسط السنوي 1983	التغيير ٪
الصناعات الغذائية	46,0	154,8	163,4	+ 5,6
الملبس والنسيج	13,5	199,5	202.0	+ 1,3
صناعات التعدين	21,3	196,6	208,2	+ 6,0
صناعات أخرى خفيفة	19,2	184,3	198,0	+ 7,6
المقياس العام	100	175,3	184,8	+ 5,4

لم تشهد اسعار انتاج القطاع الصناعي سوى زيادة نسبتها 5,4٪ بدلا من 8,6٪ في السنة السابقة. وقد تم تسجيل هذا التباطؤ على مستوى كل المجموعات وخصوصا منها فروع التغذية والنسيج.

الاجور

لقد تم رفع الاجر الادنى المضمون بنسبة 20٪ ابتداء من فاتح غشت وذلك لفائدة حوالي مليونين من العمال. وهكذا، فقد انتقل الاجر المؤدى عن ساعة العمل بالنسبة لعمال ومستخدمي الصناعة والتجارة والمهن الحرة من 2,72 الى 3,26 دراهم، اي 26,08 درهم عن كل يوم عمل من ثمان ساعات. اما فيما يخص مأجوري القطاع الفلاحي، فقد تم رفع الاجر المذكور من 14 الى 16,80 درهم لليوم الواحد.

اما في القطاع العمومي، فقد زيد بنسبة 5٪ ابتداء من فاتح يناير 1983 بالنسبة للمائة والخمسين نقطة الاولى من المستدل الاداري والمتخذ كاساس لحساب مرتبات موظفي الدولة.

السكان

تم تقدير عدد السكان في نهاية سنة 1983 بـ : 21 مليون نسمة تقريبا باعتبار معدل زيادة سنوي نسبته 4,4٪ في المحيط الحضري و 1,4٪ فقط في المحيط القروي. ومن ثم، فقد انتقلت حصة سكان المدن منذ سنة 1971 من 35٪ الى 42,7٪ من المجموع.

وقد مكن استغلال نتائج الاحصاء الذي جرى سنة 1982 من استخلاص اهم مميزات السكان.

وهكذا، فقد تبين ان طابع الشباب يغلب على السكان اذ ان 53٪ من المجموع تقل اعمارهم عن 20 سنة بدلا من 56٪ سنة 1971، بينما لا يمثل الاشخاص الذين يتجاوز عمرهم 60 سنة نسبة 6,4٪، وهو معدل يفوق مع ذلك نسبة 4٪ المسجلة سنة 1971.

ووصل عدد الاسر التي تم احصاؤها 3.432.858، وانتقل حجمها المتوسط من 5,6 الى 5,9 اشخاص وذلك بسبب الارتفاع الملموس في نسبة العائلات المتعددة الافراد نتيجة انخفاض معدل الوفيات.

وتبين ظروف السكن بان مايقرب من الثلثين من الاسر الحضرية تقطن مساكن من الصنف التقليدي، بينما يسكن 18٪ بشقق بالعمارات و 5٪ بالفيلات وتعيش عائلة من عشرة في محلات سكن بسيطة.

وفيما يتعلق بالبنية الاساسية والتجهيز، فان معدل ادخال الكهرباء بالمدن انتقل فيما بين الاحصائين من 68٪ الى 74٪، كما تم توسيع شبكة توزيع المياه الى 63٪ من الاسر مقابل 52٪ فيما قبل.

وفي ميدان التربية، فان معدل تعليم الاطفال في سن السابعة ظل يناهز 50٪. غير ان معدل ولوج المدارس من طرف الاطفال الذين تتراوح اعمارهم ما بين 5 و 19 سنة انتقل من 27٪ الى 42٪.

واخيرا، فان عدد السكان النشيطين وهم الاشخاص الذين يفوق عمرهم 15 سنة والذين يزاولون عملا او صرح بهم كعاطلين عند تاريخ اجراء الاحصاء، بلغ في شتنبر 1982 ما يناهز 6 ملايين شخص بدلا من 4 ملايين سنة 1971، اي ما يمثل 29,6٪ من مجموع السكان مقابل 26,3٪ فيما قبل. اما عدد السكان المشتغلين فعلا، فقد بلغ عند نفس

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 30.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التاريخ 5,4 ملايين شخص تقريبا منهم 4,3 ملايين من الذكور و 1,1 مليون فقط من الاناث واللواتي انتقلت حصتهن مع ذلك الى 20٪ بدلا من 15٪ سنة 1971.

اما توزيع السكان النشيطين بحسب الفئات الاجتماعية المهنية، فقد عرف بعض التغيير كما يبدو من الجدول التالي. ذلك ان حصة مناصب الشغل بالمهن الفلاحية، وان كانت قد ظلت مهيمنة حيث بلغت ما يناهز 40٪ من المجموع، فقد شهدت تقلصا ملحوظا منذ سنة 1971 خصوصا لصالح فئة «العمال والعمال اليدويين» في باقي القطاعات الاخرى والتي تضاعفت تقريبا في ظرفي عشرين سنة:

الفئات	1960	1971	1982
المهن الحرة العلمية والتقنية	3,2	4,0	5,4
التجار والباعة	5,7	5,6	7,6
أطر و موظفي الادارات	2,5	3,0	4,2
الخدمات	7,9	8,2	7,1
المهن الفلاحية	57,5	51,5	39,7
العمال والعمال اليوميون (باستثناء العاملين بالفلاحة)	15,4	19,2	28,5
مهن أخرى	7,8	8,5	7,5
	100	100 *	100

من بين مجموع السكان النشيطين كما سبق تعريفهم، وصل عدد الاشخاص الباحثين عن العمل من بين النشيطين من غير العمال الموسميين الى 642.000 شخص تقريبا، مما يسفر عن معدل بطالة نسبته 10,7٪ بدلا من 8,8٪ سنة 1971 و 9,4٪ سنة 1960.

التشغيل

حسب المعطيات الجزئية المتيسرة، لا يبدو ان وضعية الشغل قد عرفت تحسنا ملموسا وذلك بسبب الاتجاه الغير الملائم للوضعية بقطاع المعادن وعلى الرغم من حركة التشغيل التي سجلت بالادارات والقطاع الحر وبالاخص في فروع التغذية والنسيج والبناء.

وفي هذا الصدد، بلغ عدد مناصب الشغل الحرة التي تم احصاؤها رسميا 14.938 منصب ووصل عدد المناصب التي الغيت الى 8.597. اما فيما يخص الهجرة، فقد استمرت حركة الانخفاض المسجلة من قبل اذ لم يصل عدد العقود المبرمة سوى 7.889 خصوصا بسبب انخفاض العروض سواء من فرنسا او الدول العربية.

وعرفت تخفيضات مدة العمل ارتفاعا قويا من سنة لاخرى. غير ان الحالة الاجتماعية كانت هادئة اذ تقلص الى حد كبير عدد الايام المفقودة من جراء حركات الاضراب وتوقيف العمل.

وقدم الانعاش الوطني ما يعادل 200 يوم عمل لعدد من العمال يصل الى 51.000 وذلك من اجل انجاز التجهيزات الجماعية كما شرع في انجاز برنامج يشمل 500 مليون درهم يغطي مجموع التراب الوطني ويرمي الى تعويض آثار الجفاف على التشغيل.

التجارة الخارجية

لم يكن الوضع الدولي جد ملائم للمبادلات التجارية. فقد ظل الطلب الخارجي يتسم بالركود، ولم تشهد التجارة الدولية اي تغيير يذكر منذ ثلاث سنوات في الوقت الذي تفاقمت فيه حدة الاجراءات الاحتمائية والمنافسة وارتفعت قيمة الدولار واسعار المنتوجات المنتهية الصنع والمواد الاولية باستثناء مادة الفوسفاط. وعلى المستوى الوطني، ظلت الوضعية تتسم بالصعوبة بسبب آثار الجفاف وانخفاض الطلب بالاسعار الثابتة. وفي هذه الظروف بلغت المبادلات التجارية مع الخارج 40,3 مليار درهم، اي بزيادة نسبتها 5٪، ومثلت كما كان الشان سنة 1982 42,5٪ من الناتج الداخلي الاجمالي. اما فيما يخص عجز الميزان التجاري، فقد تقلص بشكل ملموس، غير انه لازال مرتفعا مع ذلك اذ يصل الى 10,9 مليار درهم او ما يمثل نسبة 11,5٪ من الناتج الداخلي الاجمالي وهو يشكل بذلك العقبة الرئيسية امام توازن الحساب الجاري لميزان الاداءات.

وفي هذا الصدد، فانه لم يقع اي تراجع بالنسبة لمسلسل تحرير التجارة الخارجية الجاري به العمل منذ عدة سنوات، وان كان قد بدا من اللازم اخضاع عدد كبير من المواد بصفة مؤقتة للحصول على رخصة عند الاستيراد، وتحديد منح هذه الرخص خلال ثلاث اسابيع من شهر مارس. وبعد ان تمت اعادة اقرار الإيداع المسبق للاستيراد خلال شهر مايو، فقد تم تحرير الاستيرادات من جديد، بل وتم تخفيض معدل الايداع في اكتوبر من 25٪ الى 15٪.

وصلت قيمة الواردات الى 25,6 مليار درهم، فسجلت بذلك انخفاضا نسبته 1,5٪ خلافا للتوسع السريع والمستمر الذي كان قد لوحظ خلال السنوات الاخيرة. وقد نتج هذا التطور عن تقلص مشتريات مواد التجهيز وبدرجة اقل مواد الطاقة والاستهلاك، بينما زادت استيرادات باقي المنتوجات الاخرى وبالاخص منها المواد الغذائية والمعادن الخام ونصف المخدومة.

وهكذا، فقد تضاعفت الواردات منذ سنة 1978 وذلك خصوصا بسبب ارتفاع كلفة مواد الطاقة باربع مرات تقريبا، وزيادة باقي المجموعات الاخرى بنسب متفاوتة الاهمية. ومن ثم، فان هيكل تكوين الاستيرادات تغير بشكل جذري. فقد شهدت حصة الطاقة وحدها زيادة قوية اذ انتقلت من 14,4٪ الى 27,5٪، اما حصة المواد الخام والمنتوجات نصف المصنعة، فلم تعرف اي تغيير تقريبا حيث ظلت تناهز 32٪، في حين ان مواد التجهيز والاستهلاك لم تعد تمثل على التوالي سوى 19٪ بدلا من 27,4٪ و 6,9٪ عوضا عن 9,7٪. واخيرا، شهدت حصة المواد الغذائية انخفاضا طفيفا اذ نزلت من 16,2٪ الى 14,8٪.

لقد تم خلال هذه السنة تعزيز الاجراءات التشجيعية بالنسبة للصادرات. وهكذا، فقد تم تمديد فترة اعفاء الشركات المصدرة من الضريبة لمدة سنة، وتم اقرار بعض الاعفاءات من الرسوم الجمركية وتم تعديل قيمة الدرهم. وقد وصلت قيمة الصادرات في المجموع الى 14,7 مليار درهم مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 18,4٪ يعزى الى زيادة طفيفة في الكميات المصدرة ولكن وبالاخص لزيادة قوية في الاسعار. وقد شملت هذه الزيادة مختلف مجموعات المواد بنسب مختلفة. وقد همت الزيادات الاكبر اهمية كل من المنتوجات نصف المصنعة والمواد الغذائية ومواد الاستهلاك. اما منتوجات الفوسفاط الخام، فقد كانت تتجه على العكس من ذلك نحو الانخفاض بسبب هبوط الاسعار.

اتسعت قيمت الصادرات في ظرف خمس سنوات بنسبة 135٪ كما ان هيكل تكوينها تغير بشكل ملموس. فقد انخفضت حصتا المواد الغذائية والمواد الاولية بصفة ملحوظة اذ نزلت على التوالي من 32,3٪ و 42,3٪ الى 25,3٪ و 29,7٪. وعلى العكس من ذلك، انتقلت حصة المواد المنتهية الصنع بما في ذلك المواد الطاقية من 15,4٪ الى 19,3٪. وبالاخص، فقد ارتفعت حصة انصاف المنتوجات من 9,9٪ الى 25,7٪ وذلك بفضل التحويل المحلي لمنتوجات الفوسفاط.

وفي النهاية، وصل عجز التجارة الخارجية، كما يبين ذلك الجدول التالي الى 8,6 مليارات من الدراهم باعتبار كل من الواردات والصادرات مسلمة بميناء الشحن.

ملايين الدراهم	1979	1980	1981	1982	1983
الواردات (1) مسلمة بميناء الشحن	12 609	14 778	19 760	22 871	23 288
الصادرات (2) مسلمة بميناء الشحن	7 622	9 645	12 003	12 440	14 724
الرصيد	4 987–	5 133–	7 757–	10 431–	8 564–
التغطية (بالنسبة المائوية)	60,4	65,3	60,7	54,4	63,2

وصلت كلفة نفقات التأمين والنقل التي تضاف الى قيمة الواردات الى 2.303 ملايين درهم بدلا من 3.119 مليون وذلك على اثر تخفيض معامل تقييمها من 12٪ الى 9٪. وباعتبار الصادرات مسلمة بميناء الشحن والواردات بما في ذلك كلفة النقل والتامين الآنفة الذكر، بلغ العجز التجاري 10,9 ملايير درهم اي بانخفاض ملحوظ بالمقارنة مع عجز السنة السابقة، فلم يعد يمثل سوى 9 اشهر من الصادرات عوضا من 47,9٪ الى 57,5٪(1).

تبين دراسة الارصدة الصافية بحسب فئات المنتوجات استمرار عجز ثقيل فيما يتعلق بالمواد الطاقية يعادل وحده ما يناهز 60٪ من المجموع، وكذا فيما يخص مواد التجهيز، على الرغم من تحسن نسبي سنة 1983. وتجدر الاشارة الى ان العجز الذي خلفته هتين المجموعتين من المواد يفوق العجز الكلي للميزان التجاري. كما تجدر الاشارة ايضا الى تقلص فائض المواد الخام بسبب الركود الذي يهيمن على القطاع المعدني والى الرصيد الايجابي الذي اسفرت عنه لاول مرة منذ عدة سنوات مواد الاستهلاك والى العودة الى التوازن فيما يخص المواد الغذائية على الرغم من الاستمرار في استيراد كميات هامة من الحبوب.

(1) باستثناء المواد المستوردة بدون مقابل.
(1) و (2) بما في ذلك وقود المستودعات المستخدم لتموين السفن والطائرات.
(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 11 الى 16.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	1979	1980	1981	1982	1983
المواد الغذائية	139+	234–	1 573–	477–	72–
مواد الطاقة والتزييت	2 493–	3 494–	5 582–	6 536–	6 445–
المواد الخام	1 429+	2 139+	2 368+	1 348+	1 180+
أنصاف المنتوجات	2 315–	2 187–	1 794–	2 175–	1 157–
مواد التجهيز	3 264–	3 143–	3 831–	5 672–	4 775–
مواد الاستهلاك	202–	229–	40–	38–	402+
المجموع	6 706–	7 148–	10 452–	13 550–	13 867–

لم يسجل اي تحسن ملموس فيما يتعلق بتنويع المنافذ، كما استمر اختلال معادلات التبادل على الرغم من التعديل الذي طرأ على قيمة الدرهم خلال السنة. ذلك ان المقاييس الخاصة بالحجم سجلت ارتفاعا بنسبة 12,2٪ فيما يتعلق بالتصدير، وانخفاضا بمعدل 13,8٪ فيما يرجع للاستيراد بينما عرفت المقاييس الخاصة بالقيم زيادة نسبتها 5,5٪ عند التصدير و 14,3٪ عند الاستيراد. ومن ثم، فقد بلغ تفاقم اختلال معادلات التبادل 7,7٪ عن مجموع السنة، بل وبدا اكثر حدة خلال النصف الثاني منها، اي حينما اجري تعديل على قيمة الدرهم.

الاستيرادات

وصل مجموع الاستيرادات الى 25.951 مليون درهم فسجل بذلك انخفاضا بنسبة 1,5٪ لاول مرة منذ عدة سنوات، بعد ان كان قد شهد ارتفاعا بمعدل 15,7٪ في السنة السابقة. وتعزى هذه النتيجة بصفة رئيسية الى تقلص مشتريات مواد التجهيز بنسبة 15,4٪ وبدرجة اقل الى انخفاض في استيرادات المواد الطاقية. اما مشتريات المواد الاولية، فقد استمرت على العكس من ذلك في الارتفاع اذ زادت على التوالي بمعدل 8,6٪ و 5,5٪، مما يرجع السبب فيه على الخصوص الى استيرادات الحبوب والكبريت المستعمل لتحويل الفوسفاط. واخيرا، لم تعرف مشتريات المنتوجات نصف المصنعة ومواد الاستهلاك سوى تغيير طفيف.

شهد هيكل تكوين الاستيرادات بحسب فئات المواد تغييرا بسيطا. فبينما ظلت حصتا المواد الطاقية ومواد الاستهلاك تبلغان 27,5٪ و 7٪ على التوالي، ازدادت حصة المواد الغذائية اذ انتقلت الى ما يقرب من 15٪. وقد كان الشان كذلك فيما يخص حصتي المواد الخام وانصاف المنتوجات واللتين بلغتا 12,5٪ و 19,3٪ تواليا. اما حصة مواد التجهيز، فقد نزلت على النقيض من ذلك من 22,1٪ الى 19٪.

التغذية، المشروبات والتبغ

ان كميات المواد المستوردة ضمن هذه المجموعة والتي سبق لها ان تقلصت بما يناهز الربع في السنة الفارطة، انخفضت من جديد بنسبة 2,7٪ على اثر انخفاض كميات السكر والمواد الحليبية واستقرار كميات الحبوب. ومع ذلك، فان قيمة الاستيرادات من المواد الغذائية وما شابهها بلغت 3.796 مليون درهم اي بزيادة نسبتها 8,6٪.

وصلت مشتريات الحبوب الى 1,9 مليون طن، وكلفت 2.014 مليون درهم، اي بزيادة نسبتها 16,6٪. وتجدر الاشارة ايضا الى اهمية النفقات برسم مشتريات الشاي والتبغ والتي بلغت وحدها 527 مليون درهم، فمثلت 14٪ تقريبا من مجموع هذا الركن، اي بزيادة نسبتها 27,7٪ و 75٪ على التوالي، وعلى العكس من ذلك، فقد سمحت زيادة الانتاج المحلي وهبوط الاسعار الدولية بتقليص استيرادات السكر التي لم تشمل سوى 247.600 طن بقية قدرها 413 مليون درهم اي بانخفاض نسبته 8,3٪ فيما يتعلق بالحجم وأزيد من 20٪ فيما يرجع للقيمة. كما ان المواد الحليبية سجلت تقلصا قويا بمعدل 30٪ فيما يخص الكيات و 22٪ فيما يعود للقيمة. اما مشتريات القهوة، فقد بقيت قارة سواء فيما يتعلق بالوزن او الكلفة.

المواد الطاقية

تجاوزت كلفة مشتريات المواد الطاقية 7 ملايير درهم، مثلت بذلك 27,5٪ من مجموع الواردات، دون تغيير تقريبا من سنة لاخرى. وقد شهدت مشتريات النفط الخام، والتي تمثل ما يناهز تسعة اعشار هذه المجموعة تراجعا بنسبة 5,7٪ فيما يخص الحجم بفضل الجهود الرامية الى تنويع واقتصاد موارد الطاقة. كما بلغت قيمتها 6.330 مليون درهم، اي بانخفاض محدود معدله 4٪، وذلك بسبب ارتفاع قيمة الدولار وعلى الرغم من هبوط السعر الدولي للبرميل. وعلى النقيض من ذلك، عرفت استيرادات المواد الطاقية الاخرى ارتفاعا تفوق نسبته 47٪ اذ انتقلت في المجموع من 474 الى 699 مليون، وقد تضاعفت مشتريات الفحم وحدها بثلاث مرات تقريبا في ظرف سنة.

المواد الخام

بلغت التوينات بالمواد الخام 3.206 ملايين درهم، فزادت بمعدل 5,5٪ بدلا من 23,7٪ سنة 1982. فقد وصلت مشتريات الكبريت 1.403 ملايين، اي بزيادة تربو نسبتها عن 31٪ فيما يتعلق بالحجم و 25,8٪ فيما يخص القيمة. اما استيرادات الاخشاب الخام والزيوت، فقد نزلت الى 998 مليون، وانخفضت بمعدل 9,5٪ بسبب تقلص ملموس في الكيات المستوردة. وقد بلغت باقي المواد الاولية الاخرى في المجموع 1.165 مليون، مسجلة بذلك توسعا نسبته 5,2٪ شمل على وجه الخصوص الصوف والقطن والياف الجوتا.

انصاف المنتوجات

تشكل انصاف المنتوجات المجموعة الثانية من الواردات وتمثل منها ما يقرب من الخمس. وقد كلفت مشترياتها 4.934 مليون اي بزيادة نسبتها 2٪ وذلك عن كمية زادت بمعدل 6٪. فقد ارتفعت مشتريات المواد الكيماوية بشكل ملموس وكذا استيرادات النحاس والالمنيوم والتي ارتفعت اسعارها علاوة على ذلك. وعلى العكس من ذلك فقد كانت مشتريات الاسمدة والمنتوجات المعدنية الاخرى متجهة نحو الانخفاض.

مواد التجهيز

تقلصت استيرادات مواد التجهيز بصفة ملموسة، اذ نزلت من 5.739 مليون درهم الى 4.854 مليون، وذلك خصوصا على اثر انخفاض قدره 752 مليون فيما يخص اقتناء السفن.

مواد الاستهلاك

ادرجت مواد الاستهلاك بمبلغ 1.772 مليون، فسجلت ولاول مرة منذ عدة سنوات انخفاضا قدره 43 مليون. ولم يشمل هذا التطور المنتوجات من الورق والقماش والسيارات، بل شمل على وجه الخصوص الادوات المنزلية وآلات الالتقاط الاذاعي والتلفزي وكذا قطع غيار السيارات والادوية.

الصادرات

بلغت الصادرات 14.724 مليون درهم مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا نسبته 18,4٪ على الرغم من تقلص صادرات الفوسفاط. واذا ما استثنينا هذه الاخيرة، فان نسبة زيادة الصادرات تبلغ 26,7٪ وتعزى بصفة رئيسية الى مبيعات مشتقات الفوسفاط والمواد الغذائية ومواد الاستهلاك. ومن جهة اخرى، فقد نتج التحسن المذكور عن زيادة نسبة 1٪ فيما يرجع للكيات وبالاخص عن ارتفاع اسعار البيع.

ذلك ان مبيعات مشتقات الفوسفاط اتسعت بشكل ملموس سواء فيما يتعلق بالوزن ام بالقيمة، ومن ثم انتقلت حصة انصاف المنتوجات ضمن مجموع الصادرات من 21,4٪ الى 25,7٪. وبلغت حصة مواد الاستهلاك ما يناهز 15٪ وارتفعت حصة المواد الغذائية الى ما يفوق 25٪. وعلى العكس من ذلك، فان حصة المواد الاولية التي لا زالت مهيمنة نزلت من 35,3٪ الى 29,7٪ على اثر تقلص مبيعات الفوسفاط الخام والتدهور الذي لازال يميز القطاع المعدني وذلك على الرغم من الارتفاع الملحوظ الذي عرفته المنتوجات الخام من اصل نباتي.

المواد الغذائية

سجلت صادرات المواد الغذائية انخفاضا تفوق نسبته 8٪ من حيث الحجم وذلك بسبب التقلص الذي تم تسجيله خصوصا فيما يتعلق بالحوامض والطماطم وعصير الفواكه والانبذة والاسماك الطرية. وبلغت مجلوبات المواد الغذائية 3.724 مليون درهم اي بزيادة يفوق معدلها 23٪ تعزى في اكثر من نصفها الى مبيعات القشريات والتي زادت باكثر من الضعف وجلبت 681 مليون، فاحتلت الصف الثاني بعد الحوامض التي وصل مدخولها الى 1.102 مليون، اي نفس المستوى المسجل سنة 1982. وقد زادت صادرات البواكير ومصبرات الفواكه والخضر والاسماك ايضا، بينما شهدت مبيعات النبيذ والحبوب الثانوية والاسماك الطرية انخفاضا ملموسا، وفي المجموع، مثلت المنتوجات النباتية ما نسبته 62,4٪ من صادرات المواد الغذائية، ومثلت منتوجات البحر 36,8٪ في حين ان منتوجات تربية المواشي لم تمثل سوى اقل من 1٪.

المواد الخام

ان مبيعات المواد الخام التي كانت قد انخفضت بمعدل 9٪ سنة 1982 لم تشهد هذه السنة اي تغيير يذكر حيث بلغت 4.385 مليون درهم، ويشمل هذا الركود زيادة بنسبة تفوق 37٪ في المداخيل الناجمة عن المنتوجات من اصل نباتي والتي وصلت الى 373 مليون درهم، وتقلصا بمعدل 2,5٪ في صادرات المواد الاولية من اصل معدني والتي تراجعت من

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3.445 مليون درهم الى 3.331 مليون تقريبا. اما مبيعات المعادن الاخرى، فقد شهدت ارتفاعا طفيفا في مجملها.

المنتوجات نصف المصنعة والمنتهية الصنع

وصلت صادرات انصاف المنتوجات الى 3.777 مليون درهم فزادت مرة اخرى بنسبة ملموسة تناهز 42٪. وقد جلبت مشتقات الفوسفاط وحدها 3.048 مليون درهم اي ما يزيد على اربعة اخماس هذا الركن، وارتفعت بما يقرب من النصف اذ تضاعفت مبيعات الاسمدة واتسعت صادرات الحامض الفوسفوري بمعدل 34,2٪.

اما مبيعات المواد المنتهية الصنع، فقد بلغت قيمتها 2.254 مليون درهم، مسجلة بذلك تقدما ملحوظا نسبته 22٪ شمل جل المنتوجات وبالاخص منها الملابس الجاهزة والزرابي والملابس الداخلية والاحذية بينما انخفضت صادرات منتوجات الدباغة.

التوزيع الجغرافي للمبادلات

يؤكد تحليل المبادلات التجارية بحسب المناطق المكانة البارزة التي تحتلها اوروبا والتي اجريت معها 64٪ من مجموع العمليات التجارية. كما يؤكد ايضا استمرار العجز بازاء كل مجموعات العملاء التجاريين على الرغم من الانخفاض الملحوظ الذي سجله الرصيد السلبي الكلي.

وهكذا، فان المبادلات مع الرابطة الاقتصادية الاوروبية والتي مثلت نسبة 43٪ من المجموع بدلا من 46٪ في السنة السابقة، خلفت عجزا قدره 2.025 مليون عوضا عن 4.143 مليون في السنة الفارطة. فقد وصلت المشتريات الى 9.716 مليون شكلت منها المنتوجات المنتهية الصنع اربعة اخماس والمواد الغذائية ما يناهز نسبة 10٪. اما المبيعات فبلغت 7.691 مليون وشملت المنتوجات المحولة بما يفوق قليلا 40٪ والمواد الاولية بمعدل الربع، وكان الباقي يتكون من المواد الغذائية بصفة أساسية.

وفيما يتعلق بفرنسا والتي تمثل العميل الرئيسي حيث يجري معها ما نسبته 21٪ من مجموع التجارة، فقد اسفرت المبادلات عن عجز قدره 1.749 مليون.

ويصل العجز بازاء باقي العملاء الآخرين الى 8.882 مليون يتكون في تسعة اعشاره من الارصدة السلبية المسجلة بازاء البلدان العربية والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وقد نتج في جزء كبير منه عن استيرادات النفط والحبوب.

وبغض النظر عن النتائج الحسنة التي شهدتها سنة 1983، وعن التقلبات التي تعرفها المبادلات مع الخارج، فان المشكل الرئيسي لازال يكمن في البحث عن توازن الميزان التجاري. وفي هذا الصدد، فان الاجراءات الظرفية التي تم اتخاذها في الماضي فيما يخص الواردات او الصادرات او كليهما قد بدت غير مجدية خصوصا بسبب صبغتها الجزئية والقصيرة المدى. ولذلك، فانه يبدو من اللازم وضع استراتيجية شمولية للمبادلات تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط طاقات التسديد، بل ايضا امكانات العرض والطلب سواء منه الداخلي ام الخارجي. ومهما يكن من امر، فانه ينبغي تحديد الواردات بحسب امكانات التصدير، اذ ان اللجوء الى التمويل الخارجي لايمكن بل ويجب ان لا يستمر بصورة دائمة. ان البحث عن مثل هذه الاستراتيجية يبدو مستعجلا لا سيما وان انضمام بلدين من اهم المنافسين لنا وهما اسبانيا والبرتغال الى حظيرة السوق الاوروبية المشتركة اصبح وشيكا.

العلاقات المالية مع الخارج

تميزت وضعية العلاقات المالية مع الخارج خلال السنوات المنصرمة بتفاقم عجز العمليات الجارية لميزان الاداءات. فقد بلغ هذا العجز عند نهاية سنة 1982 ما يناهز 11,5 مليار درهم، اي ما يمثل 12,7٪ من الناتج الداخلي الاجمالي. وقد كانت تغطية هذا العجز تتم جزئيا خلال السنوات الاخيرة بواسطة المنح والمساعدات الخارجية التي لم يفتها ان تزيد في مستوى المديونية وفي التحملات المترتبة عن ذلك في الوقت الذي ارتفع فيه سعر الدولار وزادت معدلات الفائدة بشكل قوي.

وقد ادت هذه الوضعية الغير المرضية بالسلطات العمومية في بداية سنة 1983 اي حينما اتضح ان العجز سيكون ثقيلا وان تغطيته ستكون صعبة، الى اتخاذ مجموعة من التدابير ترمي الى تخفيض مستوى الطلب سواء منه العمومي ام الخصوصي وذلك دون المس بالطابع الليبرالي الذي يتسم به نظام الاستيرادات.

ان الاثار التي خلفتها هذه الاجراءات وكذا التطور الذي عرفته الوضعية الداخلية والتي تميزت على الخصوص بنمو بطيء واخيرا تطور الوضعية الدولية الذي لم يكن ملائما قط. كل ذلك ادى الى الحفاظ على الواردات في نفس المستوى الذي كانت عليه سنة 1982. ولكنه ادى ايضا الى تنمية الصادرات وتقوية تحويلات العمال المغاربة القاطنين بالخارج والمداخيل السياحية الصافية. وبالتالي فان العجز الجاري لميزان الاداءات انخفض الى 6.408 ملايين درهم، فلم يعد يمثل سوى 6,8٪ من الناتج الداخلي الاجمالي (1).

ومع ذلك، فقد بدأ تمويل هذا العجز مستعصيا بسبب الرغبة في عدم زيادة تفاقم المديونية الخارجية التي يعتبر مستواها الحالي مرتفعا، وكذا بسبب الصعوبة التي اصبح يتم بها ولوج الاسواق الدولية للرساميل. ومن ثم، فانه لم يتوصل الى تمويل العجز المذكور الا عن طريق اعادة جدولة الدين المتوسط والطويل المدى والحفاظ على التسهيلات القصيرة الاجل والحصول على تسليفات من لدن الدول الصديقة والبنوك والمؤسسات الدولية طبقا للبرنامج التصحيحي الذي تم اقراره

هذا ولم تمكن التسهيلات التي تم الحصول عليها من تغطية مجموع العجز الجاري، ولذلك، فقد اسفر ميزان الاداءات عن رصيد سلبي قدره 529 مليون، مما ادى الى اقتطاع من احتياطيات الصرف.

ذلك ان الموجودات الخارجية الصافية نزلت الى 1.798 مليون درهم، اذ تقلصت في ظرف سنة بمبلغ 497 مليون اثر انخفاض الموجودات لدى معهد الاصدار، في حين ان موجودات البنوك اتسعت بشكل ملحوظ. غير ان المبلغ الاجمالي لاحتياطيات الصرف عند نهاية دجنبر 1983 كان يمثل كما كان الشان سنة 1982 ما يعادل شهرا ونصف من الواردات.

ميزان الاداءات

اسفرت مختلف الاجراءات التي تم اتخاذها سنة 1983 قصد تخفيض العجز الخارجي عن تقوية ملحوظة للمداخيل الجارية التي انتقلت في ظرف سنة من 24.588 مليون درهم الى 28.758 مليون، كما اسفرت عن تقلص في النفقات التي نزلت من 36.025 مليون الى 35.166 مليون. ومن ثم، فان العجز الذي خلفته العمليات الجارية لميزان الاداءات بلغ 6.408 ملايين بدلا من 11.437 مليون سنة 1982 مسجلا بذلك تقلصا قويا نسبته 44٪. وهكذا توقف الاتجاه نحو التفاقم الذي ظل يسجل منذ عدة سنوات. ولم يعد العجز المذكور يمثل سوى 6,8٪ من الناتج الاجمالي الداخلي، اي اقل معدل يسجل منذ سنة 1975.

ومن جهة اخرى، فان هذا التطور قد نتج عن تحسن رصيد كل من العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات والعمليات الخاصة باداءات التحويل. الا ان الرصيد النهائي لميزان الاداءات كان سلبيا بمبلغ 529 مليون درهم اذ ان المداخيل الصافية لرؤوس الاموال الخارجية كانت محدودة فيما قدره 5.879 مليون درهم اي بانخفاض بنسبة تفوق النصف من سنة لاخرى وذلك على الرغم من اعادة جدولة الدين الخارجي المتوسط والطويل الاجل.

ان تحسن وضعية المبادلات التجارية التي لازالت تشكل ما يقرب من ثلثي مجموع الاداءات الجارية قد صاحبه ايضا تحسن في التركيب الهيكلي لميزان الاداءات كما يبين ذلك الجدول التالي :

لائحة ملايين الدرهم	1979	1980	1981	1982	1983
السلع والخدمات	9 568–	9 984–	15 157–	17 346–	13 353–
أداءات التحويل	3 599+	4 395+	5 527+	5 909+	6 945+
العمليات الجارية	5 969–	5 589–	9 630–	11 437–	6 408–
رؤوس الاموال الخارجية	5 843+	5 472+	9 183+	12 605+	5 879+
رؤوس الاموال غير التقدية	(5 764)	(4 612)	(8 284)	(9 720)	(5 041)
منح حقوق السحب الخاصة	(79)	(79)	(78)	–	–
تسهيلات صندوق النقد الدولي	–	(781)	(821)	(2 885)	(838)
ميزان الاداءات	126–	117–	447–	1 168+	529–

السلع والخدمات

ان العجز الهيكلي للعمليات المتعلقة بالسلع والخدمات والذي ما فتيء يتسع بصفة مستمرة تقريبا منذ سنة 1974 وصل الى 13.353 مليون درهم، فشهد بذلك انخفاضا قدره 3.993 مليون او ما نسبته 23٪. ويعزى هذا التطور بصفة رئيسية الى تقلص العجز التجاري بما قدره 2.716 مليون وانخفاض عجز التسديدات برسم العمليات الحكومية بمبلغ 946 مليون، وكذا الى ارتفاع المداخيل الصافية للسياحة بمقدار 680 مليون.

وهكذا، ففي الوقت الذي بلغت فيه الواردات 23.471 مليون، فلم تشهد اي تغيير يذكر من سنة لاخرى بسبب تقلص الطلب، وصلت الصادرات الى 14.635 مليون، مسجلة بذلك زيادة بمعدل يناهز 19٪ شمل جل المنتوجات باستثناء الفوسفاط على وجه الخصوص. وفي هذه الظروف كان الرصيد السلبي للعمليات المتعلقة بالسلع بحساب كل من

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 37.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الواردات والصادرات مسلمة بميناء الشحن محدودا في مبلغ 8836 مليون، اي بانخفاض نسبته 17,2٪ بالمقارنة مع سنة 1982.

وبموازاة ذلك، فقد اعيد النظر في تقييم تكاليف النقل والتامين، حيث ان حصتها لم تعد تقدر سوى بنسبة 9٪ من الواردات بدلا من 12٪ في السنة السابقة. ومن تم، فقد نزلت الاداءات بهذا الرسم من 3.134 الى 2.323 مليون، بينما زادت المداخيل المقابلة بشكل خفيف. وبذلك بلغ العجز 1.301 مليون،فتقلص بمعدل يفوق 40٪.

وفي المجموع،فقد انخفض عجز العمليات المتعلقة بالسلع اذ نزل من 12.853 الى 10.137 مليون درهم.

وانتقل فائض الاسفار من 1.980 الى 2.660 مليون، اي بتوسع تفوق نسبته الثلث. فقد قدرت مداخيل العملات الاجنبية بهذا الرسم بمبلغ 3.250 مليون درهم، اي بزيادة بمعدل 31٪ بسبب توسع خفيف في عدد الزائرين، وارتفاع متوسط النفقة الناجم عن تمديد فترة الاقامة. وقد زادت المنح المخصصة للمقيمين الذين سافروا الى الخارج من 500 الى 590 مليون على الرغم من ضريبة الخروج البالغ قدرها 500 درهم و التي تم فرضها خلال شهر غشت بالنسبة لجل الاشخاص ذوي الجنسية المغربية. اما مقابل قيمة العملات التي مرت فعلا عن طريق الجهاز البنكي، فقد بلغ 2.870 مليون فيما يخص المداخيل و 529 مليون فيما يرجع للنفقات.

على الرغم من اعادة جدولة الدين الخارجي المتوسط والطويل المدى التي طرات خلال السنة، فقد وصلت التحملات برسم الفوائد 4.354 مليون، فزادت بما يفوق 11٪ لدرجة ان عجز ركن «مداخيل الاستثمارات» تفاقم بشكل ملموس اذ انتقل من 3.915 الى 4.412 مليون درهم.

وفي الاخير، فقد تم تخفيض نفقات الدولة بالخارج من 3.763 الى 2.841 مليون. في حين ان التحويلات التي قامت بها السفارات الاجنبية والهيآت الدولية لتغطية نفقات تسييرها بالمغرب بلغت 505 ملايين، اي بزيادة خفيفة. ولذلك وصل عجز ركن «العمليات الحكومية» الى 2.336 مليون، اي بتقلص معدله 28,8٪ بالمقارنة مع عجز السنة الفارطة.

اداءات التحويل

بلغ المجلوب الصافي للتحويلات دون مقابل 6.945 مليون درهم فسجل بذلك زيادة قدرها 1.036 مليون او 17,5٪. وقد نتج هذا التحسن عن تحويلات العمال المغاربة المقيمين بالخارج والتي وصلت الى 6.515 مليون فاتسعت بمبلغ 1.400 مليون او بمعدل 27,4٪، وذلك مما لا شك فيه بسبب الاجراءات التشجيعية التي اعيد اقرارها في خريف سنة 1982. وعلى العكس من ذلك، فقد بلغت التحويلات التي قام بها الاجانب القاطنون او الذين غادروا المغرب بصفة نهائية حوالي 290 مليون اي ما يقارب المبلغ المسجل في السنة السابقة.

وقد اسفرت العمليات العمومية عن فائض قدره 158 مليون بدلا من 212 مليون سنة 1982. ذلك ان الاداءات برسم المعاشات والمساهمة في نفقات تسيير الهيآت الدولية بلغت 358 مليون بينما وصلت التحويلات دون مقابل الى 516 مليون.

وفي النهاية، فقد سمح فائض اداءات التحويل بتغطية ما يزيد عن نصف عجز السلع والخدمات عوضا عما يفوق الثلث قليلا سنة 1982. كما سمح بالحد من اختلال الحساب الجاري في مبلغ 6.408 ملايين. وقد تمت تغطية هذا الاخير بلجوء اقل اهمية بكثير مما سبق الى رؤوس الاموال الاجنبية، وباقتطاع هام نسبيا من احتياطيات الصرف.

رؤوس الاموال غير النقدية

اذا كان تدفق رؤوس الاموال غير النقدية قد جلب سنة 1982 مبلغا لم يسبق تسجيله من قبل وهو 9.721 مليون درهم، فانه لم يسفر هذه السنة سوى عن 5.041 مليون بسبب انخفاض الاموال التي تم الحصول عليها وارتفاع النفقات سواء فيما يخص القطاع الحر ام العمومي. ذلك ان التسليفات المحصل عليها نزلت من 13.519 الى 9.695 مليون، فشهدت انخفاضا بنسبة 28,3٪، ولم تعد تمثل سوى 10,2٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 15٪ سنة 1982. وبالمقابل فقد انتقل خروج رؤوس الاموال من 3.798 الى 4.654 مليون اي باتساع معدله 22,5٪.

فالفائض البالغ 1.950 مليون والذي كانت قد اسفرت عنه حركات رؤوس الاموال الحرة سنة 1982 قد اعقبه هذه السنة عجز بمقدار 209 ملايين. اذ نزلت المداخيل من 2.320 الى 656 مليون وارتفعت المداخيل من 370 الى 865 مليون. ويعزى هذا التطور الى القروض التجارية التي اسفرت عن عجز قدره 565 مليون بدلا من فائض بمبلغ 900 مليون في السنة السابقة، وبدرجة اقل الى نزول المداخيل الصافية في شكل قروض واستثمارات من 507 الى 329 مليون.

لقد تباطأ التجاء الدولة و المؤسسات العمومية الى رؤوس الاموال الاجنبية بشكل ملحوظ، وانخفض المجلوب الصافي للموارد من 7.771 الى 5.250 مليون درهم. فقد تقلصت المداخيل بمعدل 19,3٪ حيث بلغت 9.039 مليون منها 3.589 مليون في شكل قروض تجارية و 5.373 مليون في شكل قروض بالعملات الاجنبية. وقد شملت الاداءات 3.789 مليون و تمت في مجموعها تقريبا برسم تسديدات رسمال الدين التي ارتفعت على الرغم من اعادة جدولة تواريخ استحقاق الاقتراضات المتوسطة والطويلة الاجل. وفي هذه الظروف، فان الخدمة الكلية للدين العمومي الخارجي بما في ذلك تحملات الفائدة والتي تم احصاؤها بمبلغ 4.354 مليون في جهة النفقات بركن «مداخيل الاستثمارات» وصلت الى 8.100 مليون اي بزيادة نسبتها 12,5٪ ومثلت 38,3٪ من موارد العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات و 28,2٪ من الموارد الجارية عوضا عن 39,9٪ و 29,3٪ تواليا سنة 1982.

هذا ولم تكن الاموال التي تم الحصول عليها عن طريق الاقتراضات بالرسمال من طرف القطاع العمومي والحر كافية لتغطية مجموع العجز الجاري لميزان الاداءات. ومن تم، فقد بدا من الضروري اللجوء الى تسليفات صندوق النقد الدولي، والقيام باقتطاع حوالي 500 مليون درهم من احتياطيات الصرف.

تسليفات صندوق النقد الدولي

في اطار متابعة سياسة التصحيح، حصلت السلطات العمومية على قرض جديد تناهز قيمته 300 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لفترة 18 شهرا ابتداء من شهر شتنبر 1983. وقد شملت السحوبات من الصندوق المذكور خلال فبراير 1983 ما قدره 84 مليون من حقوق السحب الخاصة تمثل الشطر الاخير من القرض البالغ 281,5 مليون من حقوق السحب الخاصة والذي سبق الحصول عليه برسم سنة 1982، كما تمت في شهر شتنبر تعبئة شطر اول قدره 30 مليون من حقوق السحب الخاصة في اطار التسهيلة الجديدة. وهكذا، بلغ مقابل قيمة تسليفات صندوق النقد الدولي لسنة 1983 الى 838 مليون عوضا عن 2.885 مليون في السنة السابقة.

تنظيم العلاقات التجارية وعمليات الصرف

لم يعد النظر في سنة 1983 في الطابع الليبرالي للنظام التجاري مع الخارج، اللهم ما تم بصفة مؤقتة خلال ثلاثة اسابيع من شهر مارس. غير ان الايداع المسبق من اجل الاستيراد والممثل لنسبة 25٪ من قيمة هذا الاخير، اعيد اقراره خلال شهر مايو، وتم تخفيض نسبته الى 15٪ في فاتح اكتوبر. والواقع ان الغاء بعض الضرائب والرسوم عند التصدير وبالاخص عند الاستيراد وكذا اعادة النظر في لوائح البرنامج العام للاستيراد، كل هذا يدل على تحرير اكبر للتجارة الخارجية.

ففيما يخص التحويلات الحرة، فقد تقرر ابتداء من فاتح اكتوبر منح فائدة نسبتها 8٪ لتحويلات العمال المغاربة القاطنين بالخارج، كما تم ادخال بعض المرونة على التنظيم الخاص بأسفار العمال الى الخارج، وكذا فيما يتعلق بفتح حسابات الانتظار وحسابات الرسمال لفائدة غير المقيمين. واخيرا، فان القانونين الجديدين للاستثمارات الصناعية والسياحية اللذين تم اقرارهما خلال السنة ينصان على مزايا اوسع فيما يرجع لحيازة الاجانب للرسمال والذي اصبح من الممكن ان يكون في مجموعه بحوزة الاجانب في القطاع الصناعي كما ينصان على مرونة واسعة فيما يعود لطرق اعادة تحويل المساهمات والفوائد وفوائض القيمة.

وفيما يخص عمليات الصرف، فنظرا لآثار تقلبات العملات والمتغيرات المستقلة للدرهم، فان قيمة هذا الاخير انخفضت بمعدل 18,1٪ بالنسبة لحقوق السحب الخاصة و 22,3٪ بازاء الدولار و 3,7٪ بالمقارنة مع الفرنك الفرنسي و 2,8٪ بالنسبة للبسيطة.

ومهما يكن من النتائج المحصل عليها سنة 1983 ملائمة، فانها لايمكن أن تشكل سوى مرحلة في طريق استعادة التوازن الخارجي الذي يتوقف هو الاخر على محو عجز الميزان التجاري. ومن تم، فليس هناك من حل آخر سوى القيام بصرامة وبمثابرة بالاصلاحات اللازمة والتي كيف ما كان الحال سوف تفرض نفسها لو لم تتم المحافظة على الاجراءات التصحيحية.

●

المالية العمومية

يمكن تخفيض اختلال المالية العمومية بالضرورة في التقريب فيما بين تحملات وموارد الدولة اما عن طريق الزيادة في المداخيل او تقليص النفقات واما باللجوء الى كلا الاختيارين. غير ان الحصول على مداخيل عادية اضافية يصطدم بالمستوى العالي الذي بلغته الجباية سواء منها المباشرة او الغير المباشرة، كما يصطدم بتطور الظرفية الاقتصاديه

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

منذ بضع سنوات. كما ان مجهود تقليص التحملات الجارية يبدو صعبا بالنظر للهياكل الإدارية الحالية، ولمخلفات الاستثمارات على ميزانية التسيير، وعدم قبول التغييرات.

ومن جهة اخرى، فان الاهمية التي اصبحت تتسم بها خدمة الدين العمومي والمساعدات الممنوحة للمواد الاولية الضرورية، قد ازالت كل امكانية لتحقيق توفير عمومي. والواقع انه تم اتخاذ بعض الاجراءات التي خففت من حدة التوترات على المدى القريب. غير انه لا يمكن لهذه الاجراءات ان تشكل وحدها حلولا دائمة. ومهما يكن من امر، فان كل محاولة ترمي الى امداد الخزينة بموارد هامة ودائمة او الى الحد من نفقاتها ينبغي ان تندرج ضمن برنامج اجمالي، حيث لا تكفي وحدها لتحقيق التوازن المرغوب فيه على مستوى الميزانية العادية.

وفي هذه الظروف، فان حجم الاستثمارات وتمويلها رهينا بتعبئة التسليفات الداخلية والخارجية والانشاء النقدي. والحالة ان هذه الموارد زيادة على كونها محدودة من حيث الكم، فانها تحدث ضغوطا على الاسعار والحساب الخارجي، و لايمكنها ان تشكل موردا دائما للتمويل. ولذلك، يجب على الدولة اثناء تحديدها للنفقات ان تاخذ بعين الاعتبار كل هذه الحيثيات. وكذا الضرورة الملحة لتدعيم النمو عن طريق الحفاظ على الاستثمارات في مستوى كاف.

ولذلك، فان البحث عن التوازن المالي لا ينبغي ان يعتبر نهاية في حد ذاته، مما يحث السلطات على ان تقلص العجز الاجمالي الى نسبة محدودة بالقياس مع الناتج الداخلي الاجمالي، وان تعيد النظر في الدور الذي ينبغي ان تقوم به الدولة داخل الاقتصاد الوطني.

وتندرج في هذا الاطار اجراءات التصحيح التي اتخذت سنة 1983 بهدف تخفيض الحجم الكبير الذي بلغه العجز سواء على مستوى قانون المالية ام فيما يتعلق بالوضعية المرتقبة لحسابات الخزينة. ولهذا الغرض، فقد تقرر رفع المداخيل بشكل خفيف وذلك بادخال بعض التعديلات على الجباية، وتحديد سرعة زيادة النفقات مع الحفاظ على الاستثمارات في المستوى الذي كانت عليه في السنة السابقة مع اعتبار النفقات التي لم تسدد من قبل. وهكذا يبدو ان اهمية هذا البرنامج تكمن خصوصا من الوعي بضرورة تخفيض تحملات الدولة والرغبة في تحسين وضعية الخزينة.

وفي النهاية، فان تحملات الدولة لم تنخفض سنة 1983. وانما تمثل مجهود التصحيح في اعادة النظر في حجم النفقات بهدف اقتصاد الموارد وتخصيص افضل للاعتمادات. وقد زادت النفقات في المجموع بنسبة 3,2٪ حيث بلغت 33,3 ملايير درهم، وهو مستوى لم يسبق تسجيله من قبل، ومثلت بذلك ما يربو قليلا على 35٪ من الناتج الداخلي الاجمالي.

والواقع ان تنفيذ قانون المالية سجل بعض التقدم. فمع ان حاجيات صندوق الخزينة بدت اكثر ارتفاعا من سنة لاخرى اذ تحددت في 11,8 مليارات اي ما يمثل 12,5٪ من الناتج الداخلي الاجمالي بدلا من 11,6٪ سنة 1982 و 16,7٪ سنة 1981، فان عجز الميزانية اعتبارا للنفقات التي لم تنجز من قبل قد انخفض بشكل ملموس اذ نزل من 13,8 مليارات الى 9,9 ملايير درهم او ما يمثل 10,5٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 15,5٪ في نهاية السنتين السابقتين. وبذلك، فقد تمت مراعاة المعايير التي تم تحديدها باتفاق مع صندوق النقد الدولي الى حد كبير. ومع ذلك، فقد قامت الخزينة بتسديد ما قدره 2,3 مليار برسم نفقات السنوات الماضية. كما ان البرنامج التصحيحي الذي تم اقراره كان اساسا لاعادة جدولة الدين الخارجي المتوسط والطويل المدى. كما ان تطبيقه اسفر عن تخفيض القروض الخارجية بشكل قوي وبالتالي زيادة التمويل ذي الصبغة النقدية بصفة ملموسة.

قانون المالية

لقد تميز قانون المالية الاصلي لسنة 1983 بنفس الاتجاهات التوسعية التي سبق ان تميز بها قانون السنة السابقة وبشكل قوي وذلك على الرغم من كون نسب الزيادة المحددة قد تم تخفيضها من سنة لاخرى. وعلاوة على ذلك، فقد كان من المرتقب مراجعة هذا القانون الاصلي منذ البداية ليأخذ بعين الاعتبار التطور الذي عرفته الاشهر الاولى من السنة من جهة، ومن جهة اخرى لاعداد برنامج تصحيحي جديد يمكنه ان يحظى بقبول صندوق النقد الدولي الذي كانت المفاوضات جارية معه. وحسب القانون الاصلي، فقد كان من المرتقب ان تزيد كل من التحملات والموارد الاجمالية بنسبة 12٪. وبذلك كان العجز النهائي سينتقل من 6,9 الى 7,9 مليارات من الدراهم. واكثر من ذلك، فان العمليات الجارية كانت ستسفر و لاول مرة منذ سنة 1973 عن عجز يقدر بحوالي 3 ملايير درهم.

وعند التنفيذ، تفاقمت الاختلالات منذ بداية السنة. ذلك ان المداخيل العادية لم ترتفع قط بل تقلصت، في الوقت الذي استمرت فيه التحملات العادية في الارتفاع بنسبة عالية رغم بقائها في الحدود المقررة. وفي المجموع، فقد كان العجز العادي سيصل الى 4,7 ملايير وكان تمويله يبدو غير ممكن لاسيما وان التسليفات الخارجية كانت بدت اقل من المستوى المرتقب، مما كان يستلزم اللجوء بشكل هام الى الانشاء النقدي.

ولاصلاح هذه الوضعية وتصحيح التقديرات الاولية، تم اصدار قانون مالية تصحيحي في شهر يوليوز مكان القانون الاصلي. وقد كانت التغييرات التي ادخلت تستجيب لحرص اكبر على الواقعية، وتمثلت في تخفيض العجز عن طريق تقليص النفقات وزيادة المداخيل بواسطة تدعيم الجباية بشكل خفيف. وهكذا، فقد تم تحديد سقف التحملات في مبلغ 46 مليار و مبلغ الموارد في 39,8 مليار، مما يخلف مكشوفا قدره 6,2 ملايير درهم اي ما يقل عن مستوى السنة السابقة. وبالتالي، فان حاجيات التمويل الحقيقية تم تخفيضها من 17,3 الى 15,9 ملايير غير ان تغطية هذه الحاجيات كانت تبدو غير يسيرة مع ذلك (1).

وطبقا للقانون التصحيحي الذي سيقتصر على ذكره في التحليلات التالية، فان تحملات وموارد الميزانية المرتقبة قد تطورت خلال السنتين المنصرمتين على الشكل المبين في الجدول التالي :

بالايين الدراهم	سقوف التحملات		الموارد**		الارصدة	
	1982	1983*	1982	1983*	1982	1983*
الميزانية العامة	39 361	38 129	33 045	33 079	6 316-	5 050-
- التسيير	18 104	18 859				
- الدين العمومي	4 450	5 700				
- الاستثمار	16 807	13 570				
الميزانيات الملحقة	1 621	1 897	1 621	1 897	-	-
الحسابات الخاصة	5 783	6 029	5 233	4 858	550-	1 171-
قانوني المالية	46 765	46 899	39 899	39 834	6 866-	6 221-

* قانون المالية التصحيحي لسنة 1983.

** تتوزع موارد الميزانية العامة على الشكل التالي :

- الموارد العادية 42,595 مليون سنة 1982 و 43,429 مليون سنة 1983.
- مداخيل الاقتراضات 10,450 مليون سنة 1982 و 9,650 مليون سنة 1983.

نفقات الميزانية العامة

تم تحديد الحجم الكلي لاعتمادات الاداء ضمن الميزانية العامة في مبلغ 38,1 مليون درهم، مسجلا بذلك تراجعا سنويا نسبته 3٪ على عكس الارتفاع الذي كان قد سجل في السنة السابقة ونسبته 40٪. وتزيد التحملات العادية من جديد بمعدل 9٪ بعد أن كانت قد زادت بنسبة 24٪ سنة 1982، بينما تنخفض نفقات التجهيز بما يقرب من 20٪ من ميزانية لاخرى.

وقد حدد السقف الاعلى للنفقات العادية في مقدار 24,6 مليار، اي بزيادة مليارين خصص ما يزيد قليلا عن ثلثيها لتسيير المصالح الادارية للدولة والباقي لتحملات الدين العمومي.

وقد ادرجت نفقات الموظفين بمبلغ 11,6 مليار بدلا من 10,5 ملايير سنة 1982، اي بارتفاع نسبته 10,4٪ وهو معدل يفوق نسبة زيادة مجموع ميزانية التسيير حيث لازالت تمثل حصة الرواتب والاجور ما يناهز 60٪. وقد خصصت الزيادة في الاعتمادات بصفة رئيسية لصالح التوظيفات في قطاعي التربية والدفاع بشكل خاص. غير ان احداث مناصب الشغل قد تحدد في 25.000 منصب، ولم تشمل الزيادة العامة في الاجور سوى جزء من الرواتب ولم تتعد نسبتها 5٪. اما فيما يتعلق بنفقات المعدات فقد تم تحديدها في مقدار 4,2 مليارات. اي بارتفاع معدله 5,2٪.

هذا ولم يشهد توزيع ميزانيتي الموظفين والمعدات بحسب الوزارات اي تغيير يذكر حيث ظلت وزارتا الدفاع والداخلية تستفيدان من ازيد من 40٪ من المجموع ووزارة التربية الوطنية وحدها مما يقرب من الثلث. وكما كان الشان سنة 1982، فقد حظيت هذه الوزارات الثلاث ايضا بنسبة 80٪ تقريبا من الاعتمادات الاظافية.

اما المبالغ المخصصة للتحملات المشتركة والتي تشمل على وجه الخصوص مختلف الاعانات للاستهلاك والانتاج الممنوحة من طرف الدولة، فقد تم تخفيضها من 3 مليارات الى 2,6 مليار. ذلك ان المدفوعات لصندوق الموازنة وللمكتب الوطني المهني للحبوب

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 38 و 39.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

والقطاعي قد تحددت في مبلغ 1.560 مليون وذلك على اثر القرار القاضي برفع اثمان استهلاك المواد المستفيدة من الاعانة ابتداء من فاتح غشت.

واخيرا، فان خدمة الدين العمومي وقدرها 5,7 ملايير ارتفعت بنسبة 28٪ تقريبا بعد ان سبق لها ان زادت بمعدل 58٪ في السنة السالفة. ومن ثم، فان حصتها ضمن الميزانية العادية ما فتئت ترتفع اذ انتقلت من 15,5٪ سنة 1981 الى 19,7٪ سنة 1982 و 23,2٪ هذه السنة.

وقد تجلى مجهود الواقعية الذي قامت به الدولة بوضوح اكبر على مستوى ميزانية التجهيز. ذلك انه نظرا لعدم وجود اي توفير عمومي و للرغبة في عدم المغالات في زيادة الدين العمومي، فقد تم تخفيض نفقات التجهيز الى 13,6 مليار. وحتى عند هذا المستوى، فانها تفوق كثيرا حجم الاستثمارات التي تم انجازها بالفعل سنة 1982.

الا ان هذا التعديل لم يمس بالهيكل العام للمستفيدين من الاعتمادات. ذلك ان الوزارات الخمس التي تتلقى عادة اهم الاعتمادات لازالت تستوعب ثلاثة ارباع القروض المخصصة. وهكذا، فقد استفادت وزارات التجهيز والدفاع والفلاحة والمالية والتربية من غلاف مجموعه 10 ملايير منها ما يزيد على 3 ملايير لوزارة التجهيز وحدها والتي اسندت لها من المهام ذات الاولوية مهمة ايصال الماء العذب وبناء الموانىء والطرق وكذا المؤسسات التعليمية. وقد خصص لوزارة الفلاحة 1,7 مليار وذلك من اجل متابعة اعمالها لفائدة التجهيزات المائية في الميدان الفلاحي، مناطق البور والتجهيزات الاساسية فيما يخص التعليم الفلاحي. اما الغلاف المخصص لوزارة المالية خصوصا من اجل تمويل تدخلات الدولة في المجال الاقتصادي، فلم يتجاوز 1,6 مليار. واخيرا، حددت الاعتمادات المفتوحة لوزارة التربية الوطنية في 1,3 مليار، وذلك بقصد تشييد الكليات والمعاهد العليا على وجه الخصوص.

مداخيل الميزانية العامة

وصل مجموع المداخيل العادية ومداخيل الاقتراض الى 33,1 مليار درهم اي الى ما يقرب من المستوى المحدد سنة 1982. وتعكس هذه الوضعية عزم السلطات على تحديد المداخيل العادية وكذا الامكانات الحقيقية لتعبئة الاقتراضات تحديدا أفضل. وقد تم تخفيض مداخيل الاقتراض من سنة لاخرى من 10,5 الى 9,7 ملايير منها 8 ملايار برسم الاقتراضات الخارجية بدلا من 9 ملايير سنة 1982.

وقد تحددت المداخيل العادية في مبلغ 23,4 مليار مسجلة بذلك زيادة نسبتها 3,7٪ عوضا عن 21٪ في السنة السالفة. ذلك ان التحصيلات الجبائية ادرجت بمقدار 21,9 مليار اي بزيادة نسبتها 8,6٪، بينما لم يتجاوز المدخول المرتقب للاحتكارات 860 مليون اي بانخفاض بمعدل النصف.

فالضرائب الغير المباشرة، ورسوم الجمرك والتسجيل والدمغة تصل في المجموع الى 16,2 مليار مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 10,2٪ من ميزانية لاخرى اي ما يمثل 69٪ من المداخيل العادية. وتعزى هذه الزيادة جزئيا الى رفع المعدل العادي للضريبة على السلع والخدمات من 17٪ الى 19٪، والى الزيادة في رسوم الدمغة واقرار ضريبة على مغادرة التراب الوطني قدرها 500 درهم يؤديها المواطنون المسافرون الى الخارج.

اما الضرائب المباشرة وما شابهها، فعلى الرغم من زيادتها بمعدل 4,3٪ اي ما يقل بشكل ملحوظ عن النسبة التي كانت مقررة سنة 1982 و هي 14,8٪، فانها تبلغ 5,7 ملايير وتظل تمثل بذلك ما يناهز ربع المداخيل العادية للدولة. وقد كان من المتعين ان تنتج زيادتها عن الاقتطاعات من الرواتب والاجور والتي لم يتغير نظامها، وبدرجة اقل عن المساهمة في التضامن الوطني والتي وسع قانون المالية التصحيحي قاعدتها ورفع من معدلها. وعلى العكس من ذلك، فقد كان من المرتقب ان تنخفض المداخيل برسم الضريبة على الارباح المهنية والمساهمة التكميلية المفروضة على الدخل الاجمالي للاشخاص الطبيعيين.

وفي الاخير، فعلى الرغم من المجهود المبذول سواء على مستوى النفقات او المداخيل، فان رصيد العمليات العادية يبدو هذه السنة سلبيا بمقدار 1,1 مليار. واذا ما اضيف له مبلغ الاستثمارات التي كان ينبغي ان تمول في مجموعها بواسطة الاقتراضات، وكذا عجز الحسابات الخاصة وقدره 1,2 مليار، فان الحاجيات الحقيقية للتمويل تصل الى 15,9 مليار بدلا من 17,3 مليار سنة 1982، اي ما يمثل 16,8٪ من الناتج الداخلي الاجمالي.

تنفيذ قانون المالية

لقد تجلى عزم السلطات على تخفيض اختلال المالية العمومية بوضوح اولا اثناء تحديد اهداف البرنامج التصحيحي الذي قدم للمصادقة عليه من طرف صندوق النقد الدولي من اجل الحصول على قرض جديد. ثم تجلى بعد ذلك في البحث عن الوصول الى اتفاقيات مع الدول والبنوك الحرة الدولية قصد القيام باعادة جدولة الدين الخارجي للمدى المتوسط والطويل. كما تجلى العزم المذكور علاوة على ذلك في تصفية مبالغ هامة برسم النفقات التي سبق الامر بصرفها ولم تكن قد سددت بعد، مما اسهم بشكل واسع في اصلاح وضعية المالية العمومية. وتجلى اخيرا على مستوى التنفيذ في احترام المعيار المحدد كمقياس ضمن البرنامج التصحيحي وذلك بشكل واسع.

وصلت المداخيل في المجموع الى 21,5 مليار درهم، وبلغت النفقات 33,3 مليار، مما خلف عجزا في الصندوق قدره 11,8 مليار اي ما يمثل 12,5٪ من الناتج الداخلي الاجمالي بدلا من 11,6٪ سنة 1982. ويشمل العجز المذكور 8 مليارات تقريبا برسم الاستثمارات و 2,3 ملايير كتسديدات لنفقات سابقة و 1,5 مليار تمثل العجز العادي بعد ان طرحت منه الفوائض التي اسفرت عنها الحسابات الخارجية عن الميزانية العامة.

وقد تمت تغطية هذا العجز في حدود 4,6 ملايير بواسطة التسليفات الخارجية و 0,8 مليار عن طريق السحوبات من قروض صندوق النقد الدولي، والباقي بواسطة وسائل التمويل الداخلية ومنها 5,5 ملايير تكتسي صبغة نقدية (1).

ويبين الجدول التالي حركة تطور مجموع عمليات الخزينة :

بالملايين الدراهم	1982	1983
المداخيل العادية	20 480	21 094
النفقات العادية	21 830	23 026
العجز العادي	– 1 350	– 1 932
نفقات الاستثمار	12 481	7 979
عجز الميزانية	– 13 831	– 9 911
رصيد الميزانيات الملحقة و الحسابات الخاصة	+ 1 283	+ 407
أموال مخصصة لنفقات تم الامر بصرفها	2 061	2 282 –
عجز الخزينة	– 10 487	– 11 786
التمويل	+ 10 487	+ 11 786
التسليفات الخارجية	+ 7 638	+ 4 557
قروض صندوق النقد الدولي	+ 2 885	+ 839
الاقتراضات الداخلية	+ 1 960	+ 4 137
(منها مساعدات البنوك)	(+ 839)	(+ 3 246)
الودائع لدى الخزينة ولدى مركز الشيكات البريدية	– 565	290 –
(منها الودائع ذات الصبغة النقدية) (*)	(– 538)	(– 284)
التسبيقات الاجمالية لبنك المغرب	– 1 345	+ 2 557
عمليات للحفظ و للتسوية	– 86	14 –

(*) والودائع الخواص و الودائع من أجل الاستيراد وودائع أخرى للبنوك لدى الخزينة ولدى مركز الشيكات البريدية

المداخيل

بلغ مجموع المداخيل العادية 21.094 مليون درهم مسجلا بذلك زيادة لا تتعدى نسبتها 3٪ من سنة لاخرى عوضا عن 14,8٪ سنة 1982. ويعزى هذا التباطؤ الى انخفاض المداخيل المتأتية من رسوم الجمرك وذلك على اثر تقلص الاستيرادات، كما يعزى الى انخفاض المداخيل برسم الاحتكارات.

وقد انتقلت المداخيل الجبائية وحدها من 18.141 الى 19.097 مليون. كما شهد تكوينها بعض التغيير اذ انتقلت حصة المساهمات المباشرة من 22,7٪ الى 24,1٪. وعلاوة على ذلك، فان الضغط الجبائي الذي كان قد زاد بشكل طفيف سنة 1982، ظل يمثل هذه السنة ايضا 20٪ من الناتج الداخلي الاجمالي.

ذلك ان الاقتطاعات المباشرة جلبت 4.599 مليون عوضا عن 4.120 مليون سنة 1982، فشهدت بذلك زيادة نسبتها 11,6٪ على الرغم من الانخفاض القوي الذي سجلته المداخيل برسم المساهمة التكميلية والغاء الضريبة على الاراضي الحضرية واعفاء المؤسسات المصدرة من الضريبة على الارباح المهنية لسنة اضافية. هذا ولم تسفر مقتضيات قانون المالية التصحيحي فيما يخص مساهمة التضامن الوطني عن مداخيل هامة.

وصلت التحصيلات برسم الضرائب الغير المباشرة في المجموع الى 14.498 مليون اي بزيادة نسبتها 3,4٪. وتمثل الرسوم الجمركية ضمن هذا المبلغ 4.452 مليون، اي بانخفاض نسبته 10٪ يعزى الى تقلص الاستيرادات وخصوصا ما يتعلق منها بمواد التجهيز والاستهلاك والى انخفاض صادرات المنتوجات المعدنية وكذا الى اثر مختلف اجراءات الاعفاء التي اتخذت خصوصا لفائدة المعدات الفلاحية.

وقد تكونت الرسوم الغير المباشرة من الرسوم على حجم المعاملات بمبلغ 6.143 مليون و من الرسوم الداخلية على الاستهلاك بمقدار 2.147 مليون، فجلبت في المجموع 8.290 مليون اي ما يمثل 43٪ من المداخيل الجبائية. وقد زادت بذلك بمعدل 12,4٪ مما

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 40.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

يرجع السبب فيه جزئيا الى رفع المعدل العادي للضريبة المفروضة على السلع ابتداء من فاتح غشت من 17٪ الى 19٪.

اما حقوق التسجيل والدمغة، فقد بلغت 1.756 مليون، فزادت بمعدل 3.2٪ وذلك نتيجة للاجراءات المتخذة في شهر غشت والقاضية برفع جل الاتاوات وفرض ضريبة على المواطنين اثناء مغادرتهم للتراب الوطني.

وكانت المداخيل العادية غير الجبائية محدودة في مبلغ 1.997 مليون درهم، اي بانخفاض نسبته 14,6٪ من سنة لاخرى. ذلك ان مساهمة المكتب الشريف للفوسفاط بلغت 750 مليون فكانت اكبر اهمية بالمقارنة مع سنة 1982. وعلى العكس من ذلك، فان ارباح وربيحات مؤسسات الدولة الاخرى نزلت من 1.015 الى 570 مليون بينما تقلصت مختلف المداخيل الاخرى من 729 الى 620 مليون، وظلت مداخيل املاك الدولة تناهز مبلغ 55 مليون.

النفقات

على اثر مختلف اجراءات التصحيح والاصلاح، وصلت النفقات الكلية للخزينة، باعتبار التغيير الذي سجلته الاموال المخصصة، الى 33.287 مليون درهم عوضا عن 32.250 مليون في السنة الفارطة، فمثلت مرة اخرى ما يزيد على 35٪ من الناتج الداخلي الاجمالي.

فقد بلغ مجموع النفقات العادية 23.026 مليون، اي بزيادة محدودة الاهمية ونسبتها 5,5٪، وتبدو بذلك اقل من القدر الادنى الذي وضع ضمن البرنامج التصحيحي. ووصلت تحملات التسيير الى 16.367 مليون فزادت بمعدل 7,4٪. وقد اتسعت مرتبات الموظفين ضمن هذا المجموع بنسبة 9,6٪، وزادت نفقات المعدات بمعدل 5,5٪. اما فيما يتعلق بالمساعدات للاستهلاك، فقد بلغت 1.632 مليون عوضا عن 2 مليار سنة 1982 فتجاوزت بذلك القدر الذي كان محددا لها. ذلك انه على الرغم من الزيادة في الاسعار التي تقررت في شهر غشت، فقد تعين على الخزينة ان تدفع لصندوق الموازنة ما مجموعه 1.052 مليون منها 517 مليون للمنتوجات النفطية و 267 مليون للسكر و 160 مليون للزيوت و 109 مليون للمواد الحليبية و 18 مليون للاسمدة. والى جانب ذلك، دفعت الخزينة للمكتب الوطني للحبوب والقطاني 580 مليون، اذ لم تطبق اية زيادة على اسعار الفرينة من النوع العادي.

انتقلت المبالغ الاجمالية التي تم تسديدها بالفعل برسم الدين العمومي من 4.584 مليون الى 5.027 مليون، فاتسعت بنسبة 9,7٪ وذلك على الرغم من موافقة الدول والبنوك والمؤسسات الدولية على اعادة جدولة كل من راس المال والفوائد بالنسبة للقروض المتوسطة والطويلة الاجل المبرمة فيما قبل. وقد مثلت التسديدات برسم الدين الداخلي 1.333 مليون اي بارتفاع نسبته 28,5٪، في حين ان الاداءات الى الخارج بلغت 3.694 مليون فزادت بمعدل 4,1٪. وهكذا، وصل مجموع التحملات برسم الرسمال 1.501 مليون وتحملات الفوائد 3.256 مليون، اي بزيادة نسبتها 13,9 ويرجع السبب في ذلك جزئيا الى ارتفاع قيمة الدولار والاستمرار في تطبيق معدلات فائدة عالية داخل الاسواق المالية الدولية. وفي المجموع، فقد استوعبت خدمة الدين 23,8٪ من المداخيل الجارية للخزينة بدلا من 22,4٪ سنة 1982.

وفي النهاية، فعلى الرغم من الاجراءات التي تم اتخاذها فقد تفاقم عجز العمليات الجارية اذ انتقل من 1.350 الى 1.932 مليون.

ومن جهة اخرى، بلغت نفقات الاستثمار 7.979 مليون. ذلك ان التسديدات بهذا الرسم وكذا التسديدات المتعلقة بتصفية العمليات التي سبق القيام بها ولم يؤد عنها بعد، وصلت في المجموع الى 10.261 مليون اي ما يقرب من المبلغ المسجل سنة 1982. وفي هذه الظروف، انتقل عجز الصندوق في ظرف سنة من 10.487 مليون الى 11.786 مليون.

تمويل عجز الخزينة

لقد سمحت سياسة تصحيح واصلاح المالية العمومية بالحد من عجز الصندوق الذي كان يبدو جد مرتفع في منتصف السنة. كما سمحت باحترام المعيار المحدد لهذه الغاية. غير ان تمويل العجز المذكور ما صعبا بالنظر لمستوى رؤوس الاموال الخارجية والذي كان ادنى بكثير مما كان عليه سنة 1982 بل واقل ايظ مما كان مرتقبا. ولذلك، فقد تعين اللجوء بشكل واسع الى الاقتراضات الداخلية وبالخصوص الاقتراضات ذات الصبغة النقدية.

تسليفات الخارجية

ان التسليفات الخارجية التي تم الحصول عليها في اطار التعاون الثنائي او المساعدة ميزان الاداءات او في شكل قروض من البنوك الدولية او على شكل عطاءات كانت محدودة الاهمية اذ بلغت 4.557 مليون درهم اي بتقلص نسبته 40,3٪ بالمقارنة مع السنة السابقة. اما المجلوب الصافي اي باعتبار التسديدات، فلم يبلغ سوى 3.392 مليون بدلا من 6.422 مليون. وبالاضافة الى ذلك، نزل مقابل قيمة السحوبات على صندوق النقد الدولي من 2.885 الى 839 مليون. ويمثل هذا المبلغ تعبئة الجزء الاخير والتي جرت خلال شهر فبراير وقدره 84 مليون من حقوق السحب الخاصة وذلك في اطار الاقتراض المحصل عليه سنة 1982، وتعبئة 30 مليون من حقوق السحب الخاصة في شهر شتنبر في اطار التسهيلة الجديدة البالغة 300 مليون من حقوق السحب الخاصة والممنوحة للفترة ما بين شتنبر 1983 ومارس 1985.

الاقتراضات الداخلية

تتمثل الاقتراضات الداخلية للخزينة في اصدارات اذينات وسندات الزام الدولة، وديون المؤسسات والخواص، وكذا مساعدات معهد الاصدار. وقد جلبت في المجموع 6.390 مليون مساهمة بذلك بنسبة 54,2٪ في تغطية عجز الصندوق.

فقد مكنت الاكتتابات في الاذينات وسندات الالزام من الحصول على مجلوب قدره 4.137 مليون عوضا عن 1.960 مليون في السنة السابقة. وبلغت الاموال التي حصلت عليها الخزينة من لدن شركات التامين و صندوق الايداع والتدبير 840 مليون اي بزيادة قوية من سنة لاخرى. ومع ذلك، فان البنوك هي التي ساهمت بالحظ الاوفر اذ قدمت للخزينة 3.246 مليون منها 1.346 مليون تمثل في تعزيز محفظة السندات العمومية و 1.900 مليون في شكل تدخلاتها لاول مرة داخل السوق النقدية لفائدة الخزينة.

اما الاموال الموكلة للخزينة العامة ولمركز الشيكات البريدية فقد سجلت انخفاضا بمقدار 290 مليون من نهاية سنة لاخرى، مما يرجع الى التقلص القوي الذي شهدته ودائع المؤسسات والخواص والتي نزلت من 2.746 مليون الى 2.141 مليون، بينما زادت ودائع البنوك من 356 الى 677 مليون، ولم تشهد ارصدة باقي حسابات الودائع غير النقدية اي تغيير يذكر.

وصل مجموع ديون معهد الاصدار على الخزينة الى 10.986 مليون عوضا عن 8.429 مليون سنة 1982 مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 2.557 مليون. فقد زادت المساعدات المباشرة بمبلغ 1.012 مليون على اثر التسبيق الاتفاقي المؤقت الذي منح للخزينة للفترة ما بين 31 اكتوبر و 2 يناير 1984 وذلك لتعويض التسبيق النظامي والذي استوفى اجله القانوني للاستغلال اي 300 يوم. اما التسبيقات الغير المباشرة والتي تتمثل بصفة اساسية في خصم السفاتج التجارية وسندات الالزام، فقد اتسعت بمقدار 1.671 مليون، في حين ان الرصيد الدائن للحساب البريدي الجاري لبنك المغرب انخفض بمبلغ 126 مليون. وهكذا مولت مساعدات بنك المغرب في مجموعها 21,7٪ من عجز الخزينة، كما مثلت 46,3٪ من الموارد ذات الاصل النقدي.

حركة تطور النقد

في اطار التوقعات المرتقبة للتطور الاقتصادي ووضعية الخزينة وميزان الاداءات والتي تندرج هذه السنة ايضا في اطار البرنامج التصحيحي المبرم مع صندوق النقد الدولي، قامت السلطات النقدية بتحديد نسبة النمو المرتقب للمجموعة النقدية في حوالي 16٪ من نهاية سنة لاخرى. وهذا الهدف الذي يتشى والنمو المرتقب للانتاج وارتفاع الاسعار يزيد بشكل ملحوظ بالمقارنة مع سنة 1982. ويجد هذا الهدف مبرراته من جهة في حاجيات الاقتصاد ولكن بالاخص في اهمية تمويل الخزينة. ذلك ان تسديد الخزينة لمبالغ هامة برسم الديون التي لم يتم اداؤها في وقتها المحدد، زاد من حجم عجزها، كما زاد التجاؤها للموارد ذات الصبغة النقدية بسبب انخفاض المداخيل الخارجية.

والواقع ان حجم وسائل الاداء ارتفعت في ظرف سنة بنسبة 18٪ وذلك بسبب الزيادة القوية في الديون على الخزينة و ما صاحبها من نمو بسيط في القروض المقدمة للاقتصاد، بينما انخفضت الموجودات الخارجية بشكل ملموس (1).

وعلى اساس متوسط المبالغ في نهاية الاشهر والذي يعبر بشكل افضل عن تدفق السيولات الموضوعة رهن اشارة العملاء الاقتصاديين خلال السنة، فقد بلغ نسق نمو المجموعة النقدية 16,2٪ عوضا عن 14٪ سنة 1982 وهي نسبة تفوق بكثير معدل نمو الناتج الداخلي المجمل والذي لم يتعد 5٪ بالاسعار الجارية. ومن ثم، فان سيولة الاقتصاد والمعبر عنها بالحاصل ما بين الحجم المتوسط للسيولات والناتج الوطني الاجمالي اتسعت بصفة ملموسة حيث انتقل معدلها من 42,4٪ الى 46,7٪.

وقد استعملت السيولات الاضافية في مرحلة اولى لتمويل الاستثمارات بصفة اساسية، ثم بدرجة اقل لتنمية الاستهلاك. وعلى الرغم من الاهمية التي اتسم بها التوسع النقدي، فانه لم

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 41 الى 50.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

يسفر مع ذلك عن توترات تضخمية نظرا لكونه تخصص في مرحلة ثانية وفي اطار وضعية تميزت بالترقب لتقوية التوفير السائل اكثر منه الى زيادة جديدة في النفقة. وقد تمت تعبئة التوفير المذكور في حدود واسعة من طرف الخزينة وذلك في اطار السوق النقدية. ولتلافي مخاطر التضخم التي قد تحدثها هذه السيولات التي يمكن ان تؤدي في اي وقت الى ارتفاع قوي في الطلب، فقد تم اتخاذ تدابير من شانها ان تؤدي الى استقرار السيولات المذكورة. وسوف يتم قريبا تعزيز هذه التدابير.

لقد وضعت سنة 1983 سلسلة جديدة من الاحصائيات النقدية وذلك على اساس معطيات تصميم محاسبي بنكي موحد اصبح من المتعين على كل البنوك المسجلة تطبيقه ابتداء من فاتح يناير 1982. هذا وان الوضعية المحاسبية الجديدة الخاصة بمجموع البنوك والمستخلصة من التصميم المحاسبي المذكور، تتميز ببعض التحسن بالمقارنة مع الوضعية السابقة وبالاخص فيما يتعلق بالقروض المقدمة للزبناء والتي اصبح يحتفظ بها بمحفظة البنوك الى غاية تاريخ استحقاقها، وفيما يخص العمليات الجاري تنفيذها والتي تسجل بالتالي انخفاضا قويا. وتعتبر هذه المسطرة الجديدة فيما يرجع للبنوك مصدر توسع من سلسلة احصائية لاخرى لاحدى المقابلات وهي «القروض المقدمة للاقتصاد» وتقلص موازي لاستعمالات البنوك الغير النقدية. وهكذا، فان المسطرة الجديدة تسمح بضبط احدى مصادر الانشاء النقدي الرئيسية دون ان تخل بشكل ملموس بالحجم الاجمالي للمجموعة النقدية ولا بحجم مكوناتها.

ولكي يتسنى تقديم مقارنة صحيحة ومقبولة ، تجدر الاشارة من جهة اخرى الى انه يتعين اعادة حساب الاحصائيات المتعلقة بدجنبر 1981 وسنة 1982 على اساس المعطيات الجديدة. وتحل هذه السلسلة التي تم على اساسها تقديم التحاليل ضمن التقرير السابق، والتي لم يعد يشار اليها في هذا الفصل.

المجموعة النقدية

ان نسبة نمو المجموعة النقدية التي عادة ما تكون محدودة خلال الاشهر الاولى من السنة، كانت جد قوية هذه السنة منذ شهر يناير وذلك بسبب الارتفاع القوي في التزامات الخزينة ذات الصبغة النقدية في وقت كانت فيه القروض المقدمة للاقتصاد والموجودات الخارجية تميل الى الانخفاض.

وقد استمر هذا التطور الذي طبع بداية السنة بدون انقطاع تقريبا، مما اسفر عن توسع شبه مستمر في الاصدار النقدي والذي زاد قوة خلال اشهر يوليوز وغشت وبالاخص دجنبر بسبب نمو القروض الممنوحة للاقتصاد.

وقد ارتفعت نسبة نمو كل مكونات المجموعة النقدية وبالخصوص، فان معدل زيادة شبه العملة ارتفع باكثر من الضعف. ومن تم انتقلت حصة هذه الاخيرة ضمن المجموعة النقدية من 19,4٪ الى 22٪، بينما نزلت حصتا العملة الائتمانية والعملة الكتابية على التوالي من 30,6٪ الى 29,4٪ و من 50٪ الى 48,6٪.

بملايين الدرهم	1981 *	1982 *		1983 *	
	المبالغ	المبالغ	التغييرات ٪	المبالغ	تغييرات
أ. المتيسرات النقدية	28 722	31 631	10,1+	36 142	14,3+
العملة الائتمانية	11 120	12 023	8,1+	13 636	13,4+
العملة الكتابية	17 602	19 608	11,4+	22 506	14,8+
ب. المتيسرات شبه النقدية	6 624	7 616	15,0+	10 178	33,6+
منها :					
الودائع من أجل الاستيراد	702	288	59,0-	576	100,0+
المجموعة النقدية الكلية (أ+ب)	35 346	39 247	11,0+	46 320	18,0+

* سلسلة إحصائية جديدة.

العملة الائتمانية

بلغ حجم الاوراق النقدية والنقود المعدنية المتداولة في نهاية السنة 13.636 مليون درهم مسجلة بذلك زيادة سنوية قدرها 1.613 مليون او ما نسبته 13,4٪، وهي نسبة تفوق بشكل ملموس معدل الزيادة المسجل خلال السنة الفارطة. غير انها بدت مع ذلك ومرة اخرى اقل ارتفاعا من معدل زيادة وسائل الاداء الاخرى. وبذلك تكون حصة العملة الائتمانية ضمن المجموعة النقدية قد شهدت من جديد انخفاضا، مما يدل على تزايد دور الجهاز البنكي ضمن الاقتصاد.

وقد تميز تطور العملة الائتمانية خلال السنة كالمعتاد بانكماش خلال الاشهر الاولى وباصدار كميات هامة من الاوراق النقدية في منتصف السنة اثناء فترات العطل وتسويق المحاصيل والتي صادفت سنة 1983 شهر رمضان، ثم باصدار معتدل الاهمية فيما بعد باستثناء ما سجل من ارتفاع قوي خلال شهر شتنبر بمناسبة الاحتفال بعيد الاضحى، ثم كما هي العادة في نهاية السنة.

وفي اخر دجنبر، كانت مجموعة الاوراق النقدية المتداولة تتضن من حيث القيمة نسبة مرتفعة من الاوراق من فئة 100 درهم بالمقارنة مع سنة 1982 اي ما نسبته 84,2٪ مقابل 82٪ في السنة السابقة. وقد حصل هذا التوسع على حساب كل فئات الاوراق الاخرى.

العملة الكتابية

ان ارصدة الحسابات الدائنة تحت الطلب والتي سجلت بنسبة 88,9٪ لدى البنوك التجارية بلغت 22.506 ملايين درهم فشهدت بذلك ارتفاعا قدره 2.898 مليون او ما نسبته 14,8٪ بدلا من 2.006 ملايين او 11,4٪ في السنة المنصرمة.

وعلى عكس التطور المسجل عادة، فقد كانت العملة الكتابية تميل الى التوسع منذ بداية السنة بسبب زيادة اداءات الخزينة، كما انها ظلت متجهة نحو الارتفاع طيلة السنة.

الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي

وصل مجموع الودائع البنكية تحت الطلب الى 20.365 مليون فزادت بنسبة اقوى بالمقارنة مع السنةالسابقة اي بمقدار 3.503 ملايين او 20,8٪ في نظير 1.758 مليون او 11,6٪.

فقد بلغت الودائع لدى بنك المغرب 356 مليون درهم، فانسعت بذلك بشكل ملموس.

اما الودائع لدى البنوك التجارية، فقد وصلت الى 20.009 ملايين درهم مسجلة بذلك زيادة شملت بدرجات متفاوتة كل فئات الموجودات، وبلغت 3.422 مليون او ما نسبته 20,6٪ بدلا من 1.806 ملايين او 12,2٪ في نهاية 1982.

وبلغ حجم الحسابات الجارية 6.675 مليون، فمثل بذلك ثلث الودائع البنكية تحت الطلب، كما زاد بمبلغ 923 مليون او بنسبة 16٪. اما حسابات الشيكات فلا زالت تمثل من جهتها نسبة 48٪ تقريبا من الودائع. فقد اتسعت بمقدار 1.493 مليون او بمعدل 18,6٪. ويرجع السبب في ذلك جزئيا الى زيادة موجودات العمال المغاربة المقيمين بالخارج والتي اتسعت بنسبة 14,7٪ حيث وصلت الى 4.837 مليون، فمثلت اكثر من نصف الرصيد الكلي لحسابات الشيكات. وتجدر الاشارة الى ان المبالغ التي يتم تحويلها من طرف المغاربة العاملين بالخارج اصبحت منذ فاتح اكتوبر 1983 تستفيد من مكافأة نسبتها 8٪.

اما الحسابات على الدفاتر، والتي لا زال معدل فائدتها محددا في نسبة 7٪، فقد ظلت تنمو بنسق جد مرتفع بلغت نسبته 37,5٪ او ما قدره 438 مليون، اذ وصل مجموعها الى 1.607 ملايين درهم. ومن تم، فقد انتقلت حصتها ضمن مجموع الودائع تحت الطلب لدى البنوك من 7٪ الى 8٪.

كما ان باقي الارصدة الدائنة الاخرى، بلغت 2.195 مليون فزادت بما قدره 568 مليون او بنسبة 34,9٪.

الودائع تحت الطلب لدى المحاسبين العموميين

عرفت الودائع الموكولة لمركز الشيكات البريدية وللمحاسبين العموميين من طرف المؤسسات والخواص تقلبات واسعة خلال السنة لتتحدد في النهاية فيما قدره 2.141 مليون درهم، مسجلة بذلك انخفاضا قدره 605 ملايين او ما نسبته 22٪ عوضا عن ارتفاع يبلغ 248 مليون او بمعدل 9,9٪ في السنة السابقة.

فقد وصلت الودائع لدى الخزينة الى 1.182 مليون في نهاية دجنبر، فانخفضت بذلك بمقدار 96 مليون او بنسبة 7,5٪، بينما لم تصل الودائع الموكولة لمركز الشيكات البريدية سوى الى 959 مليون اي بتقلص قدره 509 ملايين او ما معدله 34,7٪.

شبه العملة

بلغت شبه العملة 10.178 مليون درهم فسجلت بذلك زيادة قوية قدرها 2.562 مليون او ما نسبته 33,6٪ مقابل 992 مليون او 15٪ سنة 1982. ذلك ان ودائع الاستيراد التي اعيد اقرارها خلال شهر مايو بالنسبة لبعض المواد، وصلت الى 576 مليون درهم فتضاعفت بذلك من سنة لاخرى على الرغم من كون نسبة الايداع عند الاستيراد تم تخفيضها من 25٪ الى 15٪ في شهر اكتوبر. اما حسابات السندات لاجل استحقاق ثابت، فقد بلغت 9.602 مليون اي بتوسع قدره 2.274 مليون او 31٪ في نظير 1.406 ملايين او 23,7٪ في السنة السالفة. وبذلك تكون حركة الارتفاع التي ابتدأت في شهر ابريل 1982

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

على اثر الزيادة في معدلات الفائدة الدائنة قد تدعمت اذ ظلت المردودات المعروضة مغرية فعلا نظرا لضعف نسبة التضخم. ولو لم يتعرض هذا النوع من الودائع الى عدم التشجيع في بعض الاحيان لكانت حركة الارتفاع المذكورة اقوى بالنظر لوفرة السيولة.

سيولة الاقتصاد

يتكون حجم السيولة الموضوعة رهن اشارة الاقتصاد من المجموعة النقدية والتي تضاف اليها الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي وصندوق التوفير الوطني وكذا اذينات الخزينة لمدة ستة اشهر الموجهة للجمهور. وقد بلغت السيولة المذكورة في المجموع على اساس المتوسط في نهاية الاشهر 44.615 مليون فزادت بذلك بما قدره 6.213 مليون او بنسبة 16,2٪ بدلا من 4.747 مليون او 14,1٪ سنة 1982. ويرجع السبب في ذلك الى توسع المتيسرات النقدية وشبه النقدية والتي تشكل الجزء الاكبر من السيولة.

	1980 * %	1981 * %	1982 * %	1983 %
معدل زيادة المجموعة النقدية				
في نهاية السنة	10,9	15,5	11,0	18,0
بالمتوسط السنوي	12,4	11,7	14,0	16,2
معدل زيادة السيولات				
بالمتوسط السنوي	12,7	11,7	14,1	16,2
معدل زيادة الناتج الوطني الاجمالي	13,0	8,7	16,2	5,4
معدل زيادة النفقة الوطنية الاجمالية	11,6	12,9	16,9	0,3
معدل سيولة الاقتصاد				
ـ السيولات / الناتج الوطني الاجمالي	42,0	43,2	42,4	46,7
ـ السيولات / النفقة الوطنية الاجمالية	39,0	38,6	37,6	43,6

* أرقام مصححة.

على عكس الزيادة التي اتسمت بها التدفقات النقدية والتي تقوت بشكل ملموس، فان زيادة تدفقات السلع والخدمات والتي يتم ضبطها من خلال تطور الناتج الوطني الاجمالي والنفقة الوطنية الاجمالية بالاسعار الجارية كانت اقل اهمية بل وكانت اضعف بكثير بالمقارنة مع السنة السابقة. وبذلك، فان السيولة قد تعززت بصفة ملحوظة الشيء الذي يعبر امام تباطؤ النشاط الاقتصادي، عن توسع الارصدة النقدية لدى المؤسسات والاسر وبالتالي عن تقلص هام في سرعة دوران العملة.

مقابلات المجموعة النقدية

من السمات البارزة التي تميز بها تطور مقابلات المجموعة النقدية هي التجاء الخزينة الى الجهاز البنكي، وبدرجة اقل توسع القروض المقدمة للاقتصاد. اما الموجودات الخارجية، فقد كانت على العكس من ذلك تتجه نحو الانخفاض

وتبين نتائج السنة بأن الديون على الخزينة زادت بنسبة 28,1٪ اي بنسق اسرع مما كان مرتقبا، بينما كان توسع القروض المقدمة للاقتصاد بسيطا حيث بلغت نسبته 11,5٪. اما الموجودات الخارجية، فقد انخفضت بمعدل 21,7٪. ولولا الاجراءات التي اتخذت من اجل تخفيف حدة الضغوط على الحساب الخارجي لكانت نسبة الانخفاض المذكورة اقوى.

ومن ثم، فقد تغيرت حصص مختلف المقابلات. حيث نزلت حصة الموجودات الخارجية من 5,7٪ الى 3,8٪، كما انخفضت حصة القروض المقدمة للاقتصاد من 45,4٪ الى 43٪، بينما انتقلت على النقيض من ذلك حصة الديون على الخزينة من 48,9٪ الى 53,2٪.

بملايين الدراهم	1981* المبالغ	1982* المبالغ	1982* التغيرات ٪	1983* بالمبالغ	1983* التغيرات
الموجودات الخارجية الصافية	1 426	2 295	60,9+	1 798	21,7–
الديون على الخزينة	20 445	19 581	4,2–	25 086	28,1+
منها :					
ـ بنك المغرب	(9 624)	(8 259)	(14,2–)	(10 802)	(30,8+)
ـ محفظة السندات العمومية	(7 381)	(8 220)	(11,4+)	(11 466)	(39,5+)
القروض المقدمة للاقتصاد	15 081	18 190	20,6+	20 281	11,5+
مجموع المقابلات	36 952	40 066		47 165	
عناصر مختلفة	1 606–	819–		845–	

* أرقام مصححة.

الموجودات الخارجية

بعد ان اعيد تكوينها جزئيا خلال الربع الاخير من سنة 1982 خضعت الموجودات الخارجية خلال هذه السنة الى ضغوطات قوية. فقد تقلصت بشكل ملحوظ منذ شهر يناير. ثم كانت موضع تقلبات ملموسة نسبيا دون ان تصل الى المستوى الذي كانت عليه في بداية السنة. وتحددت في النهاية في مبلغ 1.798 مليون درهم مسجلة بذلك انخفاضا قدره 497 مليون او ما معدله 21,7٪.

وقد نتج هذا الانخفاض في نفس الوقت عن تقلص ملحوظ في عجز الحساب الجاري لميزان الاداءات، وتخفيف في تسديدات الرسمال اثر اعادة جدولة الدين الخارجي لاجل متوسط وطويل، وعن تجديد القروض البنكية للمدى القصير وكذا عن القروض التي تم الحصول عليها من لدن الدول الصديقة والهيآت المالية الدولية وبالاخص منها صندوق النقد الدولي وذلك في اطار البرنامج التصحيحي.

وقد شمل انخفاض الاحتياطيات من العملات الاجنبية في مجموعه موجودات الصرف لدى بنك المغرب الذي كانت التزاماته في نهاية السنة تفوق موجوداته بمبلغ 55 مليون درهم، بينما كانت الموجودات الصافية لمعهد الاصدار في نهاية سنة 1982 ايجابية بما قدره 743 مليون، فزادت بمقدار 301 مليون او بنسبة 19,4٪. و لازالت هذه الموجودات تتكون بصفة اساسية من محفظة الديون التجارية على الخارج، مما يدل عن نمو الصادرات، وملائمة شروط تعبئة هذه الديون.

الديون على الخزينة

شهدت التجاءات الخزينة الى الجهاز البنكي سنة 1983 ارتفاعا قويا. وقد عادت حصتها ضمن مقابلات المجموعة النقدية الى المستوى العالي الذي كانت عليه في السنوات السابقة بعد ان كانت قد راجت بشكل ملحوظ سنة 1982.

ذلك ان الخزينة كانت قد استفادت خلال السنة الفارطة من موارد هامة من الخارج، مما سمح لها ولاول مرة منذ سنة 1966 من تسديد ديونها نسبيا تجاه الجهاز البنكي. اما هذه السنة، فقد شهدت تطورا مخالفا تماما. فحتى تتمكن الخزينة من مواجهة حاجياتها للتمويل وتعويض التقلص القوي الذي سجلته رؤوس الاموال الخارجية، فقد تعين عليها ان تلتجيء الى البنوك ومعهد الاصدار. وهكذا، فقد زادت التزاماتها بمقدار 5.505 مليون او بنسبة 28,1٪ اذ وصلت الى 25.086 مليون. وقد مثلت بذلك 53,2٪ من مقابلات المجموعة النقدية بدلا من 48,9٪ في السنة السابقة.

وعلى عكس التطور المسجل عادة، عرفت التجاءات الخزينة منذ شهر يناير توسعا قويا جدا، استمر الى غاية يونيو. وبذلك وصلت زيادة التجاءات الخزينة عند نهاية النصف الاول من السنة الى 26,7٪ عوضا عن انخفاض بنسبة 5,3٪ في السنة الفارطة. وقد سجلت استقرارا خلال الربع الثالث من السنة لتعود الى الارتفاع فيما بعد.

وقد كانت تسهيلات معهد الاصدار مستعملة الى حد كبير منذ البداية. وقد ظلت تقارب مستواها الاعلى طوال السنة. ولتعويض التسبيق القانوني الذي حل تاريخ استحقاقه بعد 300 يوم من الاستعمال، فقد تعين منح الخزينة تسبيقا اتفاقيا مؤقتا بمبلغ 3 مليارات من الدراهم بمعدل فائدة نسبته 7٪ ويسدد بحلول تاريخ 2 يناير 1984. وعند نهاية السنة، وصلت الالتجاءات لبنك المغرب في المجموع 10.802 مليون، اي بزيادة قدرها 2.543 مليون او بنسبة 30,8٪.

وصلت التزامات الخزينة ازاء بنوك الودائع 11.466 مليون، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 3.246 مليون او ما معدله 39,5٪. وقد نتج هذا الارتفاع عن زيادة بمقدار 1.346 مليون في محفظة السندات العمومية، كما نتج عن الاكتتاب بمبلغ 1.900 مليون في اذينات الخزينة التي تم اصدارها لاول مرة بالسوق النقدية. واخيرا، انتقلت ودائع البنوك لدى المحاسبين العموميين من 356 مليون الى 677 مليون على اثر زيادة الودائع من اجل الاستيراد.

وعلى النقيض من ذلك، بلغت ديون المؤسسات والخواص 2.141 مليون، فانخفضت بمقدار 605 ملايين او بنسبة 22٪.

القروض المقدمة للاقتصاد

سجلت القروض المقدمة للاقتصاد والممولة من الموارد النقدية توسعا بسيطا يعزى في نفس الوقت الى كساد الوضعية الاقتصادية والى اهمية التسديدات التي قامت بها الدولة، الشيء الذي سمح للمؤسسات بتخفيض مديونيتها تجاه البنوك.

ونظرا للتقلص الذي شهدته القروض المقدمة للاقتصاد في بداية السنة، فانها لم تكن تبلغ في آخر يونيو المستوى الذي كانت عليه في نهاية دجنبر 1982. غير ان استعمالها زاد

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

اتساعا بشكل قوي خلال الربع الثالث من السنة، وشهد اندفاعة جد ملحوظة في نهاية السنة فبلغ بذلك حجمها 20.281 مليون وزيادتها السنوية 2.091 مليون او ما نسبته 11,5٪ بدلا من 3109 ملايين أو 20,6٪ سنة 1982.

وقد ارتفعت القروض الممولة من طرف بنوك الودائع بمقدار 2.134 مليون او بمعدل 14,1٪ اذ وصلت الى 17.274 مليون درهم. وعلى العكس من ذلك، فان المساعدات الممنوحة من طرف بنك المغرب كما يجري احصاؤها ضمن هذه الفئة من المقابلات نزلت الى 3.007 ملايين اي بانخفاض قدره 43 مليون او ما معدله 1,4٪. وبذلك، فانها لم تعد تمثل سوى 14,8٪ من التمويل الكلي عوضا عن 16,8٪ سنة 1982. هذا ويوجد تحليل مجموع التسهيلات المقدمة للبنوك والمؤسسات المالية ضمن الفصل الخاص بتوزيع القرض.

بلغ مجموع المقابلات بتاريخ 30 دجنبر 1983 ما قدره 47.165 مليون درهم، ووصلت المجموعة النقدية الى 46.320 مليون. والفارق بين هذين المبلغين وهو 845 مليون بدلا من 819 مليون سنة 1982 يدرج ضمن ركن «عناصر مختلفة» وهو يمثل فائضا للموارد غير النقدية للجهاز البنكي بالنسبة للاستعمالات من نفس النوع.

الائتمان

وصلت القروض الموزعة من طرف بنك المغرب والبنوك التجارية والمؤسسات المالية المتخصصة سنة 1983 الى ما مجموعه 31.554 مليون درهم. فزادت بمقدار 4.290 مليون او بنسبة 15,7٪ بدلا من 3.966 مليون أو 17٪ في السنة السابقة.

وعلى الرغم من الحذر الذي لا زال يطبع عمل السلطات النقدية في مجال توزيع السلف والذي تمليه الضغوطات المؤثرة على التوازنات الداخلية والخارجية، لم يواجه تمويل النشاطات الاقتصادية اية عراقيل، بل استفادت كل القطاعات تقريبا من توسع ملحوظ في تسليفاتها. وقد ساهم في هذا التطور كل من بنوك الودائع والمؤسسات المالية والتي زادت تدخلاتها على التوالي بمبلغ 2.658 مليون او 15,5٪ و 1.236 مليون او 13,3٪. وفي المجموع، اتسعت التسهيلات القصيرة الاجل بما قدره 2.945 مليون او بمعدل 17,3٪، وارتفعت القروض المتوسطة والطويلة المدى بمبلغ 1.345 مليون او بنسبة 13,2٪.

وقد جرى توزيع القروض في ظروف ملائمة للوسطاء الماليين والبنكيين، اذ ان خزائن هؤلاء كانت تتميز بالرخاء نظرا لوفرة السيولة، وبالتالي، فقد كان اللجوء الى اعادة التمويل لدى معهد الاصدار محدودا.

وتجدر الاشارة الى النظام المحاسبي البنكي الجديد الذي ابتدأ العمل به في فاتح يناير 1982. ويسمح هذا النظام الموحد على وجه الخصوص بتحديد افضل لحجم القروض الموزعة وطبيعتها.

سياسة السلف

اندرجت سياسة السلف هذه السنة وكما كان الشأن سنة 1982 في اطار توجيهات البرنامج التصحيحي الذي تم اقراره باتفاق مع صندوق النقد الدولي، والرامي الى الحد من الضغوطات على الاسعار وعلى ميزان الاداءات وذلك عن طريق تخفيض الطلب. وقد حدد البرنامج المذكور نسبة زيادة القروض الداخلية في حوالي 19٪ في المجموع، اي بتوسع نسبته 24٪ فيما يتعلق بالديون على الخزينة و 15٪ فيما يخص القروض المقدمة للاقتصاد.

ولهذا الغرض، فقد تم تمديد العمل بسياسة تأطير التسليفات البنكية. غير انه لتخفيف الضغوطات التي كان من المحتمل ان تحدثها المراقبة الكمية للقروض على النمو الاقتصادي، فقد تم الحفاظ على تمويل الصادرات والاستثمارات خارج التأطير، كما تم تخصيص موارد اضافية للسكن والتجهيز وذلك عن طريق الرفع من النسب القانونية المخصصة لها. وهذه الاجراءات التي صاحبتها هذه السنة ايضا المراقبة الاعتيادية للسيولات البنكية، قد تم تدعيمها بالرفع من بعض معدلات الفائدة.

وبموازاة ذلك، فقد اوصت السلطات النقدية البنوك بان تقوم بدورها على الوجه الاكمل كوسيط فيما يخص جمع الودائع وتوزيعها طبقا لتوجيهات السلطات المذكورة، وان تراعي التنظيم البنكي الجاري به العمل خصوصا فيما يتعلق بالمقتضيات التي تنظم تعبئة القروض لدى معهد الاصدار وكذا شروط المكافأة المدنية والدائنة التي تطبقها على الزبناء.

مراقبة السلف

طبقا للنسبة المحددة كمعيار لنمو المجموعة النقدية، تم تحديد المعدل السنوي لتوسيع القروض الخاضعة للتأطير في نسبة 12٪ عوضا عن 15٪ في السنة السابقة. وفيما يخص النصف الاول من السنة فقد تم تحديد نسبة الزيادة في 5٪، اي ما يمثل توسعا قدره 700 مليون درهم. ومن ثم، فان الجزء الاكبر من زيادة القروض قد خصص للنصف الثاني من السنة وهي الفترة التي يرتفع فيها عادة الطلب على القروض.

والواقع ان نمو التسليفات الخاضعة للتأطير لم يصل سوى 3,2٪ في نهاية النصف الاول من السنة، اي اقل من النسبة المحددة، وذلك بسبب اهمية اداءات الخزينة مما سمح للمؤسسات بان تسدد جزءا من ديونها تجاه البنوك. وخلال النصف الثاني من السنة، ارتفع الطلب على القروض، بل وازداد ارتفاعا في دجنبر مما يرجع السبب فيه جزئيا الى عدم تسديد مستحقات آخر السنة. وبذلك، بلغت زيادة القروض نسبة 11,2٪ عند نهاية نونبر و 17,1٪ في نهاية دجنبر او ما قدره 2.307 ملايين اذ وصل الحجم الكلي للقروض 15.805 ملايين درهم.

اما فيما يتعلق بالتسليفات الغير الخاضعة للتأطير والتي لا زالت تستفيد من شروط تفضيلية سواء فيما يخص تعبئتها لدى معهد الاصدار او اثناء توزيعها، فلم تحقق اجماليا سوى ارتفاع محدود قدره 56 مليون او ما نسبته 1,3٪. ومن ثم، فانها لم تمثل سوى 22٪ من المجموع بدلا من 24,4٪ في السنة السابقة. ويشمل هذا التطور على وجه الخصوص زيادة قدرها 310 ملايين او ما معدله 21,1٪ في الديون المترتبة على الخارج والتي وصل حجمها الى 1.782 مليون، وانخفاضا بما يناهز 9٪ في قروض التمويل المسبق للتصدير والتي بلغت 524 مليون درهم، وانخفاضا بنسبة 1,3٪ في القروض المتوسطة الاجل القابلة لاعادة الخصم والتي وصلت الى 840 مليون درهم.

وفي المجموع، بلغت القروض الموزعة 20.221 مليون، اي بارتفاع قدره 2.361 مليون او بمعدل 13,2٪ عن 2.767 مليون او 18,3٪ في نهاية السنة السالفة.

التأثير على السيولة

لا زالت مجموعة وسائل التأثير على سيولة البنوك تتمثل في مختلف امكانيات اللجوء الى معهد الاصدار، وشروط تعبئة هذه التسهيلات وكذا معدل الاحتياطي النقدي، كل ذلك لم يشهد اي تغيير ملحوظ سنة 1983. ووعيا من السلطات النقدية بما للمراقبة المباشرة من فعالية تجعلها كافية وحدها للتحكم في توزيع السلف فانها لم تر من اللائق تعزيز المراقبة الغير المباشرة حتى في الوقت الذي كانت تتميز فيه خزائن البنوك بفوائض واسعة بسبب ارتفاع النفقات العمومية.

غير ان السلطات المذكورة قامت بتوجيه فوائض السيولة البنكية بواسطة السوق النقدية، مما سمح باستعمال افضل للموارد وتبادل متزايد للسيولات فيما بين الوسطاء الماليين. وهكذا فقد استطاعت الخزينة ان تحصل وبشروط السوق على تسليفات بنكية هامة تفوق قيمتها مليارين من الدراهم، وذلك باصدارها ولاول مرة لاذينات قصيرة الاجل داخل السوق النقدية.

بلغت امكانيات التجاء البنوك الى معهد الاصدار في المتوسط 3.754 مليون درهم، اي بزيادة قدرها 107 ملايين او ما نسبته 3٪ فقط. وقد شهد هيكل تكوين هذه التسهيلات بعض التغيير. ذلك ان حصة الاتجاهات على سندات عمومية نزلت في ظرف سنة من 27,5٪ الى 24,5٪ بسبب تفضيل البنوك الاكتتاب في اذينات الخزينة في اطار السوق النقدية. اما سقف اعادة الخصم البالغ 720 مليون درهم، فلا زال يمثل من جهته 19٪ بينما اتسعت حصة التسهيلات الغير الخاضعة للسقف اذ انتقلت من 53,4 الى 56,5٪ وذلك بسبب ارتفاع امكانيات تعبئة القروض للتصدير من 1,5 الى 1,7 مليار درهم. اما الجمادة الخاصة «بالحبوب» فقد تم تخفيضها الى 150 مليون بالنسبة للنصف الاول من السنة ثم اعيد رفعها الى 300 مليون درهم خلال الجزء الثاني من السنة. واخيرا، فقد تقلصت امكانيات البنوك للالتجاء الى معهد الاصدار على شكل تسبيقات خاصة او بواسطة السوق النقدية وذلك بسبب الرخاء الذي اتسمت به خزائنها.

معدلات الفائدة

سعيا من السلطات النقدية الى تكيين معدلات الفائدة من القيام بدورها على الوجه الاكمل في تدعيم التوفير وتوزيعه فقد حرصت على ان تظفي على هذه المعدلات مرونة اكبر لتعبر ما امكن عن تطور الإسعار ومعدلات الصرف واسعار الفائدة المطبقة بالخارج. وهكذا، فقد تم القيام ببعض التعديلات خلال شهر مارس ثم شهر نونبر. ففيما يتعلق باسعار الفائدة الدائنة، فان المعدلات المطبقة بالنسبة للقروض البنكية المتوسطة الاجل زادت بنقطة، كما زادت المعدلات الخاصة بالقروض المضمونة من طرف الصندوق المغربي للصفقات بنسبة 0,5٪، بينما تم رفع الحد الاقصى للمعدل المحدد فيما يخص القروض القصيرة الاجل الغير القابلة للتعبئة من 12٪ الى 13٪. كما تم رفع المعدلات التي يطبقها فعلا القرض العقاري والفندقي بنقطتين فيما يتعلق بالنظام العام، كما زيد في المعدلات المطبقة من طرف الصندوق الوطني للقرض الفلاحي بنقطة الى نقطتين فيما يرجع للقروض القصيرة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاجل، وبذلك اصبحت هذه المعدلات تصل حسب تاريخ الاستحقاق نسبة 12٪ و 13٪ فيما يخص القروض المتوسطة الاجل التي تمنحها الصناديق الجهوية و 10٪ فيما يرجع للصناديق المحلية. اما فيما يتعلق بمعدلات الفائدة الدائنة، فقد تم تحديد مكافأة اموال العمال المغاربة بالخارج للودائع التي تمت ابتداء من شهر اكتوبر. واخيرا فقد اعيد النظر في بعض معدلات اعادة التمويل لدى معهد الاصدار في شهر مايو 1983 و يناير 1984 (1).

المؤسسات الموزعة للسلف

البنوك

مثلت البنوك الثمانية الكبرى سنة 1983 وكما كان الشان سنة 1982 ما يناهز 91٪ من مجموع الوضعيات المحاسبية للجهاز البنكي. غير ان هذا التركز القوي يشمل انخفاضا في حصة المؤسستين الاكبر اهمية والتي نزلت من 42٪ الى 41,2٪، وارتفاعا بنقطة في حصة البنوك الستة المتوسطة الحجم والتي انتقلت في ظرف سنة الى 49,7٪.

مبالغ الوضعيات في نهاية السنة
(الوضعيات المحاسبية الجديدة)

حجم الحصيلة بملايين الدراهم	عدد البنوك		مجموع الوضعيات		بالنسبة المائوية للمجموع	
	1982	1983	1982	1983	1982	1983
6 000 فاكثر	2	2	14 872	17 592	42,0	41,2
من 1 000 إلى 6 000	6	6	17 268	21 207	48,7	49,7
أقل من 1 000	7	7	3 307	3 859	9,3	9,1
المجموع	15	15	35 447	42 658	100,0	100,0

اتسعت الشبكة البنكية بافتتاح 28 شباكا، فوصل بذلك مجموع الشبابيك الى 671. ولا زال التوزيع الجغرافي لهذه الاخيرة يتسم بتركز على طول الساحل الاطلسي مع كثافة بالدار البيضاء التي لا زالت تتوفر على ما يقرب من ربع مجموع الوكالات وحصلت على نسبة 41٪ من الودائع.

التطور العام للموارد والاستخدامات

وصل مجموع الوضعيات المحاسبية للبنوك في 30 دجنبر 1983 الى 36.545 مليون درهم، فزاد بنسبة 23,1٪ عوضا عن 13,6٪ في السنة السابقة. وقد نتج هذا الارتفاع بصفة خاصة عن توسع الديون على الخزينة والقروض المقدمة للاقتصاد.

ويبين الجدول التالي حركة تطور اهم عمليات البنوك :

بملايين الدراهم	نهاية 1982	نهاية 1983	التغييرات بالنسبة المائوية
الاستخدامات			
الموجودات السائلة	417	434	+4,1
الديون على الخزينة	8 576	12 143	+41,6
منها محفظة السندات المتفاوضة	(8 220)	(11 466)	(+39,5)
الودائع من أجل الاستيراد	(279)	(537)	(+92,5)
ودائع أخرى	(77)	(140)	(+81,8)
القروض للاقتصاد	17 171	19 829	+15,5
التسليفات للمؤسسات المالية المتخصصة	689	392	-43,1
الرسوم بالمحفظة	1 867	2 595	+39,0
الموجودات الخارجية (2)	265	338	+27,6
التعفيرات	693	814	+17,5
المجموع	29 678	36 545	+23,1

بملايين الدراهم	نهاية 1982	نهاية 1983	التغييرات بالنسبة المائوية
الموارد			
الرسال والاحتياطيات	1 131	1 367	+20,9
المخصصات	405	500	+23,5
الودائع تحت الطلب	16 587	20 009	+20,6
منها : العمليات لاجل قصير جدا (2)	(62)	(22)	(-64,5)
الودائع لاجل	7 328	9 602	+31,0
الودائع من أجل الاستيراد	288	576	+100,0
الالتزامات الخارجية	217	303	+39,6
مساعدات معهد الاصدار (3)	2 876	3 051	+6,1
مساعدات المؤسسات المالية المتخصصة (سندات مودعة كضمانة)	98	76	-22,5
موارد مختلفة صافية	748	1 061	+41,8
المجموع	29 678	36 545	+23,1

(1) باستثناء الديون المترتبة على الخارج والمدرجة ضمن القروض الاقتصاد.

(2) يشمل مبلغ الودائع تحت الطلب وداع المؤسسات المالية المتخصصة وكذا التسليفات لاجل قصير جدا، والتي تقدمها هذه الاخيرة للبنوك في إطار السوق النقدية.

(3) ما في ذلك السندات المتوسطة الاجل التي تمر عن طريق البنك الوطني للانعاش الاقتصادي.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية 55 و 56 و 57.

الاستعمالات

تمثل القروض الموزعة(1) اهم ركن في استعمالات البنوك اي ما نسبته 55,3٪ من الاصول. وقد وصلت في نهاية دجنبر 1983 الى 20.221 مليون، مسجلة بذلك توسعا قدره 2.361 مليون او بمعدل 13,2٪ بدلا من 2.767 مليون او 18,3٪ في السنة السابقة. فبينما لم ترتفع القروض الغير الخاضعة للتأطير سوى بمبلغ 55 مليون او بنسبة 1,3٪ اذ وصلت الى 4.416 مليون، فان التطور المسجل هذه السنة نتج عن توسع قدره 2.306 ملايين او ما معدله 17,1٪ في القروض الخاضعة للتاطير والتي انتقل مجموعها الى 15.805 ملايين فمثل بذلك 78,2٪ من مجمل القروض البنكية عوضا عن 75,6٪ في نهاية السنة السالفة. وقد سجلت التسليفات القصيرة الاجل زيادة نسبتها 13,5٪ في حين ان القروض المتوسطة والطويلة المدى لم ترتفع سوى بمعدل 10,8٪، اي بنسق يقل بكثير عن نسبة زيادة الودائع. ومن ثم، فان البنوك لم تستطع مراعاة قاعدة المحفظة الدنيا للسندات الممثلة للقروض المتوسطة الاجل القابلة لاعادة الخصم الا عن طريق الاكتتاب في الاذينات التي اصدرتها المؤسسات المالية المتخصصة. وقد كانت بعض المؤسسات البنكية في حالة مخالفة للقاعدة المذكورة ابتداء من شهر ابريل حين تم رفع معامل استعمال المحفظة الدنيا من 4,5٪ الى 5,5٪ من الالتزامات. وابتداء من هذا الشهر ايضا، اصبح العديد من البنوك في حالة عدم مراعاة لقاعدة الاستعمال الاجباري في شكل قروض عقارية بعد ان تم رفع هذا الاخير من 1,5٪ الى 3٪ من مجموع التزامات البنوك.

بلغت الديون على الخزينة 12.143 مليون، فمثلت بذلك ثلث مجموع الاستخدامات بدلا من 28,9٪ سنة 1982. فقد وصلت المحفظة الدنيا للسندات العمومية الى 11.466 مليون، اي بتوسع قدره 3.246 مليون او بنسبة 39,5٪. وقد نتجت هذه الزيادة عن الاكتتاب بمبلغ 1.900 مليون في الاذينات التي اصدرتها الخزينة لاول مرة داخل السوق النقدية، كما نتجت عن توسع محفظة السندات العمومية بمقدار 1.346 مليون. وفي هذا الصدد، فقد قامت جل المؤسسات البنكية بمراعاة الحد الادنى الالزامي ونسبته 30٪ من الالتزامات.

وصل مجموع الرسوم بالمحفظة الى 2.595 مليون اي بزيادة قدرها 728 مليون او ما نسبته 39٪ وذلك بسبب اكتتابات البنوك في اصدارات المؤسسات المالية المتخصصة بمبالغ تعادل النقص الحاصل في النسبة الالزامية المتعلقة بالقروض المتوسطة الاجل. كما ان البنوك قامت في المجمل بتمويل نسبة 1,5٪ من التزاماتها في شكل اذينات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

واخيرا، ظلت الموجودات السائلة للبنوك تتمثل في محصلات صناديقها وحساباتها ببنك المغرب بما في ذلك الاحتياطي النقدي الذي ظلت نسبته محددة في 0,5٪ من الالتزامات. وقد وصلت الموجودات المذكورة الى 434 مليون، اي بتوسع نسبته 4,1٪.

الموارد

بلغت الودائع تحت الطلب ولاجل 30.187 مليون درهم اي ما نسبته 83٪ من الموارد البنكية، وزادت بذلك اجماليا بمقدار 5.984 مليون او بنسبة 24,7٪ بدلا من 2.796 مليون او 13,1٪ في السنة السابقة. وقد شمل هذا التطور كلا من الحسابات تحت الطلب والتي اتسعت بمعدل 20,6٪ والحسابات والاذينات لاجل استحقاق ثابت والتي ارتفعت بنسق اسرع اي بنسبة 31٪، فانتقلت بذلك حصتها ضمن مجموع الودائع من 30,3٪ الى 31,8٪ وضمن مجموع الموارد من 24,7٪ الى 26,3٪.

وفيما يتعلق بعامل السيولة المتمثل في الحاصل ما بين الاصول المتيسرة والممكنة التحقيق وبين الالتزامات تحت الطلب ولاجل قصير والمحدد منذ يونيو 1982 في نسبة 60٪، فقد بلغ بالمتوسط الشهري ما يناهز 71٪ فيما يخص مجموع الجهاز البنكي باستثناء مؤسستين اثنتين.

وصل مجموع رسال واحتياطيات البنوك الى 1.367 مليون، اي بزيادة قدرها 236 مليون او ما نسبته 20,9٪ وذلك على اثر الزيادات في الرسال التي قامت بها ثمان مؤسسات بمبلغ قدره 138 مليون. وعلى الرغم من هذه الزيادات، فقليلة هي البنوك التي راعت كليا وعلى مدار السنة كلها قاعدة معامل الملاءة الذي يحدد منذ يوليوز 1982 نسبة الحاصل بين الاصول الصافية والالتزامات تحت الطلب ولاجل في 5,25٪. ومن جهة اخرى لازالت البنوك خاضعة لمراعاة معامل تقسيم المخاطر الذي يحدد المبلغ الاقصى الممكن تسليفه لزبون واحد في نسبة 10٪ من الاموال الذاتية للبنك. واخيرا فقد تم في شهر يونيو رفع راس المال الادنى للبنوك الى 15 مليون درهم.

(1) ما في ذلك القروض الممنوحة للمؤسسات المالية المتخصصة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المؤسسات المالية المتخصصة

التطور العام للموارد والاستخدامات

بلغت الحصيلة المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة الخمس وهي صندوق الايداع والتدبير والبنك الوطني للانماء الاقتصادي، والصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري والفندقي والصندوق المغربي للصفقات، بلغت في نهاية سنة 1983 ما قدره 15.221

بملايين الدراهم	نهاية 1982	نهاية 1983	التغيرات	
			المبلغ	%
الاستخدامات				
ديون على الخزينة	1 726	1 827	101	5,9
ديون على البنوك	302	557	255	*84,4
قروض للاقتصاد	9 283	10 519	1 236	13,3
قروض للجماعات العمومية	387	418	31	8,0
محفظة السندات	741	899	158	21,3
استعمالات أخرى	315	351	36	11,4
استعمالات عطلة صافية	412	650	238	57,8
المجموع	13 166	15 221	2 055	15,6

بملايين الدراهم	نهاية 1982	نهاية 1983	التغيرات	
			المبلغ	%
الموارد				
الأموال الذاتية	1 104	1 087	17-	1,5-
مساعدات الدولة	399	424	25	6,3
اقتراضات خارجية	2 990	3 684	694	23,2
اقتراضات داخلية	2 941	3 571	630	21,4
منها :				
- سندات إلزامية وأذينات	2 251	3 179	928	41,2
- قروض وتسبيقات البنوك	690	392	298-	43,2-
ودائع لاجل قصير	4 609	5 659	1 050	22,8
مساعدات معهد الاصدار	1 123	796	327-	29,1-
المجموع	13 166	15 221	2 055	15,6

مليون، فزادت بمقدار 2.055 مليون او بنسبة 15,6٪ عوضا عن 1.997 مليون او 17,9٪ في السنة السابقة. وهي تعادل بذلك 41,7٪ من الحصيلة المجمعة للبنوك بدلا من 44,4٪ سنة 1982.

الموارد

يتجلى من خلال تحليل الجدول الوارد اعلاه والذي يبين تطور حصيلة المؤسسات المالية المتخصصة بان الموارد الجديدة التي جمعتها هذه المؤسسات كانت بصفة رئيسية من اصل داخلي على الرغم من انخفاض الالتجاءات الى البنوك والى معهد الاصدار، كما تاتي ايضا ولكن بدرجة اقل من الموارد الخارجية (1).

ذلك ان الودائع انتقلت الى 5.659 مليون، فسجلت سبقا قدره 1.050 مليون او ما نسبته 22,8٪ بدلا من 642 مليون او 16,2٪ في السنة السابقة، ومثلت بذلك 37,2٪ من مجموع الموارد. وقد كانت هذه الودائع تتركز بنسبة تناهز 90٪ لدى صندوق الايداع والتدبير حيث تشكل 86,4٪ من مجموع خصومه، كما تمثل 14,7٪ من تمويل الصندوق الوطني للقرض الفلاحي الذي تلقى 554 مليون، وادرجت بمبالغ ضئيلة ضمن حصيلة البنك الوطني للانماء الاقتصادي والصندوق المغربي للصفقات.

وعلى النقيض من ذلك، فان توسع الاقتراضات الداخلية كان اقل اهمية اذ بلغ 630 مليون او ما نسبته 21,4٪. ولذلك، فانها لم تمثل سوى 23,5٪ من مجموع الموارد اي ما قدره 3.571 مليون. والواقع ان البنوك قدمت ما قدره 726 مليون منها 129 مليون في شكل اكتتابات في اذينات لمدة سنة صادرة عن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، و 597 مليون في اذينات لمدة خمس سنوات صادرة عن البنك الوطني للانماء الاقتصادي والقرض العقاري والفندقي وذلك طبقا للقاعدة التي تخضع لها البنوك خصوصا فيما يتعلق بالمحفظة الدنيا للسندات المتوسطة الاجل. وفي نفس الوقت، فقد قامت البنوك بتخفيض القروض والتسبيقات التي تمنحها المؤسسات المالية بمقدار 298 مليون. واخيرا، حصلت هذه الاخيرة على ما قدره 202 مليون من الدراهم في اطار السوق المالية وذلك من لدن شركات التامين.

اما فيما يخص الاقتراضات الخارجية، فبعد ان كان حجمها الجاري قد انخفض في السنة السابقة، فقد ارتفع هذه السنة بمبلغ 694 مليون او بنسبة 23,2٪. فقد وصلت هذه الاقتراضات الى 3.684 مليون فمثلت 24,2٪ من مجموع الموارد بدلا من 22,7٪ في نهاية السنة المنصرمة. وقد نتج هذا التطور بصفة اساسية عن ارتفاع قدره 540 مليون في التسليفات المحصل عليها من طرف الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والذي حقق بذلك 44٪ من تمويله. اما زيادة الاقتراضات الخارجية بالنسبة للبنك الوطني للانماء الاقتصادي والقرض العقاري والفندقي، فقد كانت منحصرة على التوالي في 103 ملايين و 52 مليون.

وبالمقابل، فقد تقلصت حصة التمويلات المقدمة لهذه المؤسسات من لدن معهد الاصدار اذ نزلت الى 327 مليون او ما نسبته 29,1٪، مما يرجع السبب فيه على الخصوص

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 52.

الى تسديد التسبيقات التي قدمت للصندوق الوطني للقرض الفلاحي فيما قبل.

اما فيما يخص الاموال الذاتية، فقد بلغت في المجموع 1.087 مليون، فلم تشهد اي تغيير ملحوظ من سنة لاخرى.

الاستخدامات

خصصت المؤسسات المالية المتخصصة كما كان الشأن من قبل نسبة 70٪ من مواردها الى القروض المقدمة للاقتصاد. وبذلك فان هيكل تكوين استخداماتها لم يعرف اي تغيير يذكر من سنة لاخرى.

فقد وصلت القروض التي قدمتها المؤسسات المالية للاقتصاد الى 10.519 مليون درهم عند نهاية سنة 1983، اي بزيادة قدرها 1.236 مليون او ما معدله 13,3٪ عوضا عن 1.194 مليون او 14,8٪ في السنة السابقة. وقد نتج هذا التطور بصفة اساسية عن زيادة التسليفات التي منحها القرض العقاري والفندقي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي على التوالي بمبلغ 614 و 544 مليون.

ووصلت الديون على الخزينة الى 1.827 مليون مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 101 مليون او ما نسبته 5,9٪ ومثلت 12٪ من مجموع استخدامات المؤسسات المالية المتخصصة. فقد اتسعت التسهيلات التي قدمها صندوق الايداع والتدبير بما قدره 304 ملايين، وبذلك وصل حجم تسبيقاته للخزينة الى 1.967 مليون او ما يناهز 30٪ من اصوله. اما ديون الصندوق الوطني للقرض الفلاحي فقد انخفضت بمبلغ 200 مليون.

وفيما يخص الاستخدامات الاخرى، فقد ارتفعت اجماليا من نهاية سنة لاخرى بمقدار 718 مليون او بنسبة الثلث وذلك خصوصا اثر توسع قدره 255 مليون في القروض الممنوحة للبنوك وزيادة بمبلغ 158 مليون في المساهمات والتوظيفات، وارتفاع قدره 238 مليون في باقي الاستخدامات المختلفة الاخرى.

توزيع السلف

وصل مجموع القروض الموزعة عند نهاية دجنبر 1983 من طرف بنك المغرب والبنوك التجارية والمؤسسات المالية المتخصصة الى 31.554 مليون درهم، اي بزيادة قدرها 4.290 مليون او بنسبة 15,7٪ بدلا من 3.966 مليون او 17٪ في السنة السابقة.

ويبين الجدول التالي توزيع هذه القروض خلال الثلاث سنوات الاخيرة حسب مصدرها وكيفية تمويلها ومدتها :

بملايين الدراهم	نهاية 1981	نهاية 1982	نهاية 1983
حسب مصدر توزيعها			
معهد الاصدار	541	810	1 206
بنوك الودائع	*14 667	*17 171	19 829
المؤسسات المالية المتخصصة	8 090	9 283	10 519
	23 298	27 264	31 554
حسب تمويلها			
معهد الاصدار	3 152	4 250	4 322
بنوك الودائع (1)	*13 671	*16 122	19 481
المؤسسات المالية المتخصصة	6 475	6 892	7 751
	23 298	27 264	31 545
حسب مدتها			
لاجل قصير	14 677	17 064	20 012
معهد الاصدار	541	810	1 206
بنوك الودائع	*13 010	15 129	17 567
المؤسسات المالية المتخصصة	1 126	1 128	1 239
لاجل متوسط وطويل	8 621	10 197	11 542
بنوك الودائع	*1 657	*2 042	2 262
المؤسسات المالية المتخصصة	6 964	8 155	9 280
	23 298	27 264	31 554

* إن الارقام المتعلقة بالبنوك مأخوذة من الوضعية الحسابية الجديدة.

(1) اما في ذلك التسليفات المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة في شكل اكتتابات إلزامية في الاذينات.

حسب مصدر التوزيع

وصلت القروض الموزعة من طرف البنوك باستثناء التسليفات الممنوحة للمؤسسات المالية المتخصصة عند نهاية دجنبر 1983 الى 19.829 مليون، فمثلت مرة اخرى ما يناهز

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

63٪ من التمويل الكلي للاقتصاد، وسجلت زيادة قدرها 2.658 مليون او ما نسبته 15,5٪ (1).

اما التسليفات المقدمة من طرف المؤسسات المالية المتخصصة فقد بلغت 10.519 مليون، فلم تزد سوى بمقدار 1.236 مليون او بمعدل 13,3٪. ومن ثم، فان حصتها ضمن التمويل الكلي انخفضت بعض الشيء اذ نزلت من 34٪ الى 33,3٪.

ووصلت القروض الاخرى للاقتصاد الى 1.206 ملايين، وتمثل التدخلات المباشرة لبنك المغرب والتي اتسعت بشكل ملموس اي بنسبة تناهز 50٪، فارتفعت بذلك حصتها من 3٪ الى 3,8٪.

حسب التمويل

وعلى العكس من ذلك، فالتوزيع حسب التمويل يبين بان القروض التي قدمتها البنوك وصلت في المجموع الى 19.487 مليون فزادت بشكل اكثر بروزا اي بمقدار 3.359 مليون او بمعدل 20,8٪ وبذلك تكون قد مثلت ما يزيد على 98٪ من القروض التي قدمتها لزبنائها بدلا من حوالي 94٪ في السنة السابقة.

كما ان التسليفات التي تحملت تمويلها المؤسسات المالية المتخصصة بلغت 7.751 مليون، فارتفعت بما قدره 859 مليون او بنسبة 12,5٪، ومثلت ما يناهز 74٪ من التسهيلات التي منحتها عوضا عن ما يقرب من 75٪ في السنة السالفة.

وصل حجم التسهيلات المقدمة من طرف بنك المغرب بجميع انواعها الى 4.322 مليون اي بزيادة انحصرت في 72 مليون فقط، مما يعزى الى قلة التجاء كل من البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة التي نمت موارد تمويلها. ومن ثم، فان تسليفات معهد الاصدار مولت ما نسبته 13,7٪ عوضا عن 15,6٪ من مجموع القروض الموزعة.

حسب المدة

يوضح توزيع القروض حسب المدة تخصص مجموعتي المؤسسات الموزعة ويؤكد هيمنة التسليفات البنكية فيما يخص الاجل القصير وهيمنة المؤسسات المالية المتخصصة فيما يتعلق بالمدى المتوسط والطويل. وتصل النسب في هذا الصدد على التوالي الى 88٪ و80٪ تقريبا. ومن جهة اخرى، بلغت القروض القصيرة الاجل 20.012 مليون فاتسعت بمقدار 2.945 مليون او بنسبة 17,3٪ بدلا من 2.390 مليون او 16,3٪ في السنة السابقة، كما انتقلت حصتها ضمن مجموع القروض من 62,6٪ الى 63,4٪. وعلى النقيض من ذلك، بلغت التسليفات لاجل متوسط وطويل 11.542 مليون اي ما يمثل 36,6٪ من مجموع القروض، فلم تزد سوى بمقدار 1.345 مليون او بمعدل 13,2٪ بدلا من 1.576 مليون او 18,3٪ عند نهاية السنة المنصرمة.

حسب قطاعات النشاط

لازال التعرف على توزيع القروض حسب قطاعات النشاط يتم خلال التصريحات التي تبعث بها البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة للمصلحة المركزية للمخاطر فيما يتعلق بالقروض التي تفوق قيمتها 100.000 درهم. ولاجل ذلك، فان التسليفات التي تم احصاؤها تمثل توالياً 76,5٪ و 53,9٪ من القروض الموزعة من طرف هاتين الفئتين من المؤسسات.

وفي المجموع، وصل حجم القروض المصرح بها عند نهاية سنة 1983 ما قدره 20.843 مليون، اي بزيادة يفوق معدلها 18٪.

يبين توزيع القروض حسب القطاعات الاقتصادية كما هو وارد في جدول ص 102 اهمية القروض الممنوحة للقطاعين الثاني والثالث واللذين استفادا هذه السنة على التوالي من 49,8٪ و 39,5٪ من مجموع القروض التي منحتها البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة. اما التسليفات المقدمة للفلاحة والصيد البحري والتي لا يصرح الا بالقليل منها نظرا للحد الادنى المقبول عند التصريح، فقد زادت بمبلغ 505 ملايين او بنسبة 29,3٪ خصوصا بسبب توسع التسليفات الممنوحة «للزراعات» بمقدار 426 مليون او بمعدل 63,3٪.

وزادت القروض المقدمة للمعادن والصناعة بما قدره 1.683 مليون او بنسبة 19,3٪ خصوصا بسبب التسليفات الممنوحة للمعادن والتي انتقلت من 691 الى 1.226 مليون اي بارتفاع نسبته 77,4٪، وكذا الى معدات البناء والى البناء والاشغال العمومية والصناعات الكيماوية والتي اتسعت قروضها بشكل ملموس. وعلى العكس من ذلك، فان التسليفات من اجل التنقيب عن النفط وتصفيته تقلصت بصفة ملحوظة.

سجلت التسبيقات لفائدة الخدمات وغيرها نموا توسعا بسيطا نسبيا تناهز نسبته 14٪. وقد شملت الزيادات الاكبر اهمية كلا من العقار والخدمات المختلفة.

(1) يرجع للملحق الإحصائي رقم 61.

توازن الخزائن البنكية

تميزت خزائن البنوك سنة 1983 برخاء يعزى الى الاداءات التي قامت بها الدولة والتي كان لها اثر توسعي عوض بل فاق الاثر التضييقي الذي احدثه توسع العملة الإئتمانية وخروج العملات الاجنبية.

بملايين الدراهم

قطاعات النشاط	نهاية 1982	نهاية 1983	التغيرات بالنسبة المائوية
الفلاحة والصيد	**1 723**	**2 228**	**29,3**
منها :			
- الزراعات	673	1 099	63,3
- الانشطة الملحقة بالفلاحة	677	697	3,0
- الصيد	216	238	10,2
- أنشطة فلاحية أخرى	157	194	23,6
المعادن والصناعة	**8 706**	**10 389**	**19,3**
- الطاقة	879	772	12,2–
- امها النفط والوقود)	(698)	(411)	(14,1–)
- المعادن	691	1 226	77,4
- مواد البناء، المباني والاشغال العمومية	1 228	1 642	33,7
- الصناعات الميكانيكية	1 228	1 327	8,1
- الصناعات الكيماوية	773	955	23,5
- الصناعات الغذائية	1 584	1 866	17,8
- صناعات النسيج	1 440	1 661	15,3
- صناعات مختلفة	883	940	6,5
الخدمات وغيرها	**7 222**	**8 226**	**13,9**
- التجارة	3 013	3 317	10,1
(تجارة الجملة للمواد الفلاحية والغذائية)	(877)	(1 060)	(20,9)
(تجارة الجملة للمواد الاولية)	(1 099)	(1 083)	(1,5–)
(تجارة النسيج)	(200)	(235)	(13,0)
- وسطاء التجارة والصناعة	148	145	2,0–
- النقل وما يلحق به	1 018	1 063	4,4
(النقل البحري)	(678)	(647)	(4,6–)
- الفنادق	231	253	9,5
- أشغال عقارية	741	926	25,0
- أنشطة مالية (شركات القروض للاستهلاك وكراء الاستعمال وشركات المساهمة)	1 232	1 339	8,7
- عناصر مختلفة	839	1 183	41,0
المجموع	**17 651**	**20 843**	**18,1**
منها :			
- القروض لاجل قصير	11 934	14 238	19,3
- القروض لاجل متوسط وطويل	5 717	6 605	15,5

وهكذا، فقد قامت البنوك بتوسيع حجم نشاطاتها بشكل ملموس، وخفضت في نفس الوقت بنسبة 8٪ من التجاءاتها لمعهد الاصدار حيث نزلت هذه الاخيرة الى 2.654 مليون درهم بالمتوسط الشهري، فلم تستعمل بذلك سوى 71,6٪ من الامكانيات الاجمالية المفتوحة لها عوضا عن 78٪ في السنة الماضية، وحصلت بذلك على نسبة 8,5٪ من مواردها بدلا من 10,7٪ سنة 1982.

وقد سجلت التجاءات البنوك الى السوق النقدية انخفاضا ايضا. وبذلك تعزز صافي وضعيتها بشكل ملموس كمؤسسات مقرضة تجاه المؤسسات المالية المتخصصة. واخيرا، استطاعت البنوك ان تكتتب باكثر من مليارين من الدراهم في الاصدارات التي قامت بها الخزينة لاول مرة داخل السوق النقدية.

العوامل التي تؤثر على السيولة البنكية

عرفت الخزائن البنكية رخاء ملحوظا خلال الخمسة اشهر الاولى من السنة، ثم اخذت تتدهور نسبيا خلال الفترة المتراوحة ما بين يونيو وشتنبر قبل ان تعود الى الرخاء ابتداء من اكتوبر.

ويبين الجدول التالي مدى تأثير مختلف العوامل على السيولة البنكية :

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التغيرات المجمعة منذ بداية السنة*	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر
عملة «البنك المركزي»	– 220	– 686	– 1 378	– 1 709
منها :				
ـ الاوراق والقطع البنكية المتداولة	(+ 134)	(– 480)	(– 1 362)	(– 1 576)
ـ حسابات البنوك والخزينة	(– 57)	(– 19)	(+ 101)	(– 52)
الموجودات الصافية من احتياطيات الصرف لدى معهد الاصدار	– 894	– 1 072	– 779	– 798
ديون معهد الاصدار على الخزينة	+ 2 087	+ 2 482	+ 1 948	+ 2 557
تسليفات معهد الاصدار للمؤسسات المالية المتخصصة ولمختلف المدينين	– 191	– 5	– 388	+ 20
عوامل أخرى	– 243	– 388	+ 104	– 245
المجموع	+ 539	+ 331	– 493	– 175
إلتجاءات البنوك لمعهد الاصدار	– 539	– 331	+ 493	+ 175

* تعبر علامات الجمع عن أثر توسعي على السيولة، وعلامات الطرح عن أثر تضييقي.

ظلت خزائن البنوك تسجل فوائض واسعة الى غاية شهر مايو نتيجة لتعزيز اداءات الدولة مما تبلور في ارتفاع جد محسوس للالتجاءات الخزينة لمعهد الاصدار. وفيما بعد، فقد كان لتوسيع تداول العملة الائتمانية اولا ثم خروج العملات الاجنبية ثانيا تاثير غير ملائم على السيولات البنكية وذلك ما بين يونيو وشتنبر. وقد اعيد تكوين السيولات المذكورة في اكتوبر ونونبر بموازاة اداءات الادارة قبل ان تتدهور من جديد في دجنبر بسبب تضخم الطلب على الاوراق النقدية وتقلص التجاءات الخزينة لبنك المغرب.

اعادة التمويل لدى بنك المغرب

لقد قامت البنوك سنة 1983 بتخفيض التجاءاتها لمعهد الاصدار كما يتجلى ذلك خلال الجدول التالي :

(في نهاية الاشهر وبملايين الدراهم)

النصف الاول من السنة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو
1982	2 672	2 551	2 323	2 443	2 027	2 259
1983	2 218	2 025	2 337	2 398	2 162	2 545
النصف الثاني من السنة	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
1982	2 896	3 643	4 261	3 582	2 977	2 876
1983	2 807	3 312	3 369	3 107	2 513	3 051

بلغت الالتجاءات الفعلية للبنوك على اساس المتوسط في نهاية الاشهر 2.654 مليون درهم من اصل تسهيلات مفتوحة قدرها 3.627 مليون درهم. وهكذا تكون التجاءات البنوك قد انخفضت بمعدل 10,2٪. فقد شملت التسبيقات الخاصة 34 مليون درهم في المتوسط بدلا من 113 مليون سنة 1982، ولم تكن مستعملة بشكل واضح سوى في نهاية يونيو حيث بلغت 106 ملايين درهم.

وقد شمل التطور المذكور النصف الاول من السنة اكثر مما شمل النصف الثاني منها. فخلال الستة اشهر الاولى اي خلال الفترة الاعتيادية لتوسع الخزائن البنكية، وصلت تسليفات بنك المغرب للبنوك الى 2.281 مليون درهم بالمتوسط الشهري عوضا عن 2.379 مليون خلال الفترة المقابلة من السنة السالفة. وخلال النصف الثاني من السنة انتقل حجم التسليفات المذكورة الى 3.027 مليون درهم، بينما كان قد بلغ 3.372 مليون خلال نفس الفترة من السنة الفارطة. وقد اسفر تحسن الخزائن البنكية عن تقلص ملحوظ لمعدل الالتجاءات الفعلية* بالمقارنة مع الترخيصات سواء خلال النصف الاول من السنة حيث نزل في ظرف سنة من 70,3٪ الى 67,4٪ ام خلال الجزء الثاني من السنة حيث بلغ 76٪ بدلا من 85,4٪.

ويعبر هيكل تكوين التجاءات البنوك بوجه خاص على التدخل الانتقائي للسلطات النقدية لفائدة القطاعات ذات الاولوية. وقد تغير الهيكل المذكور اذ انتقلت حصة التسهيلات الممنوحة خارج السقف من 52,2٪ سنة 1982 الى 62,1٪ سنة 1983. وبالمقابل، تقلصت حصة السندات العمومية حيث نزلت من 23,9٪ الى 22٪ كما انخفضت حصة سقف اعادة الخصم من 18,3٪ الى 10,9٪. وهكذا، ونظرا لشروط التعبئة الملائمة جدا والممنوحة للديون المترتبة على الخارج بصفة رئيسية وقروض التمويل المسبق بدرجة اقل، فقد مثلت مانسبته 56,4٪ بدلا من 46,3٪ سنة 1982، اي الجزء الاكبر من السندات المقدمة لاعادة الخصم. اما الجدادة الخاصة «بالحبوب» فبلغت 133 مليون، فلم تستعمل سوى بمعدل 59٪. ووصلت التسبيقات التي منحها بنك المغرب داخل السوق النقدية بالمتوسط الشهري الى 121 مليون درهم، فظلت بذلك محدودة الاهمية اذ لم تمثل سوى 4,5٪ من مجموع الالتجاءات. ومن ثم، فان التاثير على السيولة لم يكن ملزما بل كان ملائما للبنوك حيث سمح لها ليس فقط بتخفيض حجم التجاءاتها وانما ايضا وبالاخص بان تحصل على التمويل بشروط جد ملائمة.

السوق النقدية

لقد كانت السوق النقدية في الماضي مخصصة لتبادل السيولات فيما بين البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة، ثم اصبح يتدخل بها بنك المغرب منذ 1981. وقد تاكدت اهمية هذا السوق سنة 1983 بدخول الخزينة العمومية لها. ذلك ان هذه الاخيرة قامت بتعبئة ما يزيد على مليارين من الدراهم لصالحها بواسطة اصدار اذينات تم الاكتتاب في الجزء الاكبر منها من طرف البنوك. فالمؤسسات البنكية التي كانت تتوفر على سيولات واسعة من جراء الاداءات العمومية استطاعت توظيف فوائضها بشروط امتيازية بفضل السوق النقدية التي لعبت بذلك دورا اكثر فعالية فيما يخص الاستعمال الامثل للموارد. وبموازاة ذلك، فان المبادلات بين البنوك انخفضت من 234 مليون درهم بالمتوسط الشهري سنة 1982 الى 175 مليون سنة 1983، بينما انتقل صافي القروض التي قدمتها البنوك للمؤسسات المالية المتخصصة من 78 الى 174 مليون. وقد انخفض سعر الفائدة بالسوق اذ بلغ بالمتوسط اليومي 8,20٪ بدلا من 9,5٪ في السنة السابقة، كما كانت معدلات نهاية الاشهر تتراوح بين 5٪ كحد ادنى و 12٪ كحد اقصى، في نظير 5,5٪ و 14,50٪ خلال سنة 1982. وقد نتج هذا الاتجاه نحو الانخفاض عن التوسع الذي ميز خزائن البنوك سنة 1983، وتجلى ايضا على مستوى معدلات تدخل بنك المغرب والتي نزلت بالمتوسط من 11٪ الى 8.6٪ وذلك عن مبالغ وصلت في المتوسط الى 121 مليون درهم، اي بانخفاض طفيف بالمقارنة مع سنة 1982.

التوفير والاستثمارات

بلغ الناتج الداخلي الاجمالي بالاسعار الجارية 94.589 مليون درهم، فلم يزد سوى بنسبة 5٪ فقط. وتشمل هذه الزيادة نموا بمعدل 2,2٪ بدلا من 6,8٪ في السنة السابقة وارتفاعا في الاسعار بنسبة محدودة لم تتجاوز 2,7٪. وفي نفس الوقت، فان عجز الحساب الجاري لميزان الاداءات والذي امكن تقليصه بشكل ملحوظ، قد اسفر عن انخفاض بما يفوق 35٪ في الحاجيات من الموارد الخارجية والتي نزلت الى 7.698 مليون. وفي هذه الظروف، فان مجموع الموارد المتيسرة فوق التراب الوطني وصل الى 102.287 مليون اي بزيادة نسبتها 0,3٪ عوضا عن 16,9٪ سنة 1982. وبالمقابل، فقد تباطأت النفقة الوطنية من سنة لاخرى اذ بلغ الاستهلاك الخصوصي والعمومي 82.827 مليون، فلم يزد سوى بمعدل 2,2٪، بينما وصلت الاستثمارات الى 19.460 مليون، وانخفضت بنسبة 7,2٪ مما يعزى بصفة رئيسية الى تقلص في المخزونات قدره 1.245 مليون.

لقد تم تقدير التكوين الاجمالي للرسال الثابت بمبلغ 20.705 ملايين فلم يتغير كثير، غير ان تمويله شهد تغيرات واسعة. وهكذا، فان التوفير الداخلي الذي كان يعدل الفرق بين الناتج الداخلي الاجمالي والاستهلاك، بلغ 11.762 مليون، اي بزيادة معدلها 29,8٪. ومثل 12,4٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 10,1٪ سنة 1982. اما فيما يتعلق بالمداخيل الخارجية الصافية، فقد انتقلت من 481 مليون الى 859 مليون مسجلة بذلك ارتفاعا ملموسا يعزى في نفس الوقت الى زيادة تحويلات العمال وانخفاض التحويلات والتحملات برسم فوائد الدين الخارجي. وفي المجموع، انتقل مجموع التوفير الوطني الاجمالي 9.543 مليون الى 12.621 مليون اي بتوسع نسبته 32,2٪.

وفي هذه الظروف، فان حاجة التمويل وصلت الى 6.839 مليون، فعرفت بذلك تقلصا قويا بمعدل 40,1٪ بالمقارنة مع السنة السابقة حيث كانت قد بلغت 11.426 مليون. وبذلك لم تعد تمثل سوى 7,2٪ من الناتج الداخلي الاجمالي بدلا من 12,7٪ في السنة الفارطة.

وفي المجموع، فقد تمت تغطية التكوين الاجمالي للرسال الثابت في حدود 61٪ بدلا من 45,3٪ سنة 1982 بواسطة التوفير الوطني، وتم تمويل الجزء الاكبر من الباقي عن طريق رؤوس الاموال الاجنبية، وبدرجة اقل باقتطاع من احتياطيات الصرف (1).

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين رقم 6 و 7.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ان الاحصائيات المتيسرة فيما يتعلق بالمحاسبة الوطنية لا تزود مباشرة بالمعطيات الخاصة بالتوفير الداخلي الذي يحسب كحاصل الفرق بين الناتج والاستهلاك، وبالتوفير الخارجي الذي قد يختلف مبلغه عن حركات رؤوس الاموال المسجلة بميزان الاداءات. ولذلك، لا يجرى احصاء بعض العناصر المكونة للتوفير السائل او القصير الاجل وكذا بعض الاستعمالات المتمثلة في الاكتتابات في الاصدارات لاجل متوسط وطويل وفي زيادات راس مال الشركات. وفي هذا الصدد، تجدر الاشارة الى وجود خطر الاستعمال المزدوج نظرا لعدم توفر جدول للعمليات المالية والذي يعتبر اعداده واصداره من المرغوب فيه جدا.

التوفير السائل والسوق المالية

ان التوفير السائل او القصير الاجل الذي يشمل مجموع الاصول التي توجد بحوزة المؤسسات والخواص والسهلة التعبئة دون التعرض لخسارة في الرسمال اتسع سنة 1983 بنسبة اكبر بالمقارنة مع نمو السيولات الكلية للاقتصاد بفضل زيادة شبه العملة التي كانت في 31 دجنبر 1983 تمثل 21,3٪ منه بدلا من 18,8٪ في السنة السابقة.

اما التوفير الطويل المدى والذي يجري جمعه داخل السوق المالية وبصفة ثانوية جدا بواسطة بورصة الدار البيضاء، فقد تقلص من جهته بالمقارنة مع المستوى المرتفع الذي سجل سنة 1982 كما استفادت منه الخزينة بنسبة اعلى.

التوفير السائل او القصير الاجل

بلغ الحجم الجاري لتكوين التوفير السائل او القصير الاجل 11.623 مليون عند نهاية 1983، اي ما يمثل 24,3٪ من سيولات الاقتصاد بدلا من 22٪ في السنة السابقة. وقد وصل مقداره السنوي الى 2.681 مليون درهم، فتضاعف من سنة لاخرى. ويعزى هذا التطور في آن واحد الى الارتفاع القوي الذي عرفته الموجودات لاجل الموكولة للبنوك وكذا الى اعادة اقرار نظام الودائع من اجل الاستيراد ابتداء من شهر مايو فيما يخص عددا كبيرا من المنتوجات. ويعزى التطور المذكور بدرجة اقل الى التوسع الخفيف الذي سجل على مستوى حسابات الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي وصندوق التوفير الوطني. وكذا الى الاكتتابات الصافية التي قام بها الجمهور في اذينات الخزينة لمدة 6 اشهر على صيغ.

ويبين الجدول التالي توزيع مختلف العناصر المكونة للتوفير السائل او القصير الاجل:

تغيرات بالنسبة 1982 1983	1983	1982	1981	1980	تتبع في نهاية دجنبر ملايين الدراهم
+ 2 274	9 602	7 328	5 872	4 649	ودائع تحت الطلب
+ 288	576	288	707	864	الودائع من أجل الاستيراد
+ 29	467	438	383	365	الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي
+ 74	626	552	482	430	الودائع لدى صندوق التوفير الوطني
+ 16	352	336	186	183	أذينات الخزينة لمدة 6 أشهر على صيغ
+ 2 681	11 623	8 942	7 630	6 491	المجموع
–	+ 30,0	+ 17,2	+ 17,5	+ 24,1	معدل الزيادة
–	+ 27,7	+ 25,0	+ 23,0	+ 25,6	معدل الزيادة مع استثناء الودائع من أجل الاستيراد

الودائع شبه النقدية لدى البنوك

عرفت الودائع شبه النقدية توسعا قدره 2.562 مليون او ما نسبته 33,6٪. وضمن هذه الزيادة الكلية تمثل الودائع من أجل الاستيراد التي اعيد اقرارها في شهر مايو 288 مليون اي ضعف مبلغ السنة الفارطة. اما الحسابات لاجل لدى البنوك واذينات الصندوق التي اصدرتها هذه الاخيرة، فقد سجلت من جهتها توسعا ملحوظا قدره 2.274 مليون او ما معدله 31٪ بدلا من 24,8٪ سنة 1982، اي بنسبة اعلى من معدل زيادة الودائع تحت الطلب. وعلى الرغم من كون مكافآتها لم تشهد اي ارتفاع منذ شهر ابريل 1982، فان مردودها كان ايجابيا بالاسعار الثابتة لاول مرة منذ عدة سنوات وذلك لكون ارتفاع الاسعار كان ضعيفا.

الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي

ان الودائع تحت الطلب والحسابات على دفاتر ولاجل والموكولة من طرف المؤسسات والخواص للصندوق الوطني للقرض الفلاحي وصلت في المجموع الى 467 مليون درهم في 31 دجنبر مسجلة بذلك توسعا قدره 29 مليون او ما نسبته 6,6٪.

الودائع لدى صندوق التوفير الوطني

بلغت ارصدة الحسابات المفتوحة لدى صندوق التوفير الوطني 626 مليون فزادت بمقدار 74 مليون او بمعدل 13,4٪ اي بنسق اقل بالمقارنة مع سنة 1982. غير ان الايداع المتوسط على الدفتر الواحد انتقل من 953 الى 1.166 درهم.

اذينات الخزينة لاجل قصير

لم يعرف الحجم الجاري لاذينات الخزينة لمدة 6 اشهر على صيغ الموجهة للجمهور سوى زيادة محدودة من سنة لاخرى قدرها 16 مليون. ذلك ان الاكتتابات الجديدة بلغت 784 مليون، ووصلت التسديدات بالمقابل الى 768 مليون.

السوق المالية وبورصة القيم

ان الاموال المحصل عليها داخل سوق الرسمال الطويلة الاجل بواسطة اصدار سندات الزام للدولة او مضمونة من طرف الدولة، وكذا عن طريق تكوين شركات او زيادة في راسمالها، ان هذه الاموال التي كانت قد وصلت في السنة السابقة مستوى استثنائيا قدره 5.007 ملايين بلغت هذه السنة 3.404 ملايين درهم. وقد اتسع التوفير الذي تم تجميعه لصالح الخزينة بشكل قوي اذ بلغ 1.275 مليون، كما وصل التوفير الذي استفاد من ضمانة الدولة الى 876 مليون، اي ما يعادل تقريبا مبلغ السنة الماضية. اما عمليات تكوين الشركات والزيادة في راسمالها، فقد جلبت هذه السنة 1.253 مليون عوضا عن 3.466 مليون سنة 1982.

الاكتتابات الاجمالية لاجل متوسط وطويل (1)

ملايين الدراهم	1979	1980	1981	1982	1983
اذينات الدولة لمدة 5 سنوات (2)	19	–	32	26	270
سندات الالزام واذينات الدولة لاجل طويل (2)	549	661	578	645	1 005
(منها سندات الالزام لمدة 15 سنة)	(390)	(521)	(443)	(503)	(820)
اصدارات شبه عمومية مضمونة من طرف الدولة	513	595	830	870	876
إصدارات الشركات (3)	573	262	1 553	3 466	1 253
المجموع	1 654	1 518	2 993	5 007	3 404
معدل التغيير	49,3–	8,2–	97,2+	67,3+	32,0–

(1) نظرا لعدم توفر معلومات الاحصائية حول التسديدات الخاصة ببعض الاصدارات، فانه لايمكن تحديد المبلغ الكلي للاكتتابات الصافية.
(2) باستثناء الاذينات وسندات الالزام المكتتب فيها من طرف البنوك والقرض الشعبي.
(3) زيادات رسمال وتكوين الشركات ما في ذلك الشركات التي لم تكن موضع إصدار قيم منقولة

وفيما يتعلق بنشاط بورصة الدار البيضاء والتي ما فتئت تتميز بتدهور مستمر منذ سنة 1979، فقد شهد بعض الانتعاش بفضل اجراءات الاعفاء التي نص عليها قانون المالية لسنة 1983.

الاصدارات العمومية والاصدارات المضمونة من طرف الدولة

بلغ مجموع الاكتتابات في اقتراضات الدولة المتوسطة والطويلة الاجل 1.275 مليون درهم بدلا من 650 مليون في المتوسط بالنسبة لكل من الثلاث سنوات الاخيرة. فقد جلبت اذينات الخزينة لمدة 5 سنوات وحدها 270 مليون خصوصا على اثر اصدار اذينات بمعدل فائدة يصل الى 10٪ في نهاية دجنبر، في حين ان الاكتتابات في اذينات ذات معدل الفائدة البالغ 6٪ والمخصصة للاجانب الغير المقيمين استعمالا لحساب الرسمال لم يتجاوز 20 مليون اي بانخفاض طفيف بالمقارنة مع سنة 1982. وقد تم اصدار سندات الالزام الطويلة الاجل على خمس مراحل جرت الاربعة الاولى منها في ابريل، يونيو، شتنبر ونونبر وشملت سندات لمدة 15 سنة بمعدل فائدة نسبته 11,50٪. اما العملية الخامسة فجرت بتاريخ 30 دجنبر وتمثلت في اصدار مزدوج لاذينات لمدة 5 سنوات وسندات الزام لمدة 10 سنوات و 15 سنة وبلغت 600 مليون. وبذلك، وصل مجموع الاموال المحصل عليها 840 مليون منها 820 مليون في شكل سندات لمدة 15 سنة اكتتب فيها صندوق الايداع والتدبير في حدود 504 ملايين وشركات التامين بمبلغ 262 مليون، والباقي تم اقتنائه من طرف صناديق الاحتياط و التقاعد. ومن جهة اخرى، فان اكتتابات المؤسسات والخواص في اذينات التجهيز لمدة 10 سنوات في اطار الاستعمال الالزامي لاحتياطي الاستثمارات، قد بلغت 165 مليون، بعد ان تم رفع معدل الفائدة الممنوح لهذه الفئة من التوظيف من 5,50٪ الى 8٪ ابتداء من فاتح يناير 1983.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

اما الاقتراضات التي طرحت في الجزء الاكبر منها من طرف المؤسسات العمومية وشبه العمومية بضمانة الدولة، فقد جلبت كما كان الشان سنة 1982 ما قدره 876 مليون. وقد تم اصدارها بصفة رئيسية من طرف القرض العقاري والفندقي بمبلغ 400 مليون والمكتب الوطني للكهرباء بمقدار 260 مليون والبنك الوطني للانماء الاقتصادي بما قدره 100 مليون. ووصلت اكتتابات صندوق الايداع والتدبير في هذه الاصدارات الى 482 مليون اي ما يمثل نسبة 55٪ تقريبا، واكتتبت شركات التامين في الباقي كما هي العادة.

تكوين الشركات والزيادات في الرسمال

ان الاموال التي تم جمعها من اجل تكوين الشركات والزيادة في راسمالها، والتي كانت قد نمت بشكل ملحوظ في السنة السابقة خصوصا بسبب انطلاق مشاريع ضخمة تساهم فيها الدولة بصفة واسعة، نزلت هذه السنة الى 1.253 مليون. ويبين الجدول التالي حركة تطور رؤوس الاموال كما تم تسجيلها سنة 1983.

ملايين الدراهم	1979	1980	1981	1982	1983
زيادات الرسمال	462	210	1 353	2 826	1 065
تكوين الشركات	111	52	200	640	188
الزيادة الاجمالية في الرسمال	573	262	1 553	3 466	1 253
تخفيضات الرسمال	42-	10-	135-	96-	104-
الزيادة الصافية في الرسمال	531	252	1 418	3 370	1 149

شملت الزيادة في راسمال 564 شركة وانتقلت في المجموع من 2.826 الى 1.065 مليون منها ما يزيد على النصف لفائدة الصناعة واكثر من الربع للقطاع المالي.

اما تكوين الشركات، فلم يجلب سوى 188 مليون عوضا عن 640 مليون في السنة السابقة وذلك لفائدة ازيد من 1.322 شركة صغيرة ومتوسط الحجم.

وفي نفس الوقت، فان تخفيضات الرسمال وحل الشركات او ادماج بعضها مع بعض وكذا الافلاسات وتغييرات نوع الشركات، كل ذلك بلغ 104 ملايين، اي ما يفوق المبلغ المسجل سنة 1982.

وفي النهاية، وصلت الزيادة الصافية في الرسمال الى 1.149 مليون، اي باخفاض ملموس من سنة لاخرى.

بورصة القيم بالدار البيضاء

شهد نشاط بورصة القيم هذه السنة انتعاشة ملحوظة بعد ان ظل يتجه نحو الانخفاض منذ سنة 1979. فقد بلغ حجم العمليات 147 مليون اي بزيادة تناهز 70٪. ويبدو ان هذا التطور الناتج عن اجراءات التشجيع الجبائية التي نص عليها قانون المالية لفائدة سوق البورصة والمتمثلة في تخفيض رسوم التسجيل والدمغة المفروضة بمناسبة زيادات رسمال الشركات المسجلة بالبورصة وكذا في طرح جزء من الربيحات واقتناء الاسهم برسم المساهمة التكميلية المفروضة على مداخيل الاشخاص الطبيعيين.

وقد شمل هذا التطور كل من سوق المزاد العلني حيث ارتفعت العمليات من 28 الى 49 مليون وسوق التفويتات المباشرة التي انتقل حجمها من 58 الى 98 مليون. وفي الوقت الذي لم تشهد فيه سندات الالزام سوى عمليات تبادل قليلة جدا، بلغ حجم العمليات الخاصة بالاسهم 118 مليون اي ما يمثل الجزء الاكبر من العمليات.

لم يكن تطور الاسعار ملائما جدا على العموم اذ نزل السعر المتوسط من 97.06 الى 93.33 درهم.

وصل عدد الرسوم المسجلة بالبورصة الى ما يفوق قليلا 21.4 مليون اي ما يعادل تقريبا مستوى السنة السابقة. وعلى هذا الاساس فان رسملة البورصة انتقلت في نهاية السنة من 1.827 الى 2.039 مليون درهم، مسجلة بذلك زيادة نسبتها 11,6٪. اما سرعة دوران الرسوم وهي الحاصل بين حجم العمليات الاجمالي ورسملة البورصة، فقد انتقلت من 4,72٪ الى 7,18٪ في ظرف سنة مما يعكس الانتعاشة المسجلة على مستوى النشاط العام. واخيرا بلغ حجم الربيحات التي تم توزيعها ما يناهز 190 مليون. غير ان المردود المتوسط عرف انخفاضا خفيفا حيث نزل من 10.18٪ الى 9,29٪.

الاستثمارات

وصل حجم الاستثمارات الى 19.460 مليون، اي باخفاض قدره 1.511 مليون او بمعدل 7.2٪ بعد ما سبق له ان زاد بنسبة 22٪ في السنة السابقة. وقد بلغ التكوين الاجمالي للرسمال الثابت 20.705 ملايين درهم، ومثل 21,9٪ من الناتج الداخلي الاجمالي بدلا من 23,4٪ في السنة الماضية و 21,9٪ سنة 1981. وقد اتسع التوفير الوطني بمعدل 32,2٪، فكن من تغطية ما نسبته 61٪ من التكوين المذكور عوضا عن 45,3٪ سنة 1982.

ويبين الجدول التالي حركة التطور الكلية للتكوين الاجمالي للرسمال الثابت ولمكوناته خلال الخمس سنوات الماضية :

ملايين الدراهم	1979	1980	1981	1982	*1983
المعدات والادوات	5 426	5 499	6 636	8 703	7 895
البناء	5 057	4 678	5 363	6 324	7 563
الاشغال العمومية	3 689	3 896	4 137	5 352	4 480
الاصلاحات والغرس	318	354	394	402	442
تربية المواشي	386	384	295	310	325
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	14 876	14 811	16 825	21 091	20 705
الناتج الداخلي الاجمالي	62 043	70 161	76 737	90 888	94 589
معدل الاستثمار	24	21	22	23	22

* ارقام مصححة

نزلت مشتريات المعدات والادوات من 8.703 ملايين الى 7.895 مليون مسجلة بذلك انخفاضا نسبته 9,3٪. ومع ذلك، فانها لازالت تمثل ما يناهز 40٪ من التكوين الاجمالي للرسمال الثابت.

وقد بلغت الاستثمارات بقطاع البناء 7.563 مليون، فشهد توسعا ملموسا بمعدل 20٪. اما الاستثمارات الخاصة بالاشغال العمومية، فقد نزلت على العكس من ذلك الى 4.480 مليون، فعرفت انخفاضا نسبته 16,3٪.

لقد كانت قوانين الاستثمار الجديدة الصناعية والسياحية التي تم اصدارها خلال السنة موضع اهتمام خاص من طرف القطاع الحر الذي زاد بكثرة من عدد الملفات التي طرحها من اجل المصادقة والقبول.

وفي هذا الاطار، فقد تم قبول 833 مشروع صناعي بمبلغ استثمار قدره 2.266 مليون درهم تمثل منها الوحدات الجديدة ما يناهز النصف، وسوف يسمح مجموع هذه المشاريع من خلق حوالي 26.500 منصب شغل. وقد استفادت الفلاحة الصناعية من نسبة 42٪ من الاستثمارات اي ما قيمته 949 مليون. واستفادت الكيمياء وشبه الكيمياء من 27٪ من المجموع. هذا ومثل اقتناء المعدات والادوات والتي تستورد في حدود تسعة اعشارها نسبة 68٪ من مجموع الاستثمارات المقبولة. اما فيما يتعلق بالنفقات بالعملات الاجنبية، فقد تم تقديرها بمبلغ 1.417 مليون اي نسبته 63٪ من النفقات الكلية.

اما فيما يخص الاستثمارات السياحية المقبولة خلال سنة 1983 فقد وصلت في المجموع الى 719 مليون درهم بالنسبة للقطاع الفندقي و 20 مليون فيما يرجع للنقل السياحي.

مولاي صاحب الجلالة،

لم يكن الاقتصاد الوطني خلال السنوات الثلاث التي اعقبت الصدمة النفطية الثانية في مستوى آمال السلطات العمومية والتي يستجيب لتوقعاتها الخبراء. ويرجع السبب في ذلك الى التوترات القوية التي كانت تضغط على التوازنات الداخلية والخارجية الى جانب الاختلال الكبير الذي كان يطبع الوضعية الدولية. وعلاوة على ذلك، فقد زادت اعباء البلاد نتيجة ضعف المحاصيل مما ادى الى تفاقم في عجز الخزينة وميزان الاداءات الجارية واستلزم اللجوء الى رؤوس الاموال الاجنبية بشروط باهظة وملزمة. ولذا، اصبح من الضروري تقويم الاقتصاد الوطني والقيام باصلاحات جوهرية خصوصا في الميدان المالي. ويهدف البرنامج الذي تم اقراره خلال سنة 1983 الى تقليص عجز الخزينة بتخفيض نسق زيادة النفقات وتوسيع المداخيل. كما يهدف ايضا الى تخفيض عجز الحساب الخارجي الجاري الى حد القبول. وفي المجموع، فان مختلف التدخلات التي تم القيام بها ترمي الى تقليص

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الطلب والحفاظ كل ما امكن ذلك على مستوى العرض مع متابعة تحديد الاسعار الداخلية والخارجية ومتابعة الاصلاح الجبائي وكذا المؤسسات العمومية.

ولم يفت المجهودات المبذولة ان تسفر عن نتائج جد مشجعة وخصوصا فيما يرجع للعلاقات مع الخارج. ومع ان معدلات الاسعار لم تكن في صالحنا بسبب استمرار التضخم ببعض الدول الصناعية وارتفاع قيمة الدولار، فقد انخفض الرصيد السلبي للعمليات الجارية لميزان الاداءات بصفة جد ملموسة، مما لا يرجع سوى بنسبة ضئيلة الى تخفيف خدمة الدين. كما تقلص اللجوء الى رؤوس الاموال الدولية بشكل ملحوظ. وفي الوقت الذي بلغت فيه نفقات الدولة مستوى لم تصله من قبل وظلت تقوم بدور حيوي داخل الاقتصاد الوطني، فقد تحسنت وضعية المالية العمومية، وان كان تمويل عجز الخزينة الذي انخفض من سنة لاخرى قد تطلب لجوءا هاما للموارد النقدية.

ولم يكن الوصول الى هذه النتائج الحسنة في اطار سياسة التصحيح المالي الا بواسطة القرارات المتخذة خاصة على الصعيد الجبائي واثر الحد من الزيادة في الاجور. هذا وان نسبة النمو الاقتصادي التي بدت مرتفعة جدا خلال السنة السالفة، انخفضت هذه السنة مما يرجع السبب فيه بصفة رئيسية الى تراجع الانتاج الفلاحي الذي تضرر من اثار الجفاف في الوقت الذي شهدت فيه القطاعات الاخرى والصناعة على وجه الخصوص معدلات نمو مرتفعة. غير ان تباطؤ النشاط الاقتصادي ساهم في انخفاض الاستهلاك سواء منه العمومي ام الخاص، كما اسهم في زيادة التوفير الوطني، وتقلص الاستثمارات والعجز التجاري وهبوط نسبة زيادة الاسعار.

وفي هذه الظروف، فان توسع المجموعة النقدية كان مطابقا لما كان مرتقبا واستعمل لتمويل النشاط الاقتصادي، والى تمويل الاستثمارات بنسبة اكبر بكثير مما كان عليه الشأن في الماضي، ولم يكن لهذا التوسع اي اثر على ارتفاع الاسعار الذي كان معتدلا جدا.

وهكذا، فاذا كانت الحصيلة تبدو في المجموع ايجابية ولا تعرب قط عن قلق الوضعية، فان الاصلاح الذي شرع فيه سنة 1983 لا زال في بدايته ويدعو الى الاستمرار والمثابرة. ذلك ان الانشغالات الناجمة عن اختلالات البنية الاساسية لا زالت قائمة في بداية سنة 1984، ولا ينبغي ان تقتصر التدخلات الرامية الى تصحيحها على تحسين وضعية المالية العمومية والحساب الجاري لميزان الاداءات، ذلك لان امكانيات التدخل في هذه الميادين تبدو محدودة جدا. فالدولة تتحمل خاصة مسؤولية الامن والدفاع، وتمول الخدمات العمومية والصحة والتربية والاشغال العمومية، كما تتحمل عبء الدين الداخلي والخارجي وجزءا من تكاليف بعض المواد الغذائية. كما تحقق جزءا هاما من مجموع الاستثمارات وتحث الاخرين وتشجعهم باعفاءاتهم من الضرائب بل وتقدم لهم منحا في بعض الاحيان، وتوفر العديد من مناصب الشغل، وتسهم في توازن حسابات عدد من المؤسسات والشركات التجارية والصناعية وهيآت مكلفة بخدمات عمومية.

وفي هذه الظروف، فانه يبدو من اللازم القيام باعادة النظر في الدور المنوط بكل من الدولة والقطاع الخاص وتحديد علاقات الدولة بمجموع المواطنين واعادة النظر في العلاقات التجارية والمالية مع الخارج. وكما نادى بذلك جلالة الملك منذ سنين خلت، ينبغي اقامة نظام اقتصادي ومالي واجتماعي جديد ياخذ بعين الاعتبار كل المستلزمات الداخلية والخارجية ويعتمد على امكاناتنا ويهدف الى تلبية الطموحات المشروعة للبلاد وذلك عن طريق تغيير الافكار والافعال بواسطة وضع اختيارات واضحة ومنسقة، وبجمع الكلمة حول الوسائل والامكانيات وخصوصا منها المالية التي يتعين تعبئتها لتحقيق هذا الهدف. ومن المسلم به ان الدولة لا يمكنها ان تعطي دون ان تاخذ. والحالة ان ما تاخذه يبدو غير كاف ولا يطاق عبؤه في نظر الخاضعين للجبايات. ولذا فان ادماج المواطنين داخل الدولة وشعورهم بالمسؤولية يعتبر ضروريا لكل تفاهم متبادل ومفتاحا لكل نجاح.

تعتبر السياسة الاقتصادية عملا عقلانيا ووجدانيا في آن واحد. ولذا ينبغي الحفاظ على جو الثقة وعلى ظروف المصداقية وذلك اولا عن طريق تحسين الاعلام الاقتصادي وثانيا بمحاربة الخمول اينما وجد وعلى كل المستويات، واخيرا باعطاء نظرة واضحة المعالم عن الحاضر والمستقبل بتحديد الاختيارات ووسائل وطرق الوصول اليها بعزيمة صلبة وثابتة. وهذا مما لاشك فيه شرط اساسي لتصحيح مسار الاقتصاد الوطني والقيام بالاصلاحات التوجيهية او الهيكلية الكفيلة بتحقيق استغلال معقول للامكانات في اطار تشجيع المبادرة الحرة وتمكين كل من المواطنين والاجانب من التدخل بشكل سريع وثابت وفعال.

الرباط، يونيو 1984

مولاي الحسن بن المهدي

تغييرات حصيلة بنك المغرب

بلغ مجموع حصيلة بنك المغرب عند نهاية دجنبر 1983 ما قدره 17.699,2 مليون درهم مسجلا بذلك زيادة قدرها 2.073,8 مليون او ما نسبته 13,3٪ بدلا من انخفاض طفيف سنة 1982.

وقد كانت اهم التغييرات التي شهدتها اركان كل من الاصول والخصوم كالتالي :

الاصول

الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة ومن العملات القابلة للتحويل

انتقل مجموع هذا الفصل من نهاية سنة لاخرى من 1.774,5 مليون الى 1.371,9 مليون، وكان موزعا كالتالي :

- الموجودات من الذهب ..... 124,7 مليون درهم
- الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي حصة الاحتياطي ..... 389,4 مليون درهم
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة ..... 5,3 مليون درهم
- الموجودات من العملات القابلة للتحويل ..... 823,1 مليون درهم
- الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي ..... 29,4 مليون درهم

وقد نتج الانخفاض المذكور والبالغ 402,6 مليون عن تقلص الموجودات من العملات القابلة للتحويل بمقدار 507,6 مليون والذي تخففت حدته خصوصا بزيادة الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي بما قدره 103,2 مليون وذلك في اطار المراجعة الثامنة لحصص الدول الاعضاء في الصندوق.

أوفاق الاداء

بلغ ركن «أوفاق الاداء» 18,3 مليون درهم، فلم يشهد بذلك اي تغيير بالقياس لمستواه في نهاية السنة المنصرمة.

المساعدات المالية للدولة

وصل ركن « المساعدات المالية للدولة» الى 9.970,6 مليون، اي بارتفاع قدره 1.738,4 مليون من نهاية سنة لاخرى.

فالتسبيقات الاتفاقية الممنوحة للدولة تطبيقا للفقرة 4 من الفصل 35 من الظهير القاضي باحداث بنك المغرب، ادرجت بمبلغ 8.500 مليون، اي بزيادة قدرها 3.000 مليون تمثل مبلغ التسبيق الاتفاقي المؤقت للفترة ما بين 31 أكتوبر 1983 و 2 يناير 1984، وبمعدل فائدة نسبته 7٪ سنويا، وقد منح هذا التسبيق الاخير للخزينة تعويضا للتسبيق النظامي الذي يقدم للدولة بمقتضى الفقرة 3 من الفصل 35 من نفس الظهير والذي انتهت مدة استعماله بتاريخ 30 اكتوبر بعد انصرام الاجل القانوني للاستعمال وهو 300 يوم. اما التسبيقات الاتفاقية الاخرى وعددها ستة فقد منحت للخزينة على التوالي بتاريخ 12 مارس 1964 و 31 دجنبر 1967 و 7 مايو 1970 و 13 مارس 1974 و 13 اكتوبر 1977 و 9 ابريل 1980. ويشمل كل من التسبيقين الاول والثاني 250 مليون والثالث 500 مليون والرابع 1.000 مليون والخامس والسادس 2.000 و 1.500 مليون على التوالي. وهكذا، فقد اتسعت هذه التسبيقات بنوعيها من سنة لاخرى بما قدره 1.012 مليون درهم.

هذا ولم تشهد المساعدات الاخرى اي تغيير سنة 1983. فقد تمثلت في سندين للخزينة قدرهما 100,4 و 38,4 مليون واللذين تم تمديد تاريخ استحقاقهما الى غاية 31 دجنبر 1984 بنفس المبالغ. ويشكل السند الاول مبلغ التسبيق الذي منح للدولة سنة 1958 لسحب البسيطة من التداول بما كان يسمى بمنطقة الشمال. ويمثل السند الثاني تحمل معهد الاصدار للعملة الرائجة بتاريخ 30 يونيو 1959 (الفصل 70 من الظهير القاضي باحداث بنك المغرب).

ووصلت التسبيقات المتمثلة في تعبئة السفاتج الجركية وسندات الالزام المكفولة لفائدة الخزينة الى 1.331,8 مليون درهم، فزادت بما قدره 726,4 مليون بالمقارنة مع سنة 1982.

الحسابات البريدية الجارية

أدرجت الحسابات البريدية الجارية للبنك بمبلغ 71,4 مليون مسجلة بذلك انخفاضا قدره 125,4 مليون.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

عمليات القرض

وصل مجموع «عمليات القرض» الى 5.948,1 مليون، اي بزيادة قدرها 1.139,7 مليون من نهاية سنة لاخرى.

وقد ادرجت «محفظة السندات المسحوبة على المغرب» ضمن هذا الفصل بمبلغ 1.569 مليون، اي بانخفاض سنوي قدره 247,5 مليون. وتمثل «محفظة خصم السندات المسحوبة على المغرب» ضمن هذا الركن 1.277,1 مليون و «محفظة خصم اذينات الخزينة» 291,9 مليون.

أما «محفظة السندات المسحوبة على الخارج»، فبلغت 1.750 مليون فزادت بمقدار 112,3 مليون بالمقارنة مع مستواها في السنة السابقة.

ادرجت «التسبيقات» بمبلغ 2.453,9 مليون، اي بتوسع مقداره 1.229,8 مليون بالقياس لنهاية دجنبر 1982 (1.224,1 مليون)، ذلك ان التسبيقات على سندات عمومية بلغت 406,7 ملايين، فارتفعت بما قدره 17,9 مليون. اما التسبيقات على اذينات الخزينة لاقل من سنة والممنوحة للصندوق الوطني للقرض الفلاحي، والتسبيقات المقدمة لصندوق الايداع والتدبير على سندات الزامية مختلفة لحساب الخزينة، فقد وصلت على التوالي الى 135,5 و 808,5 ملايين بينما لم تكن مستعملة في نهاية سنة 1982. ومن جهة اخرى، كانت التسبيقات الممنوحة داخل السوق النقدية محدودة في 31 مليون اي بتقلص قدره 33 مليون. اما التسبيقات على سندات مقدمة للاستحفاظ، فلم تكن مستعملة بتاريخ 30 دجنبر 1983. واخيرا بلغت التسبيقات الاخرى اجماليا 1.072,2 مليون، اي بزيادة قدرها 342,5 مليون.

بلغت «السندات الجاري تحصيلها» 175,2 مليون، فزادت بمقدار 45,1 مليون.

استعمال الرسمال و الاحتياطيات

بعد طرح الاندثارات برسم سنة 1983، وصل ركن «استعمال الرسمال والاحتياطيات» في نهاية دجنبر 1983 الى 216,4 مليون بدلا من 176,7 مليون في السنة السابقة.

عناصر مختلفة

ادرج ركن «عناصر مختلفة» بمبلغ 102,5 مليون، اي بانخفاض قدره 315,9 مليون من نهاية سنة لاخرى.

الخصوم

الاوراق النقدية المتداولة

انتقل حجم الاوراق النقدية المتداولة في ظرف سنة من 12.238,9 مليون الى 13.785,1 مليون، مسجلا بذلك توسعا قدره 1.546,2 مليون او مانسبته 12,6٪ عوضا عن 8,5٪ سنة 1982 و 13,4٪ سنة 1981.

وقد كانت الاوراق النقدية المتداولة عند نهاية دجنبر 1983 موزعة كالتالي (1) :

ا) الاوراق المحررة بالدراهم

9.136.148	ورقة من فئة 5	درهم . . . . . بالدراهم	45.680.740,00
62.052.697	ورقة ونصف ورقة من فئة 10	درهم بالدراهم	620.526.975,00
30.311.357	ورقة ونصف ورقة من فئة 50	درهم بالدراهم	1.515.567.875,00
115.982.554	ورقة من فئة 100	درهم بالدراهم	11.598.255.400,00

ب) الاوراق المحررة بالفرنك

50.927	ورقة من فئة 10.000	فرنك . بالدراهم	5.092.700,00
	المجموع	بالدراهم	13.785.123.690,00

النقود المعدنية المتداولة

ارتفع حجم النقود المعدنية المتداولة من سنة لاخرى من 244,4 مليون الى 273,4 مليون اي بنسبة 11,8٪ بدلا من 13,3٪ سنة 1982 و 18,5٪ سنة 1981.

(1) تجدر الاشارة الى ان الاوراق البنكنوت تدرج ضمن الحصيلة بقيمة نسديدها وليس بقيمة تداولها.

وقد كانت النقود المعدنية المتداولة بتاريخ 30 دجنبر 1983 تتكون على الشكل التالي :

ا) قطع الذهب

7.127	قطعة تذكارية من فئة 250 درهم	بالدراهم	1.781.750,00
1.572	قطعة تذكارية من فئة 500 درهم	. بالدراهم	786.000,00

ب) قطع الفضة

6.377.796	قطعة من فئة درهم واحد (1960)	. بالدراهم	6.377.796,00
651.743	قطعة من فئة 5 دراهم (1965)	. . . بالدراهم	3.258.715,00
25.996	قطعة تذكارية من فئة 50 درهم	. بالدراهم	1.299.800,00
3.543	قطعة تذكارية من فئة 150 درهم	. بالدراهم	531.450,00
1.600	قطعة تذكارية من فئة 100 درهم	بالدراهم	160.000,00
2.520.708	قطعة من فئة 100 فرنك	. . . . . بالدراهم	2.520.708,00
531.553	قطعة من فئة 200 فرنك	. . . . . بالدراهم	1.063.106,00
329.595	قطعة من فئة 500 فرنك	. . . . . بالدراهم	1.647.975,00

ج) قطع النيكل

59.087.647	قطعة من فئة 50 سنتيم (1974)	. . . بالدراهم	29.543.823,50
110.104.574	قطعة من فئة درهم واحد (1965 و 1974)	. . . . . بالدراهم	110.104.574,00
12.640.593	قطعة من فئة 5 دراهم (1975 و 1980)	. . . . . بالدراهم	63.202.965,00

د) قطع برونز الاليمنيوم

91.657.800	قطعة من فئة 5 سنتيمات (1974)	. . . بالدراهم	4.582.890,00
103.118.566	قطعة من فئة 10 سنتيمات (1974)	. . بالدراهم	10.311.856,60
59.407.411	قطعة من فئة 10 فرنكات	. . . . . بالدراهم	5.940.741,10
85.787.687	قطعة من فئة 20 سنتيم (1974)	. . . بالدراهم	17.157.537,40
24.661.831	قطعة من فئة 20 فرنك	. . . . . بالدراهم	4.932.366,20
9.632.358	قطعة من فئة 50 فرنك	. . . . . بالدراهم	4.816.179,00

ه) قطع الاليمنيوم

14.338.360	قطعة من فئة سنتيم واحد (1974)	. . . بالدراهم	143.383,60
57.463.198	قطعة من فئة فرنك واحد	. . . . . بالدراهم	574.631,98
23.408.273	قطعة من فئة فرنكين	. . . . . بالدراهم	468.165,46
43.712.569	قطعة من فئة خمس فرنكات	. . . . . بالدراهم	2.185.628,45
	المجموع	بالدراهم	273.392.042,29

الالتزامات تجاه الخارج ذهب وعملات اجنبية قابلة للتحويل

بلغت الالتزامات تجاه الخارج 1.444,7 مليون درهم، فشهدت بذلك ارتفاعا قدره 395,4 مليون. ذلك ان «الالتزامات بالعملات القابلة للتحويل» زادت بمبلغ 410 ملايين، وارتفعت «الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل» بمقدار 1,1 مليون، اما رصيد حسابات «المؤسسات الدولية»، فقد ادرج بمبلغ 795,8 مليون، اي بانخفاض قدره 15,7 مليون.

اوفاق الاداء

ظل ركن «اوفاق الاداء» قليل الاهمية اذ بلغ 0,9 مليون.

الودائع وغيرها من الالتزامات

وصل مجموع فصل «الودائع والالتزامات الاخرى» الى 597,8 مليون فزاد بما قدره 133,8 مليون. فقد اتسعت عمليات البنوك والحسابات والالتزامات الاخرى بمبلغ 161,6 مليون. وعلى العكس من ذلك، فان حسابات احتياطيات البنوك التي كانت تبلغ 27,8 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1982، فقد اسفرت عن رصيد فارغ في اخر دجنبر 1983. اما الحساب الجاري للخزينة، فقد ظل يناهز مليونا من الدراهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

منح حقوق السحب الخاصة

بلغ مجموع «منح حقوق السحب الخاصة» 433,6 مليون، فلم يشهد اي تغيير من سنة لاخرى.

الرسمال والاحتياطيات

وصل رصيد ركن «الرسمال والاحتياطيات» الى 552,9 مليون، اي بزيادة قدرها 32,2 مليون.

عناصر مختلفة

ادرجت «العناصر المختلفة» بمبلغ 610,8 مليون، مسجلة بذلك انخفاضا قدره 63,5 مليون درهم.

بيان الحساب الختامي عند نهاية دجنبر 1983

الحصيلة في 31 دجنبر 1983 *

الاصول

		بالدرهم
الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات القابلة للتحويل		1 371 910 877,57
الموجودات من الذهب	124 737 746,10	
الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي حصة الاحتياطي	389 404 377,19	
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	5 321 644,97	
الموجودات من العملات القابلة للتحويل	823 082 685,58	
الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي	29 364 423,73	
اوفاق الاداء		18 317 313,24
المساعدات المالية للدولة		9 970 629 858,78
سندات الخزينة (التبادل النقدي) (1)	100 439 060,00	
سندات الخزينة (النقود المعدنية) (2)	38 419 235,10	
تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 4 من القانون الاساسي)	8 500 000 000,00	
تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 3 من القانون الاساسي)	–	
تعبئة السفاتج الجمركية وسندات الالزام المكفولة	1 331 771 563,68	
الحسابات البريدية الجارية		71 347 573,99
عمليات السلف		5 948 113 575,18
محفظة السندات المسحوبة على المغرب	1 568 982 675,78	
محفظة السندات المسحوبة على الخارج	1 749 953 163,23	
التسبيقات	2 453 887 425,19	
السندات الجاري تحصيلها	175 290 310,98	
استخدام الرسمال والاحتياطات (3)		216 449 432,47
عناصر أخرى		102 481 878,23
مجموع الاصول		17 699 241 509,46

الخصوم

		بالدرهم
الاوراق والنقود المتداولة		14 058 515 732,29
الاوراق	13 785 123 690,00	
النقود	273 392 042,29	
الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات أجنبية قابلة للتحويل		1 444 708 453,51
الالتزامات ذهبا	–	
الالتزامات بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل	635 439 396,73	
الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل	13 473 420,91	
المؤسسات الدولية	795 795 635,87	
أوفاق الاداء		897 790,62
الودائع وغيرها من الالتزامات		597 864 409,85
الحساب الجاري للخزينة العمومية	1 043 807,09	
البنوك «حسابات العمليات»	240 992 303,82	
حسابات أخرى	329 241 045,75	
التزامات أخرى	26 587 253,19	
منح حقوق السحب الخاصة		433 628 327,61
الرسمال والاحتياطيات		552 852 944,37
الرسمال	30 000 000,00	
الاحتياطيات	522 852 944,37	
عناصر أخرى		610 773 851,21
مجموع الخصوم		17 699 241 509,46

* بعد توزيع الارباح

(1) الفصل 19، فقرة 1 من الظهير الشريف المؤرخ في 21 ذي الحجة 1378 (30 يونيو 1959).

(2) الفصل 70 من الظهير الشريف المؤرخ في 21 ذي الحجة 1378 (30 يونيو 1959).

(3) بعد طرح الاندثارات

حساب الأرباح والخسائر للسنة المالية 1983

الخصوم

	بالدرهم
نفقات الادارة	105 749 574,27
تحملات مختلفة	109 280 782,93
منها : تحملات الفوائد والعمولات : 108 720 826,61	
إندثار العقارات	2 658 792,89
إندثار المعدات والاثاث والسيارات	1 412 414,47
مخصصات لمصاريف طبع الاوراق النقدية	29 000 000,00
مخصصات لمصاريف سك النقود المعدنية	7 500 000,00
	255 601 564,56
صافي أرباح السنة المالية	212 240 663,93
	467 842 228,49

الاصول

	بالدرهم
إيرادات الخصم	229 982 947,57
الفوائد	187 848 307,87
العمولات	39 831 117,25
إيرادات مختلفة	10 179 855,80
	467 842 228,49

الملحقات

م. 1 – بيان تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1969)

ملايين الدرهم	1979	1980	1981	*1982	**1983
القطاع الاول	4 067	4 317	3 328	3 991	3 808
الفلاحة، الغابات والصيد	4 067	4 317	3 328	3 991	3 808
القطاع الثاني	9 489	9 255	9 245	9 453	9 748
صناعة الاستخراج	975	935	921	870	935
الطاقة والماء	1 620	1 331	1 370	1 459	1 530
صناعة التحويل	5 272	5 520	5 520	5 520	5 735
البناء والاشغال العمومية	1 622	1 469	1 434	1 604	1 548
القطاع الثالث	12 991	13 576	13 682	14 336	14 480
النقل والمواصلات	1 531	1 560	1 622	1 754	1 811
خدمات أخرى	4 140	4 313	4 487	4 636	4 757
التجارة	7 320	7 703	7 573	7 946	7 912
الانتاج الداخلي الاجمالي	26 547	27 148	26 255	27 780	28 036
الادارات العمومية	4 451	4 979	5 457	6 096	6 601
الناتج الداخلي الاجمالي	30 998	32 127	31 712	33 876	34 637

* أرقام مصححة

** أرقام مؤقتة

(1) مصدر وزارة التخطيط وتكوين الاطر وتكوين المهني

م. 2 – تغيرات الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1969)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	1979	1980	1981	*1982	**1983
القطاع الاول	1,7–	6,1	22,9–	19,9	4,6–
الفلاحة، الغابات والصيد	1,7–	6,1	22,9–	19,9	4,6–
القطاع الثاني	7,7	2,5–	0,1–	2,2	3,1
صناعة الاستخراج	5,6	4,1–	1,5–	5,5–	7,5
الطاقة والماء	58,2	17,8–	2,9	6,5	4,9
صناعة التحويل	1,6	4,7	–	–	3,9
البناء والاشغال العمومية	3,0–	9,4–	2,4–	11,9	3,5–

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	1979	1980	1981	*1982	**1983
القطاع الثالث	2,7	4,5	0,8	4,8	1,0
النقل والمواصلات	2,8	1,9	4,0	8,1	3,2
خدمات أخرى	3,7	4,2	4,0	3,3	2,6
التجارة	2,2	5,2	1,7–	4,9	0,4–
الانتاج الداخلي الاجمالي	3,7	2,3	3,3–	5,8	0,9
الادارات العمومية	11,7	11,9	9,6	11,7	8,3
الناتج الداخلي الاجمالي	4,8	3,6	1,3–	6,8	2,2

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

م. 3 – بيان تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(بالاسعار الجارية)

ملايين الدراهم	1979	1980	1981	*1982	**1983
القطاع الأول	11 116	12 711	11 422	16 256	15 977
الفلاحة، الغابات والصيد	11 116	12 711	11 422	16 256	15 977
القطاع الثاني	20 268	22 646	25 762	28 457	30 200
صناعة الاستخراج	2 750	3 427	4 255	4 036	3 996
الطاقة والماء	2 143	2 368	2 727	3 254	3 448
صناعة التحويل	10 436	12 010	13 416	14 570	15 954
البناء والاشغال العمومية	4 939	4 841	5 364	6 597	6 802
القطاع الثالث	23 323	26 208	29 595	33 836	35 917
النقل والمواصلات	2 638	3 121	3 429	3 982	4 478
خدمات أخرى	8 535	9 730	11 192	12 658	13 730
التجارة	12 150	13 357	14 974	17 196	17 709
الانتاج الداخلي الاجمالي	54 707	61 565	66 779	78 549	82 094
الادارات العمومية	7 336	8 596	9 958	11 539	12 495
الناتج الداخلي الاجمالي	62 043	70 161	76 737	90 088	94 589

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

م. 4 – تغيرات الناتج الداخلي الاجمالي
(بالأسعار الجارية)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	1979	1980	1981	*1982	**1983
القطاع الأول	6,5	14,3	10,1–	42,3	1,7–
الفلاحة، الغابات والصيد	6,5	14,3	10,1–	42,3	1,7–
القطاع الثاني	17,2	11,7	13,8	10,5	6,1
صناعة الاستخراج	32,5	24,6	24,2	5,1–	1,0–
الطاقة والماء	60,3	10,5	15,2	19,3	6,0
صناعة التحويل	11,4	15,1	11,7	8,6	9,5
البناء والاشغال العمومية	9,6	2,0–	10,8	23,0	3,1
القطاع الثالث	9,5	12,4	12,9	14,3	6,1
النقل والمواصلات	6,8	18,3	9,9	16,1	12,5
خدمات أخرى	12,9	14,0	15,0	13,1	8,5
التجارة	7,9	9,9	12,1	14,8	3,0
الانتاج الداخلي الاجمالي	11,6	12,5	8,5	17,6	4,5
الادارات العمومية	19,5	17,2	15,8	15,9	8,3
الناتج الداخلي الاجمالي	12,5	13,1	9,4	17,4	5,0

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

م. 5 – بيان تطور الناتج الوطني الاجمالي
(بالاسعار الجارية)

ملايين الدراهم	1979	*1980	*1981	*1982	**1983
الانتاج الداخلي الاجمالي	54 707	61 565	66 779	78 549	82 094
القيمة المضافة للادارات العمومية	7 336	8 596	9 958	11 539	12 495
الدخل الخارجي الصافي	1 412	1 549	1 202	481	859
الناتج الوطني الاجمالي	63 455	71 710	77 939	90 569	95 448

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

م. 6 – حساب السلع والخدمات
(بالاسعار الجارية)

ملايين الدراهم	*1979	*1980	*1981	*1982	**1983
الموارد					
الناتج الوطني الاجمالي	63 455	71 710	77 939	90 569	95 448
(-) الدخل الخارجي الصافي	1 412	1 549	1 202	481	859
الناتج الداخلي الاجمالي	62 043	70 161	76 737	90 088	94 589
(+) رصيد الموارد	7 190	7 114	10 537	11 907	7 698
واردات السلع والخدمات	18 018	20 341	26 826	30 429	29 261
صادرات السلع والخدمات	10 828	13 227	16 289	18 522	21 563
مجموع الموارد المتاحة	69 233	77 275	87 274	101 995	102 287
الاستعمالات					
الاستهلاك النهائي الخصوصي	40 807	47 124	53 318	61 785	64 120
بالمغرب	40 427	46 759	52 868	61 300	63 550
بالخارج	380	365	450	485	570
الاستهلاك النهائي للادارات العمومية	13 231	14 283	16 769	19 239	18 707
مرتبات وأجور الموظفين	7 700	8 700	10 400	12 059	
مشتريات السلع والخدمات	5 531	5 583	6 369	7 180	
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	14 876	14 811	16 825	21 091	20 705*
تغيير المخزونات	319 +	1 057 +	362 +	120 –	1 245 –
مجموع الاستعمالات (النفقة الوطنية الاجمالية)	69 233	77 275	87 274	101 995	102 287

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

م. 7 – الاستثمارات والتوفير
(بالاسعار الجارية)

ملايين الدراهم	*1979	*1980	*1981	*1982	**1983
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	14 876	14 811	16 825	21 091	20 705
تغيير المخزونات	319 +	1 057 +	362 +	120 –	1 245 –
الاستثمارات	15 195	15 868	17 187	20 971	19 460
رصيد الموارد	7 190	7 114	10 537	11 907	7 698
التوفير الداخلي الاجمالي	8 005	8 754	6 650	9 064	11 762
الدخل الخارجي الصافي	1 412	1 549	1 202	481	859
التوفير الوطني الاجمالي	9 417	10 303	7 852	9 545	12 621

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 8 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الرئيسية

بالاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1982-1981			1983-1982		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
القمح الصلب	1 107	14 062	12,7	1 286	12 385	9,6
القمح الطري	579	7 772	13,4	690	7 317	10,6
الشعير	2 046	23 337	11,4	2 151	12 277	5,7
الذرة	400	2 469	6,2	435	2 584	5,9
المجموع	**4 132**	**47 640**	**11,5**	**4 562**	**34 563**	**7,6**

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 9 ـ التسويق الرسمي للحبوب
(الانتاج المحلي)

بالاف القناطير	من مايو 1981 إلى أبريل 1982	من مايو 1982 إلى أبريل 1983	من مايو إلى دجنبر 1983
القمح الصلب	331	514	54
القمح الطري	4 383	4 793	3 533
الشعير	1 445	1 754	265
الذرة	553	687	408
المجموع	**6 712**	**7 748**	**4 260**

المصدر المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني

م. 10 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطاني

بالاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1982-1981			1983-1982		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
الفول	111	987	8,9	171	1 422	8,3
الحمص	60	509	8,5	65	559	8,6
الجلبان	34	218	6,4	48	222	4,6
العدس	39	253	6,5	79	320	4,0
قطاني مختلفة	51	249	4,9	50	329	6,6
المجموع	**295**	**2 216**	**7,5**	**413**	**2 852**	**6,9**

المصدر وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 11 ـ تصدير البواكير

بالاف الاطنان	من أكتوبر 1980 إلى شتنبر 1981		من أكتوبر 1981 إلى شتنبر 1982		من أكتوبر 1982 إلى شتنبر 1983	
	فرنسا	المجموع	فرنسا	المجموع	فرنسا	المجموع
الطماطم	55	85	56	90	47	64
البطاطس	26	28	21	21	37	39
خضر أخرى	4	6	2	4	2	3
المجموع	**85**	**119**	**79**	**115**	**86**	**106**

المصدر : مكتب التسويق والتصدير

م. 12 ـ إنتاج وتصدير الحوامض

بالاف الاطنان	من أكتوبر 1980 إلى يوليوز 1981			من أكتوبر 1981 إلى يوليوز 1982			من أكتوبر 1982 إلى يوليوز 1983		
	الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات	
		الرابطة الاقتصادية الاوروبية	المجموع		الرابطة الاقتصادية الاوروبية	المجموع		الرابطة الاقتصادية الاوروبية	المجموع
البرتقال	680	215	487	679	246	420	672	284	443
الفواكه الصغيرة	303	126	200	297	99	181	243	101	156
حوامض أخرى	20	–	3	19	2	4	15	1	2
المجموع	**1 003**	**341**	**690**	**995**	**347**	**605**	**930**	**386**	**601**

المصدر : مكتب التسويق والتصدير

م. 13 ـ بيان تطور زراعات الشمندر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة المجنية (بالهكتارات)	المحصول (بالاطنان)	المردود (الاطنان بالهكتار)	إنتاج السكر (بالاطنان)
1982-1981 *				
الغرب	25 890	673 760	26,0	92 100
تادلة	19 990	953 010	47,7	130 400
دكالة	10 600	665 090	62,7	81 600
ملوية	830	21 700	26,0	8 400
المجموع	**57 310**	**2 313 560**	**40,0**	**312 500**
1983-1982				
الغرب	23 970	683 440	28,5	108 000
تادلة	25 360	960 130	37,9	117 300
دكالة	13 120	815 790	62,2	114 800
ملوية	4 030	123 200	30,6	13 700
المجموع	**66 480**	**2 582 560**	**38,8**	**353 800**

* أرقام مصححة.

المصدر وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 14 ـ بيان تطور زراعات قصب السكر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة (بالهكتارات)		المردود (الاطنان بالهكتار)	الانتاج (بالاطنان)			إنتاج السكر (بالاطنان)
	مغروسة	المجنية		المصنع	المعدة غرسة	المجموع	
1981							
الغرب	10 822	6 500	89,7	556 434	26 355	582 789	*48 095
ملوية	1 085	745	53,2	37 298	2 336	39 634	*3 215
المجموع	**11 907**	**7 245**	**85,9**	**593 732**	**28 691**	**622 423**	**51 310**
1982							
الغرب	12 053	6 850	69,5	462 579	13 469	476 048	45 233
ملوية	1 124	842	49,1	39 308	2 016	41 324	3 765
المجموع	**13 177**	**7 692**	**67,3**	**501 887**	**15 485**	**517 372**	**48 998**
1983							
الغرب	14 163	8 760	83,6	705 847	26 675	732 522	70 300
ملوية	1 474	634	49,8	29 069	2 485	31 554	3 100
المجموع	**15 637**	**9 394**	**81,3**	**734 916**	**29 160**	**764 076**	**73 400**

* أرقام مصححة.

المصدر وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 15 - بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطن الخام (1)

بالهكتارات والقناطير والقناطير للهكتار	1982-1981			1983-1982		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
تادلة	9 900	189 600	19,2	9 400	213 500	22,7
الغرب	-	-	-	500	15 800	31,6
دكالة	600	9 900	16,5	700	10 300	14,7
المجموع	10 500	199 500	19,0	10 600	239 600	22,6

(1) يتعلق الأمر بالانتاج الذي تم الحصول عليه في نهاية السنة الفلاحية المذكورة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 16 - زراعة الزيتون (1)

بالهكتار	1981-1980	1982-1981	1983-1982 *
إنتاج الزيتون	350 000	419 000	232 000
إنتاج الزيت	25 000	40 000	23 000

* أرقام مؤقتة.

(1) يتعلق الأمر بالانتاج الذي تم الحصول عليه في نهاية السنة الفلاحية المذكورة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 17 - بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الزيتية

بالآف الهكتارات والآف القناطير والقناطير للهكتار	1982-1981			1983-1982		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
العباد	42,8	62,7	4,9	19,6	157,6	8,0
بقول السوداني	36,7	407,3	11,1	23,3	315,8	13,5
المجموع	49,5	470,0	9,5	42,9	473,4	11,0

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 18 - إنتاج النبيذ

بالآف الهكتولتر	1981	1982	1983
مكوس ، صنف ممتاز	253	250	277
تقييدة	82	35	73
تمر ممتاز	43	20	30
وحدة	136	45	56
المجموع	514	350	436

المصدر : مكتب تسويق وتصدير

م. 19 - تربية المواشي

- الاحصاء الكلي للقطعان -

بالآف الرؤوس	1981	1982	1983
البقر	2 793	2 341	2 331
الغنم	11 306	9 766	9 272
المعز	4 431	4 170	4 054
المجموع	18 530	16 477	15 657

- الذبائح المراقبة -

بالآف الرؤوس وبالأطنان	البقر		الغنم		المعز		المجموع	
	العدد	الوزن	العدد	الوزن	العدد	الوزن	العدد	الوزن
1981	823	100 579	4 057	45 656	914	8 303	5 794	154 538
1982 *	846	101 837	2 946	38 383	1 066	10 564	4 858	150 784
1983	618	83 723	2 355	32 225	788	7 650	3 961	123 598

* أرقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 20 - الصيد البحري

بالأطنان	1981	1982	1983 *
الانتاج	393 500	360 500	438 600
- الصيد بالشواطئ	346 600	292 800	353 100
- الصيد بأعالي البحار	46 900	67 700	85 500
الاستهلاك المحلي	97 800	93 600	186 100
الصادرات	143 700	109 500	159 300
- السمك الطري المجمد	31 800	26 300	19 800
- الرخويات	29 700	37 100	72 800
- السمك المصبر	58 300	44 600	52 000
- منتوجات مستخرجة من السمك	23 900	1 500	14 700

* أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الصيد البحري و الملاحة التجارية

م. 21 - بيان تطور إنتاج وصادرات أهم المنتوجات المعدنية

بالآف الأطنان	الانتاج				الصادرات			
	1980	1981	*1982	**1983	1980	1981	*1982	**1983
الفسفاط الجاف	680,0	703,0	735,0	751,0	89,5	60,7	28,3	37,5
النفط الخام	13,8	18,6	15,2	17,5	-	-	-	-
مقياس الاستخراج (1) (الأساس = 100 في 1978)	99	97	101	110	-	-	-	-
الفوسفاط الجاف	18 824,3	18 562,2	17021,5	19 845,3	16 449,5	15 635,5	13 976,0	14 632,9
البارتين	320,6	463,9	515,7	275,0	219,3	328,5	364,1	347,5
معدن الحديد	78,0	49,9	223,8	252,5	149,4	70,2	234,0	150,6
معدن الرصاص	172,3	168,4	148,0	145,0	104,0	87,9	55,7	64,4
المانغنيز الكيماوي	130,7	109,6	96,5	73,5	103,3	98,2	81,9	57,7
معدن النحاس	24,1	23,1	62,8	69,2	17,9	20,6	59,0	66,7
الفليورين	64,4	66,7	50,2	60,3	61,2	53,2	60,5	54,0
معدن الزنك	13,8	14,7	22,4	14,0	9,1	16,8	16,4	14,1
معدن الكوبالت	6,7	6,3	6,3	-	6,7	6,3	5,6	2,2
معدن الانتيوان	1,3	1,1	2,0	1,0	0,9	1,2	1,7	1,1

(1) يتعلق هذا المقياس إلا بالفوسفاط الجاف ومعادن البوريتين والحديد والرصاص والزنك والبارتين والفليورين والمانغنيز الكيماوي والكوبالت والنحاس من منتوجات المعدنية ذات الاستعمال الطرفي كالمعم الحجري والنفط، المدرجة ضمن مقياس الطاقة.

* أرقام مصححة.

- أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

م. 22 - بيان تطور قيم المنتوجات المعدنية الرئيسية

(ثمن المعدن في مكان استخراجه) (1)

بالآف الدراهم	1979	1980	*1981	*1982	**1983	بالنسبة المئوية لمجموع 1983
الفوسفاط	2 328 484	2 953 337	3 736 457	3 404 303	3 452 281	83,7
معدن الرصاص	416 483	433 315	310 920	273 162	247 078	6,0
معدن النحاس	37 761	52 606	47 785	120 970	147 624	3,6

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بالاف الدراهم	1979	1980	*1981	*1982	**1983	بالنسبة المائوية لمجموع 1983
المياه المعدنيه	13 823	59 902	56 970	49 650	74 277	1.8
الفليورين	15 640	27 103	47 223	38 503	54 255	1.3
المانغنيز الكيماوي	53 436	63 684	51 417	58 576	51 159	1.2
البارتين	23 019	24 620	51 223	72 835	32 813	0.8
معدن الحديد	3 553	3 894	4 388	14 574	25 440	0.6
معدن الزنك	5 761	10 068	17 982	22 849	17 978	0.4
معادن أخرى (2)	212 271	201 841	156 359	111 248	23 695	0.6
المجموع	**3 110 231**	**3 830 370**	**4 480 724**	**4 166 670**	**4 126 600**	**100**

(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن الطن الواحد من المعدن عند مسليه بميناء الشحن بعد طرح مصاريف النقل والشحن والافراغ المترتبة عن نقله من مكان الاستخراج إلى ميناء الشحن.

(2) باستثناء معدن الرصاص الخالص، ومعدن الفضة الخالص، وباستثناء الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي، إذ تدرج هذه المنتوجات ضمن إنتاج قطاع الطاقة.

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

م. 23 - بيان تطور مقاييس إنتاج الطاقة

(الاساس 100 في 1978)	1980	1981	1982	* 1983	1983/1982 %
المقياس العام	**132**	**135**	**141**	**148**	**5.0**
الكهرباء	119	128	136	146	7.4
الفحم المستخرج	94	98	102	104	2.0
النفط المصفى	144	142	147	155	5.4

أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

م. 24 - بيان تطور إنتاج الطاقة

	الوحدات	1980	1981	* 1982	** 1983	1983/1982 %
إنتاج الفحم الحجري	الاف الاطنان	680.0	703.0	735.0	751.0	2.2 +
إنتاج النفط الخام	"	13.8	18.6	15.2	17.5	15.1 +
إنتاج الغاز الطبيعي	ملايين الامتار المكعبة	68.2	84.9	78.8	83.2	5.6 +
الانتاج الصافي للطاقة الكهربائية	ملايين الكلواط الساعة	4 936.6	5 366.3	5 691.3	6 100.0	7.2 +
- من أصل مائي	"	1 486.7	1 001.8	535.1	450.0	15.9 -
- من أصل حراري		3 449.9	4 364.5	5 156.2	5 650.0	9.6 +

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن
المكتب الوطني للكهرباء

م. 25 - بيان تطور ميزان الطاقة

بالاف الاطنان المعادلة للنفط	1980		1981		* 1982		** 1983	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
الاستهلاك								
الفحم الحجري	371	8	445	10	438	9.3	560	11.5
المنتوجات النفطية (1)	3 866	83	3 897	83	4 085	86.3	4 103	84.6
الغاز الطبيعي	52	1	65	1	60	1.3	63	1.3
الكهرباء من اصل مائي	397	8	266	6	149	3.1	125	2.6
المجموع	**4 686**	**100**	**4 673**	**100**	**4 732**	**100**	**4 851**	**100**

بالاف الاطنان المعادلة للنفط	1980		1981		* 1982		** 1983	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
الموجود منها محليا :								
الفحم الحجري	352	43	416	54	396	64	374	64.6
النفط والغاز الطبيعي	64	8	82	11	74	12	79	13.8
الكهرباء من اصل مائي	397	49	266	35	149	24	125	21.6
المجموع	**813**	**100**	**764**	**100**	**619**	**100**	**578**	**100**
العجز في الطاقة	**3 873**		**3 909**		**4 113**		**4 273**	
بالنسبة المائوية للاستهلاك الكلي		83		84		87		88

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

(1) باستثناء المواد النفطية الغير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزييت)

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

م. 26 - بيان تطور استهلاك الطاقة

	1980	1981	* 1982	** 1983	1983/1982 %
المنتوجات النفطية					
المنتوجات البيضاء (بالاف الامتار المكعبة)					
الوقود العادي	193.4	179.4	170.4	157.1	7.8 -
الوقود الممتاز	310.8	289.9	304.4	312.3	2.6 +
بترول المصابيح	71.1	63.6	70.0	78.0	11.4 +
بترول المحركات النفاثة	313.8	280.5	242.6	252.2	4.0 +
زيت الغاز	1 341.4	1 351.6	1 433.8	1 402.7	2.2 -
المنتوجات السوداء (بالاف الاطنان)					
زيت الفويل (1)	1 743.1	1 827.2	1 953.0	1 972.7	1.0 +
الغازات السائلة (بالاف الاطنان)					
البوطان	267.6	272.2	295.4	315.3	6.7 +
البروبان	16.1	17.0	20.0	20.3	1.5 +
الكهرباء (بملايين الكلواط الساعة)	4 433.9	4 733.9	5 048.0	5 374.0	6.5 +
الفحم (بالاف الاطنان)					
الفحم الحجري (1)	629.9	742.6	706.8	667.1	5.6 -
الفحم المستورد	28.6	44.7	64.5	281.9	337 +

* أرقام مصححة

** أرقام مؤقتة.

(1) بما في ذلك حاجيات المحطات الكهربائية.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن
المكتب الوطني للكهرباء

م. 27 - بيان تطور مقاييس الانتاج الصناعي

(الاساس 100 في سنة 1978)	الترجيح	1979	1980	1981	1982	1983	1983/1982 %
مجموع صناعات التحويل (باستثناء البناء والاشغال العمومية)	**1 000**	**105**	**107**	**107**	**110**	**115**	**4.5**
منتوجات الصناعات الغذائية	233	119	116	115	117	118	0.9
المشروبات والتبغ	181	103	102	103	96	101	5.2
منتوجات النسيج	116	99	98	94	109	111	1.8
الجلد والاحذية الجلدية	23	115	119	117	145	136	6.2 -
الخشب والمنتوجات الخشبية	24	109	114	113	106	104	1.9 -
الورق والورق المقوى	26	102	116	117	110	114	3.6
منتوجات متأتية من تحويل معادن المقالع	81	106	110	116	119	119	-
منتوجات صناعة التعدين	7	102	122	117	107	118	10.3
منتوجات معدنية	84	97	89	90	83	88	6.0
معدات النقل	55	78	68	63	62	61	1.6 -
معدات كهربائية والكترونية	24	109	137	144	129	128	0.8 -
منتوجات كيماوية وشبه كيماوية (باستثناء المنتوجات الصيدلية)	99	107	125	137	161	195	21.1
منتوجات من المطاط والبلاستيك	47	91	100	84	84	83	1.2 -

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 28 - بيان تطور دخول السياح

	1979	1980	1981	1982	1983	1983/1982 %
سياحة الاقامة	**1 435 996**	**1 424 733**	**1 567 074**	**1 815 408**	**1 877 372**	**3,4**
أ. السياح من جنسية أجنبية	1 078 678	1 097 241	1 205 886	1 287 809	1 283 300	0,4
منهم : الفرنسيون	323 057	340 380	347 565	399 031	370 380	7,1
الاسبان	134 879	122 912	165 386	184 039	191 477	4,0
البريطانيون	108 336	131 937	150 421	150 694	148 043	1,8 –
الالمان	100 393	118 359	129 491	119 172	126 064	5,8
الأمريكان	84 732	62 179	73 272	79 223	90 576	14,3
الاسكندنافيون	63 720	60 162	52 486	43 668	42 332	3,1 –
البلجيكيون	34 597	28 263	26 012	25 922	21 115	18,5 –
الايطاليون	32 018	34 155	35 956	42 976	47 137	9,7
الهلنديون	28 114	29 046	27 688	25 924	18 372	29,1 –
السويسريون	24 383	22 103	19 844	22 658	24 048	6,1
الكنديون	18 146	11 417	13 829	17 330	15 574	10,1 –
ب. المغاربة المقيمون بالخارج	357 318	327 492	361 188	527 599	594 072	12,6
سياحة العبور	**113 458**	**92 495**	**79 536**	**88 327**	**73 712**	**16,5 –**
المجموع	**1 549 454**	**1 517 228**	**1 646 610**	**1 903 735**	**1 951 084**	**2,5**

المصدر : وزارة التجارة والصناعة والسياحة

م. 29 - بيان تطور مقياس تكاليف المعيشة (210 مواد)

(الاساس : 100 من مايو 1972 إلى أبريل 1973)

	1982		1983												التغيرات (٪)	
	المتوسط السنوي	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر 83 / دجنبر 82	1983 * / 1982 *
التغذية	280,8	281,7	294,3	322,0	317,1	310,7	302,1	292,7	282,6	280,9	280,2	285,2	285,8	286,4	285,9	+ 14,3	+ 4,8
الملبس	218,4	225,0	229,7	238,3	235,6	232,5	230,1	229,3	229,2	227,9	226,5	227,4	226,6	226,6	226,3	+ 5,9	+ 5,2
المسكن	217,7	222,7	234,7	248,4	245,0	242,0	239,5	237,4	233,1	231,7	230,3	229,0	228,0	227,0	225,3	+ 11,5	+ 7,8
الصيانة، الوقاية، العلاج	191,8	198,2	211,4	222,8	219,6	216,2	214,6	213,3	211,8	211,0	209,7	206,7	206,7	205,3	198,7	+ 12,4	+ 10,2
النقل والتسلية وغير ذلك	269,6	279,7	293,6	308,9	308,1	305,5	302,3	296,6	291,3	290,6	290,3	283,6	283,2	281,8	280,8	+ 10,4	+ 8,9
المقياس العام	**260,0**	**264,0**	**276,1**	**297,1**	**293,4**	**288,6**	**282,7**	**276,2**	**269,1**	**267,7**	**266,9**	**268,1**	**268,2**	**268,0**	**266,9**	**+ 12,5**	**+ 6,2**

* المتوسط السنوي.

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة *	1978	1979	1980	1981	1982	1983
التغذية	+ 8,3	+ 6,5	+ 7,9	+ 14,9	+ 13,0	+ 4,8
الملبس	+ 14,5	+ 7,7	+ 4,6	+ 6,8	+ 5,7	+ 5,2
المسكن	+ 8,5	+ 9,4	+ 12,1	+ 8,5	+ 6,4	+ 7,8
الصيانة، الوقاية، العلاج	+ 7,2	+ 8,5	+ 6,0	+ 8,3	+ 11,0	+ 10,2
النقل والتسلية وغير ذلك	+ 13,8	+ 13,7	+ 15,1	+ 11,3	+ 7,6	+ 8,9
المقياس العام	**+ 9,7**	**+ 8,3**	**+ 9,4**	**+ 12,5**	**+ 10,5**	**+ 6,2**

المتوسط السنوي.

* المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi

م. 30 – بيان تطور مقياس أسعار الجملة (231 مواد)

(الاساس : 100 1977)

	1982		1983												التغيرات (٪)	
	المتوسط السنوي	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر 83 / دجنبر 82	1983 * / 1982 *
القطاع الفلاحي	172,0	174,0	180,8	190,8	193,7	185,2	183,6	181,7	181,2	177,6	177,9	178,9	173,5	172,8	172,5	+ 9,7	+ 4,8
الحبوب والقطاني الجافة	179,6	171,3	185,1	193,5	198,2	197,7	188,3	189,0	183,7	181,7	182,0	181,6	174,7	178,3	172,4	+ 13,0	+ 3,1
الزراعات الصناعية والحبوب الزيتية	150,6	150,4	155,7	172,3	166,7	156,5	154,4	154,4	153,6	153,4	152,8	151,7	151,1	150,9	150,6	+ 14,6	+ 3,4
زراعات الخضر	219,5	227,7	214,0	203,1	202,2	200,4	202,8	208,5	212,9	216,0	221,6	222,4	224,8	224,2	228,6	– 10,8	– 2,5
منتوجات الغرس	182,6	196,8	223,0	243,4	244,0	238,6	242,6	227,3	223,2	216,8	213,8	211,9	209,6	206,1	198,4	+ 23,7	+ 22,1
منتوجات تربية المواشي	146,6	144,8	149,1	162,4	172,3	150,0	144,3	147,7	145,9	145,0	149,0	152,0	142,0	135,3	143,1	+ 12,2	+ 1,7
المنتوجات الغابوية	159,6	172,5	184,6	199,6	199,7	199,5	193,0	185,3	184,1	182,8	174,1	174,4	173,8	174,3	174,2	+ 15,7	+ 15,7
منتوجات الصيد البحري	193,7	198,2	194,8	197,4	203,6	195,6	215,3	203,2	216,3	188,5	186,3	192,5	176,5	184,0	178,7	– 0,4	+ 0,6
القطاع الصناعي	166,6	171,4	181,4	195,7	193,1	191,6	189,1	186,5	177,7	176,8	173,9	173,5	173,7	172,7	172,4	+ 14,2	+ 8,9
الطاقة	212,4	220,5	237,6	254,1	245,3	245,0	243,1	242,7	234,8	234,8	234,8	234,8	234,8	224,4	223,0	+ 15,2	+ 11,9
الصناعات	163,6	166,7	174,1	188,5	187,2	186,5	184,0	181,3	166,2	165,5	163,6	165,2	166,4	166,9	167,6	+ 13,1	+ 6,4
الالبسة والنسيج	141,8	141,8	153,6	159,8	159,8	159,7	159,7	159,7	159,7	159,0	151,3	144,3	144,1	144,1	141,8	+ 12,7	+ 8,3
صناعات التعدين	168,2	176,8	185,3	199,2	198,6	194,7	191,6	184,6	184,4	184,2	177,7	177,7	177,3	177,2	176,9	+ 12,7	+ 10,2
صناعات خفيفة أخرى	162,9	169,6	181,4	199,5	194,3	191,7	187,7	186,8	177,4	175,2	174,3	173,5	172,7	171,7	171,4	+ 17,6	+ 11,4
المجموع	**168,8**	**172,5**	**181,1**	**193,7**	**193,3**	**189,1**	**186,9**	**184,6**	**179,1**	**177,1**	**175,5**	**175,6**	**173,6**	**172,7**	**172,4**	**+ 12,3**	**+ 7,3**

* المتوسط السنوي.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

م. 31 – ميزان التجارة الخارجية

بالاف الاطنان وبملايين الدراهم	1981		1982		1983 *	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين	10 936	22 455	10 740	25 990	10 675	25 591
الصادرات مسلمة بميناء الشحن	19 702	12 003	18 350	12 440	18 546	14 724
الرصيد	+ 8 766	– 10 452	+ 7 610	– 13 550	+ 7 871	– 10 867
التغطية (بالنسبة المائوية)	–	53,5	–	47,9	–	57,5

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

م. 32 – الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين

بالاف الاطنان وبملايين الدراهم	1982			1983 *		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**2 375**	**3 495**	**13,4**	**2 310**	**3 796**	**14,8**
الطاقة ومواد التزييت	**4 663**	**7 066**	**27,2**	**4 663**	**7 029**	**27,5**
زيت البترول الخام	4 408	6 592	25,4	4 158	6 330	24,7
المواد الخام	**1 923**	**3 039**	**11,7**	**2 098**	**3 206**	**12,5**
من أصل حيواني ونباتي	792	1 859	7,2	645	1 808	7,0
من أصل معدني	1 131	1 180	4,5	1 453	1 398	5,5
أنصاف المنتوجات	**1 495**	**4 836**	**18,6**	**1 406**	**4 934**	**19,3**
المنتوجات المنتهية الصنع	**284**	**7 554**	**29,1**	**198**	**6 626**	**25,9**
مواد التجهيز	215	5 739	22,1	138	4 854	19,0
الفلاحي	(18)	(356)	(1,4)	(12)	(295)	(1,2)
الصناعي	(197)	(5 383)	(20,7)	(126)	(4 559)	(17,8)
مواد الاستهلاك	69	1 815	7,0	60	1 772	6,9
المجموع	**10 740**	**25 990**	**100**	**10 675**	**25 591**	**100**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 33 - الواردات حسب أهم المنتوجات

ملايين الدراهم	1979	1980	1981	1982	1983 *
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	2 143,4	2 833,1	4 613,3	3 495,5	3 796,3
السكر	269,5	626,6	1 053,7	518,6	412,8
القمح الطري	973,4	1 255,3	2 043,7	1 443,6	1 834,2
الشاي	190,1	152,7	278,4	210,6	268,9
القهوة	98,7	117,5	96,6	110,1	109,0
المنتوجات اللبنية	200,4	251,5	349,3	458,4	357,1
السكر	153,2	131,6	215,0	147,3	257,8
مواد أخرى	258,1	297,9	576,6	606,9	556,5
الطاقة ومواد التزييت	2 769,3	3 961,2	6 124,4	7 065,6	7 028,7
زيت البترول الخام	2 436,9	3 577,7	5 624,3	6 591,8	6 330,4
زيت الغاز وزيت الفويل	50,6	48,1	0,1	–	–
مواد أخرى	281,8	335,4	500,0	473,8	698,3
المواد الخام	1 666,8	1 970,6	2 457,0	3 039,0	3 206,3
الزيوت والحبوب الزيتية	531,3	430,6	537,6	640,6	643,7
الاخشاب الخام	306,9	434,2	469,7	536,8	434,6
خيوط النسيج الاصطناعية والمركبة	202,7	248,4	266,7	325,0	316,9
الكبريت	167,3	348,1	588,9	829,2	1 043,1
مواد أخرى	458,6	509,3	594,1	707,4	768,0
أنصاف المنتوجات	3 287,0	3 541,0	3 890,3	4 836,2	4 933,6
مواد الربط والاسمنت المائي	119,7	13,8	21,6	–	–
القضبان والهياكل من الحديد والصلب	549,0	519,0	587,6	762,8	681,9
الصفائح والاوراق من الحديد والصلب	283,8	345,4	386,2	465,7	458,9
الانابيب من الحديد والصلب	46,7	46,7	99,3	131,9	98,2
المواد الكيماوية، الاصباغ والاصباغ ومواد التطهير	757,5	907,4	991,9	1 247,6	1 335,9
المواد البلاستيكية والمصطنعة	265,1	315,5	281,4	369,0	399,8
الورق والورق المقوى	191,1	228,4	231,9	261,2	280,6
خيوط الغزل المركبة والاصطناعية	204,8	227,7	240,6	272,8	272,0
الذهب الصناعي	9,1	0,1	–	–	2,0
مواد أخرى	860,2	937,0	1 049,8	1 325,2	1 404,3
مواد التجهيز	3 290,9	3 171,2	3 860,1	5 738,5	4 853,8
الفلاحي	160,6	118,8	134,0	355,5	294,5
الصناعي	3 130,3	3 052,4	3 726,1	5 383,0	4 559,3
مواد الاستهلاك	1 170,3	1 315,5	1 510,0	1 815,5	1 772,5
السيارات السياحية (قطع الغيار والاستيراد المباشر)	196,8	221,9	201,3	292,7	309,3
الاجهزة وقطع الغيار للسيارات السياحية	64,3	86,1	107,5	115,6	107,4
آلات الإلتقاط للاذاعة والتلفزة	56,3	104,8	128,7	173,4	154,4
الادوية	131,3	152,6	150,7	198,7	191,4
مواد أخرى	721,6	750,1	921,8	1 035,1	1 010,0
المجموع	14 327,7	16 792,6	22 455,1	25 990,3	25 591,2

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 34 - الصادرات مسلمة بميناء الشحن

بالاف الاطنان وملايين الدراهم	1982			1983 *		
	اطنان	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	1 313	3 019	24,3	1 201	3 724	25,3
مواد الطاقة والتزييت	295	529	4,2	324	584	4,0
المواد الخام	15 468	4 386	35,3	15 169	4 385	29,7
من أصل حيواني ونباتي	101	272	2,2	127	373	2,5
من أصل معدني	15 359	4 114	33,1	15 042	4 012	27,2
أنصاف المنتوجات	1 242	2 661	21,4	1 780	3 777	25,7
المنتوجات المنتهية الصنع	40	1 845	14,8	72	2 254	15,3
مواد التجهيز	5	68	0,5	35	80	0,5
مواد الاستهلاك	35	1 777	14,3	37	2 174	14,8
المجموع	18 350	12 440	100	18 546	14 724	100

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 35 - الصادرات حسب أهم المنتوجات

ملايين الدراهم	1979	1980	1981	1982	1983 *
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	2 282,6	2 599,0	3 040,9	3 018,7	3 724,0
الحوامض	858,8	1 160,1	1 072,1	1 086,5	1 102,2
البواكير	384,4	391,4	334,0	321,9	451,8
مصبرات السمك	300,2	341,8	464,9	400,0	498,4
مصبرات الخضر والفواكه	269,7	264,0	284,2	311,8	396,7
البشنة	21,2	33,4	43,0	56,0	13,8
الاتبنة	36,1	40,0	79,4	57,4	40,6
عصير الفواكه والخضر	45,7	28,7	39,8	64,0	57,1
مواد أخرى	366,5	339,6	722,6	721,1	1 163,4
مواد الطاقة والتزييت	275,9	467,3	543,2	529,1	584,2
المواد الخام من أصل حيواني ونباتي	217,7	399,2	337,4	272,4	373,5
زيت الزيتون	0,8	106,5	7,4	3,7	8,5
القطن الخام	1,6	34,3	56,9	–	–
عجينة الورق	89,6	121,7	124,8	100,8	124,0
مواد أخرى	125,7	136,7	148,3	167,9	241,0
المواد الخام من أصل معدني	2 877,8	3 710,5	4 487,3	4 113,8	4 012,2
الفوسفاط	2 213,6	3 011,8	3 826,6	3 444,9	3 331,3
الرصاص	282,0	281,5	208,1	120,4	154,5
الكوبالت	119,2	137,7	91,7	56,5	6,4
المانغنيز	61,7	58,9	62,5	60,9	48,9
مواد أخرى	201,3	220,6	298,4	431,1	471,1
أنصاف المنتوجات	971,9	1 353,7	2 096,0	2 661,4	3 776,8
الحامض الفوسفوري	503,7	793,1	1 341,6	1 585,9	2 127,6
الاسمدة الطبيعية والكيماوية	120,3	153,2	287,8	466,6	920,4
الرصاص الخالص	137,3	120,1	144,6	176,3	161,4
مواد أخرى	210,6	287,3	322,0	432,6	567,4
المنتوجات المنتهية الصنع	996,5	1 115,3	1 498,7	1 844,3	2 253,5
الملابس الجاهزة	261,1	295,5	420,0	548,6	683,0
الزرابي	283,2	286,1	301,9	293,6	373,6
الملابس الداخلية	101,3	113,2	156,4	193,1	239,3
مواد أخرى	350,9	420,5	620,4	809,0	957,6
المجموع	7 622,4	9 645,0	12 002,6	12 439,7	14 724,2

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 36 - توزيع المبادلات حسب المناطق الجغرافية والنقدية

ملايين الدراهم	الواردات باعتبار القيم والشحن والتأمين		الصادرات مسلمة بميناء الشحن		الارصدة	
	1982	1983*	1982	1983*	1982	1983*
الرابطة الاقتصادية الاوروبية	10 913	9 716	6 770	7 691	4 143–	2 025–
فرنسا	6 420	5 137	2 981	3 388	3 439–	1 749–
ألمانيا الاتحادية	1 253	1 234	992	1 129	261–	105–
إيطاليا	1 069	1 233	829	902	240–	331–
بريطانيا العظمى	912	958	511	605	401–	353–
هولندا	610	497	681	774	71+	277+
الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورغ	503	505	573	638	70+	133+
دول أخرى ضمن الرابطة الاقتصادية الاوروبية	146	152	203	255	57+	103+
أهم العملاء الاخرين	11 249	11 901	2 521	3 019	8 728–	8 882–
إسبانيا	1 852	1 874	839	1 048	1 013–	826–
الدول العربية	5 489	5 418	536	752	4 953–	4 666–
الولايات المتحدة الامريكية	1 549	2 488	157	190	1 392–	2 298–
الاتحاد السوفياتي	1 339	1 400	254	248	1 085–	1 152–
اليابان	617	430	364	494	253–	64+
بولاندا	403	291	371	287	32–	4–
دول أخرى	3 828	3 974	3 149	4 014	679–	40+
المجموع	25 990	25 591	12 440	14 724	13 550–	10 867–
منها : منطقة الفرنك	–	5 543	–	3 610	–	1 933–
منطقة التحويل	25 990	20 043	12 417	11 302	13 573–	8 941–
منطقة أوفق الاداء الثنائية	–	5	23	12	23+	7+

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 37 - ميزان الاداءات مع الخارج

ملايين الدراهم	1982 المداخيل	1982 النفقات	1982 الارصدة	1983 المداخيل	1983 النفقات	1983 الارصدة
أ. السلع والخدمات	18 037,6	35 379,4	17 346,8-	21 165,6	34 519,2	13 353,6-
1. البضائع مسلمة بميناء الشحن	12 303,5	22 978,0	10 674,5-	14 635,0	23 471,5	8 836,5-
2. مصاريف النقل والتأمين على الارسالیات الدولية	955,9	3 134,4	2 178,5-	1 021,5	2 322,4	1 300,9-
3. أنواع نقل أخرى	608,0	336,7	271,3+	488,9	213,4	275,5+
4. الاسفار	2 480,0	500,0	1 980,0+	3 250,0	590,0	2 660,0+
5. المداخيل الناتجة عن الاستثمارات	150,7	4 065,3	3 914,6-	75,3	4 487,1	4 411,8-
6. معاملات حكومية	480,5	3 763,0	3 282,5-	504,7	2 841,1	2 336,4-
7. خدمات أخرى	1 054,0	602,0	452,0+	1 190,2	593,7	596,5+
ب. أداءات التحويل	6 555,6	646,2	5 909,4+	7 592,5	647,3	6 945,2+
8. الخصوصية	5 990,8	293,5	5 697,3+	7 076,5	289,6	6 786,9+
9. العمومية	564,8	352,7	212,1+	516,0	357,7	158,3+
الحساب الجاري (أ+ب)	24 588,2	36 025,6	11 437,4-	28 758,1	35 166,5	6 408,4-
ج. الرساميل الغير النقدية	13 518,6	3 797,7	9 720,9+	9 695,1	4 653,8	5 041,3+
الخصوصية	2 320,3	369,9	1 950,4+	655,8	865,1	209,3+
10. الاعتمادات التجارية	900,2	-	900,2+	-	564,9	564,9-
11. القروض والاستثمارات	876,5	569,9	506,6+	587,7	258,7	329,0+
12. عناصر أخرى	543,6	-	543,6+	68,1	41,5	26,6+
العمومية	11 198,3	3 427,8	7 770,5+	9 039,3	3 788,7	5 250,6+
13. الاعتمادات التجارية	2 153,0	930,9	1 222,1+	3 589,3	1 019,6	2 569,7+
14. قروض بالعملات الاجنبية	9 014,5	2 426,8	6 587,7+	5 372,6	2 675,0	2 697,6+
15. قروض بالدراهم	-	33,9	33,9-	-	51,1	51,1-
16. عناصر أخرى	26,0	36,2	10,2-	30,2	43,0	12,8-
17. التزامات خارجية	4,8	-	4,8+	47,2	-	47,2+
د. منح حقوق السحب الخاصة	2 884,7	-	2 884,7+	837,6	-	837,6+
المجموع	40 991,5	39 823,3	1 168,2+	39 290,8	39 820,3	529,5-

المصدر : مكتب الصرف

م. 38 - تقديرات نفقات الميزانية العامة

ملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1982	قانوني المالية لسنة 1983 *
نفقات التسيير	18 104	18 859
السلطات العمومية	128	146
موظفو الوزارات	10 369	11 440
معدات الوزارات	3 953	4 159
التحملات المشتركة	3 054	2 574
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	600	540
نفقات الدين العمومي	4 450	5 700
نفقات الاستثمار	16 807	13 570
الميزانية العامة	39 361	38 129

* القانون الاصلي والقانون التصحيحي.

المصدر : وزارة المالية - قسم الميزانية

م. 39 - تقديرات مداخيل الميزانية العامة

ملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1982	قانوني المالية لسنة 1983 *
الضرائب المباشرة	5 475	5 708
حقوق الجمرك	5 142	5 300
الضرائب الغير المباشرة	7 806	8 808
حقوق التسجيل والتنبر	1 724	2 060
الاملاك المخزنية	50	64
الاحتكارات والاستغلالات	1 718	863
موارد مختلفة	474	391
مداخيل ناجمة عن تخفيض النفقات	156	184
مداخيل استثنائية	-	-
مداخيل الإقتراض	10 450	9 650
أموال المساعدة	-	-
مداخيل التسوية	50	50
المجموع	33 045	33 078

* القانون الاصلي والقانون التصحيحي.

المصدر : وزارة المالية - قسم الميزانية

م. 40 - بيان تطور تحملات وموارد الخزينة

ملايين الدراهم	الوضعية في 31 دجنبر 1982 *	الوضعية في 31 دجنبر 1981 **
1 الموارد	20 480	21 094
المداخيل العادية	20 480	21 094
الضرائب المباشرة	4 120	4 599
حقوق الجمرك	4 943	4 452
الضرائب الغير المباشرة	7 376	8 290
حقوق التسجيل والتنبر	1 702	1 756
الاحتكارات والاستغلالات	1 015	570
الاملاك المخزنية	55	57
مداخيل أخرى	729	620
مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط	540	750
2 التحملات	34 311	31 005
النفقات العادية	21 830	23 026
الدين العمومي	4 584	5 027
(صافي الفوائد)	(3 095)	(3 526)
التسيير	15 246	16 367-
إعانات للاستهلاك	2 000	1 632
نفقات الاستثمار (1)	12 481	7 979
الرصيد العادي	1 350-	1 932-
3 أرصدة الميزانيات الملحقة	240+	525+
4 رصيد الحسابات الخاصة	1 043-	118-
5 أموال مخصصة لنفقات تم الامر بصرفها	131-	2 061+
عجز الصندوق (1-2+3+4+5)	12 830-	10 487-
التمويل	12 830+	10 487+
ودائع بالخزينة وبالشيكات البريدية	66+	565-
إقتراضات داخلية	1 907+	1 960+
لاجل طويل	(585+)	(634+)
لاجل متوسط	(454+)	(70-)
لاجل قصير	(668+)	(1 396+)
تسليفات خارجية	8 472+	7 627+
لاجل طويل	(6 569+)	(5 576+)
لاجل متوسط	(137+)	(289+)
لاجل قصير	(1 766+)	(1 762+)
تعبئة تسهيلات صندوق النقد الدولي	821+	2 885+
تسبيقات بنك المغرب	1 648+	1 345-
عمليات للحفظ أو للتسوية	84-	75-

* وضعية نهائية

** وضعية مؤقتة

(1) الضريبة العامة و الضريبيات المحفظة.

المصدر : وزارة المالية - قسم عمليات الخزينة

م. 41 - بيان تطور المجموعة النقدية ومكوناتها

(سلسلة إحصائية جديدة)

ملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1982 المبالغ ملايين الدراهم	التغيرات السنوية ملايين الدراهم	التغيرات السنوية %	نهاية دجنبر 1983 المبالغ ملايين الدراهم	التغيرات السنوية ملايين الدراهم	التغيرات السنوية %
النقود الانتمانية	12 023	903	8,1	13 636	1 613	13,4
النقود الكتابية	19 608	2 006	11,4	22 506	2 898	14,8
الودائع						
- لدى بنك المغرب	275	48-	14,9-	356	81	29,5
- لدى البنوك	16 587	1 806	12,2	20 009	3 422	20,6

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1982			نهاية دجنبر 1981		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
	ملايين الدراهم	ملايين الدراهم	%	ملايين الدراهم	ملايين الدراهم	%
- لدى مركز الشيكات البريدية ولدى الخزينة	2 746	248	9,9	2 141	605–	22,0–
أ) المتيسرات النقدية	31 631	2 909	10,1	36 142	4 511	14,3
ب) المتيسرات شبه النقدية	7 616	992	15,0	10 178	2 562	33,6
المجموعة النقدية (أ+ب)	39 247	3 901	11,0	46 320	7 073	18,0

بالنسبة المائوية لمجموع السيولة	1981	1982	1983
النقود الائتمانية	31,5	30,6	29,4
النقود الكتابية	49,8	50,0	48,6
المتيسرات شبه النقدية	18,7	19,4	22,0

المصدر : بنك المغرب

م. 42 – بيان تطور مقابلات المجموعة النقدية
(سلسلة إحصائية جديدة)

ملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1982			نهاية دجنبر 1981		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
	ملايين الدراهم	ملايين الدراهم	%	ملايين الدراهم	ملايين الدراهم	%
الموجودات الخارجية الصافية	2 295	869	60,9	1 798	497–	21,7–
بنك المغرب	743	658	774,1	55–	798–	107,4–
بنوك الودائع	1 552	211	15,7	1 853	301	19,4
الديون على الخزينة	19 581	864–	4,2–	25 086	5 505	28,1
الديون الخاصة ببنك المغرب	8 259	1 365–	14,2–	10 802	2 543	30,8
البنوك (عفظة السندات العمومية)	8 220	839	11,4	11 466	3 246	39,5
الودائع لدى المحاسبين العموميين	3 102	338–	9,8–	2 818	284–	9,2–
منها (البنوك)	(356)	(586–)	(62,2–)	(677)	(321)	(90,2)
القروض المقدمة للاقتصاد	18 190	3 109	20,6	30 281	2 091	11,5
بنك المغرب	3 050	601	24,5	3 007	43–	1,4–
بنوك الودائع	15 140	2 508	19,9	17 274	2 134	14,1
مجموع المقابلات	49 866	3 114	8,4	47 165	7 099	17,7
العناصر الأخرى (تسوية الحساب)	819–			845–		

بالنسبة المائوية لمجموع المقابلات	1981	1982	1983
الموجودات الخارجية الصافية	3,9	5.7	3,8
الديون على الخزينة	55,3	48,9	53,2
القروض المقدمة للاقتصاد	40,8	45,4	43,0

المصدر : بنك المغرب

م. 43 – بيان تطور المتيسرات النقدية وشبه النقدية لدى المؤسسات والخواص
(سلسلة إحصائية جديدة)

ملايين الدراهم	1982	1983											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الائتمانية	12023	11861	11923	12027	12029	12097	12549	13018	13029	13325	13261	13138	13636
النقود الكتابية	19608	20330	20350	20687	21320	21217	21497	22031	21719	21988	21978	22704	22506
مجموع المتيسرات النقدية	31631	32191	32273	32614	33349	33314	35049	34046	34748	35313	35239	35842	36142

ملايين الدراهم	1982	1983											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الأوراق المتداولة	12239	12073	12112	12103	12232	12271	12711	13350	13323	13580	13493	13329	13785
النقد المعدني المتداول	244	245	245	246	248	249	252	257	262	265	269	271	274
	12483	12318	12357	12349	12480	12963	12520	13607	13585	13845	13762	13600	14059
يطرح منها :													
حاصل الصندوق لدى البنوك ولدى المحاسبين العموميين	460–	457–	434–	422–	451–	423–	414–	589–	556–	520–	501–	462–	423–
المجموع	12023	11861	11923	12027	12029	12097	12549	13018	13029	13325	13261	13138	13636

المصدر : بنك المغرب

م. 44 – بيان تطور تداول النقود الائتمانية
(سلسلة إحصائية جديدة)

ملايين الدراهم	1982	1983											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الأوراق المتداولة	12239	12073	12112	12103	12232	12271	12711	13350	13323	13580	13493	13329	13785
النقد المعدني المتداول	244	245	245	246	248	249	252	257	262	265	269	271	274
	12483	12318	12357	12349	12480	12963	12520	13607	13585	13845	13762	13600	14059
يطرح منها :													
حاصل الصندوق لدى البنوك ولدى المحاسبين العموميين	460–	457–	434–	422–	451–	423–	414–	589–	556–	520–	501–	462–	423–
المجموع	12023	11861	11923	12027	12029	12097	12549	13018	13029	13325	13261	13138	13636

المصدر : بنك المغرب

م. 45 – بيان تطور النقود الكتابية والمتيسرات شبه النقدية
(سلسلة إحصائية جديدة)

ملايين الدراهم	1982	1983											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الكتابية													
الودائع تحت الطلب لدى معهد الإصدار	275	537	513	572	427	484	462	384	445	392	391	398	356
الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع	16587	16664	16778	17074	17747	17858	18026	18735	18388	18976	18832	19348	20009
مجموع الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي	16862	17201	17291	17646	18174	18342	18488	19119	18833	19368	19223	19746	20365
الودائع لدى الشيكات البريدية	1468	1612	1531	1576	1569	1642	1612	1563	1502	1347	1526	1658	959
الودائع لدى الخزينة	1278	1517	1528	1465	1577	1233	1397	1349	1384	1273	1229	1300	1182
المجموع	19608	20330	20350	20687	21320	21217	21497	22031	21719	21988	21978	22704	22506
المتيسرات شبه النقدية													
الودائع لأجل	7328	7617	7853	8032	8050	8364	8573	8522	8694	8865	8968	9379	9602
الودائع من أجل الاستواد	288	286	286	270	245	402	520	667	715	699	673	625	576
المجموع	7616	7903	8139	8302	8295	8766	9093	9189	9409	9564	9641	10004	10178
المجموع العام	27224	28233	28489	28989	29615	29983	30680	31220	31128	31552	31619	32708	32684

المصدر : بنك المغرب

م. 46 – بيان تطور الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع
(سلسلة إحصائية جديدة)

ملايين الدراهم	1982	1983											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
حسابات الشيكات	8039	8239	8337	8523	8765	8970	9272	9416	9014	8999	9101	9286	9532
الحسابات الجارية المدينة	5752	5522	5531	5655	6009	5891	5606	5856	6259	6493	6077	6329	6675
الحسابات على دفاتر	1169	1220	1253	1292	1335	1369	1397	1423	1452	1486	1535	1575	1617
الودائع الحرة	1627	1683	1657	1604	1638	1628	1751	2040	1663	1998	2119	2198	2195
المجموع	16587	16664	16778	17074	17747	17858	18026	18735	18388	18976	18832	19348	20009

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 47 – بيان تطور مقابلات المتيسرات النقدية وشبه النقدية
(سلسلة إحصائية جديدة)

بلايين الدراهم	1982	1983											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الموجودات الخارجية الصافية (1)													
معهد الاصدار	743	156–	480–	151–	315–	54–	329–	143	2–	36–	226–	286–	55–
بنوك الودائع	1552	1531	1560	1695	1658	1562	1600	1566	1655	1671	1683	1669	1853
المجموع	2295	1375	1080	1544	1343	1508	1271	1709	1653	1635	1457	1383	1798
الديون على الخزينة													
الديون الصافية لمعهد الاصدار	8259	10555	11072	10361	10178	10274	10756	10209	10530	10175	10849	11136	10802
محفظة السندات العمومية للجهاز البنكي	8220	8233	8505	9002	9595	9500	10205	10388	10578	10730	10836	11016	11466
ودائع البنوك لدى الخزينة	356	364	306	305	495	719	840	757	757	765	752	737	677
ديون المؤسسات والخواص	2746	3129	3059	3041	2875	3146	3009	2912	2886	2620	2755	2958	2141
المجموع	19581	22281	22942	22709	23414	23368	24810	24266	24751	24290	25192	25847	25086
القروض المقدمة للاقتصاد (2)													
معهد الاصدار	3050	2699	2477	2495	2387	2318	2589	2950	2926	3043	2696	3007	
بنوك الودائع	15140	15102	15128	15309	15487	15288	15487	15861	15397	16338	16344	17274	
المجموع	18190	17801	17605	17804	17675	17805	18076	18811	18438	19264	19040	20281	
المجموع	40066	41457	41627	42057	42432	42681	44157	44786	44842	45189	45571	46270	47165
ميزان العناصر الاخرى	819–	1363–	1215–	1141–	788–	601–	1008–	548–	685–	312–	691–	424–	845–
مجموع مقابلات المتيسرات النقدية وشبه النقدية	39247	40094	40412	40916	41644	42080	43149	44238	44157	44877	44880	45846	46320

(1) – في ذلك الديون المقومة على الخارج
(2) – باستثناء الديون المقومة على الخارج
المصدر : بنك المغرب

م. 48 – بيان تطور الموجودات الخارجية (1)
(سلسلة إحصائية جديدة)

بلايين الدراهم	1982	1983											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاحتياطيات الدولية													
الموجودات الذهبية لدى معهد الاصدار	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125
الموجودات من العملات القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	1331	455	136	406	223	309	156	711	494	340	217	224	823
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	4	6	3	3	60	123	64	2	4	96	97	5	5
رصيد حصة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	286	286	286	286	286	286	286	286	286	286	286	286	390
الاكتتاب في صندوق النقد العربي	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
المجموع	1775	901	579	849	723	872	660	1153	938	876	754	669	1372
الموجودات الخارجية الاخرى													
العملات غير القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
الموجودات الخارجية الاجمالية لدى بنوك الودائع	1769	1742	1761	2296	2099	1914	1899	1809	1911	1937	1941	1924	2136
المجموع	1787	1760	1779	2314	2117	1932	1917	1827	1929	1955	1959	1942	2174
مجموع الموجودات الاجمالية	3562	2661	2358	3163	2840	2804	2577	2980	2867	2831	2713	2611	3546
الالتزامات الخارجية	2999	2296	1936	1914	4845	4439	3972	3562	3134	2914	3314	3429	3823
الالتجاء لسلف صندوق النقد الدولي (2)	812	812	758	758	758	700	700	700	649	649	649	649	796
التزامات اخرى لمعهد الاصدار	238	263	319	260	298	244	307	328	309	281	349	324	649
منها (بالعملات الغير القابلة للتحويل)	–	–	–	–	–	–	–	(1)	(1)	(1)	(1)	(1)	(1)
التزامات بنوك الودائع	217	211	201	601	441	352	299	243	256	266	258	255	303
المجموع	1267	1286	1278	1619	1497	1296	1306	1271	1214	1196	1256	1228	1748
مجموع الموجودات الخارجية الصافية	2295	1375	1080	1544	1343	1508	1271	1709	1653	1635	1457	1383	1798

(1) – في ذلك الديون المقومة على الخارج
(2) – في حساب الالتزامات بالعملات الاجنبية الناتجة عن مختلف السحوبات من صندوق النقد الدولي. يشمل هذا البند مبالغ مقابلة للالتزامات بالدراهم تجاه الخطة المذكورة وتجاه البنك الدولي للانشاء والتعمير وغيره.

المصدر : بنك المغرب

م. 49 – بيان تطور الديون على الخزينة
(سلسلة إحصائية جديدة)

بلايين الدراهم	1982	1983											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الديون الخاصة بمعهد الاصدار													
تسبيقات للدولة	7488	7488	7740	7740	7740	7740	7740	7740	7740	7740	7945	8031	8500
أذينات الخزينة والتبادل النقدي والنقود المعدنية	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139
السفاتج المحركية وسندات الالتزام المكفولة	605	1437	1543	1508	1599	1383	1249	1137	1127	1080	1179	1325	1332
تسبيقات على أذينات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	–	135	135	135	135	135	135	135	135	135	135	135	135
حسابات الشيكات البريدية الخاصة ببنك المغرب	197	114	180	167	113	116	555	70	116	84	121	189	71
تسبيقات على سندات صندوق التجهيز القروي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
تسبيقات على سندات إلزام مختلفة	–	1426	1490	827	607	915	1093	1177	1460	1199	1500	1500	809
تسبيقات على ديون بالعملات الاجنبية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
تسبيقات للدولة على إقتراضات بالعملات الاجنبية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع الاجمالي	8429	10739	10377	10516	10333	10428	10911	10398	10717	10377	11019	11319	10986
يسدد منها :													
الحساب الجاري للخزينة وعجول الصندوق لدى المحاسبين العموميين	170–	184–	155–	155–	153–	154–	155–	189–	187–	202–	170–	183–	184–
المجموع الصافي	8259	10555	11072	10361	10178	10274	10756	10209	10530	10175	10849	11136	10802
أوراق عمومية													
معهد الاصدار	579	142	180	538	752	663	845	861	597	777	576	370	699
بنوك الودائع	7641	8091	8325	8464	8843	8835	9360	9527	9981	9953	10260	10646	10767
المجموع	8220	8233	8505	9002	9595	9500	10205	10388	10578	10730	10836	11016	11466
ودائع البنوك لدى الخزينة	356	364	306	305	495	719	840	757	757	765	752	737	677
ديون المؤسسات والخواص													
مقابل قيمة الودائع بالخزينة وبالشيكات البريدية	2746	3129	3059	3041	3146	2875	3009	2912	2886	2620	2755	2958	2141
مجموع الديون الصافية على الخزينة	19581	22281	22942	22709	23414	23368	24810	24266	24751	24290	25192	25847	25086

المصدر : بنك المغرب

م. 50 – القروض المقدمة للاقتصاد والممولة من الموارد النقدية (1)
(سلسلة إحصائية جديد)

بلايين الدراهم	1982	1983											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
معهد الاصدار													
إعادة الخصم	2190	2012	1822	1722	1478	1451	1638	1657	2096	1919	1927	1565	1760
التسبيقات	730	564	548	610	668	755	875	876	887	886	958	1007	1072
السندات الجاري تخصيلها	130	123	107	163	241	112	76	417	64	121	158	124	175
المجموع	3050	2699	2477	2495	2387	2318	2589	2950	3041	2926	3043	2696	3007
بنوك الودائع													
قروض لاجل قصير	13098	13044	13080	13262	13231	13406	13393	13770	13257	14144	13681	14109	15012
قروض لاجل متوسط	1801	1808	1789	1782	1784	1798	1805	1793	1819	1839	1813	1836	1848
قروض لاجل طويل	241	250	259	265	273	283	289	298	321	355	385	399	414
المجموع	15140	15102	15128	15309	15487	15487	15861	15861	15397	16338	16344	17274	
مجموع القروض المقدمة للاقتصاد	18190	17801	17605	17804	17675	17805	18076	18811	18438	19264	19040	20281	

(1) باستثناء الديون المقومة على الخارج والمدرجة ضمن الموجودات الخارجية.
المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م- 51 - بيان تطور استعمالات وموارد بنوك الودائع
(البنوك المسجلة والقرض الشعبي)
(سلسلة إحصائية جديدة)

ملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1981	نهاية مارس 1982	نهاية يونيو 1982	نهاية دجنبر 1982	نهاية مارس 1983
الاستعمالات					
1. الموجودات السائلة	483	581	417	389	434
نقود بالصندوق	229	281	292	261	239
بنك المغرب	254	300	97	128	194
الاحتياطي النقدي والحساب الموقت	-	-	28	-	1
2. الديون على الخزينة	8 323	8 441	8 576	11 045	12 143
الودائع ومثاليها	942	632	336	840	677
أذينات الخزينة	7 381	7 809	8 220	10 205	11 466
3. القروض للاقتصاد	14 667	15 635	17 171	17 333	19 829
لاجل قصير (1)	13 010	13 838	15 129	15 239	17 567
لاجل متوسط	1 481	1 609	1 801	1 805	1 848
لاجل طويل	176	188	241	289	414
4. القروض المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة	426	342	689	405	392
5. سندات بالمحفظة	1 445	1 770	1 867	2 281	2 595
المساهمات	308	328	348	352	369
سندات أخرى	1 137	1 442	1 519	1 929	2 226
6. الموجودات الخارجية (2)	216	297	265	408	338
النقود	28	52	66	68	68
البنوك والمراسلون بالخارج	188	245	199	340	270
7. مستثمرات	565	614	693	743	814
8. أستعمالات أخرى صافية	-	-	-	-	-
المجموع	26 125	27 680	29 678	32 604	36 545
الموارد					
1. رأس المال والاحتياطيات	967	1 064	1 131	1 249	1 367
2. المخصصات	355	392	405	506	500
3. ودائع تحت الطلب	14 781	15 747	16 587	18 026	20 009
حسابات الشيكات	7 355	8 323	8 039	9 272	9 532
حسابات جارية	5 611	5 076	5 752	5 606	6 675
حسابات على دفتر	861	989	1 169	1 397	1 607
ودائع أخرى	954	1 359	1 627	1 751	2 195
4. ودائع لاجل	6 624	7 302	7 616	9 103	10 178
حسابات وأذينات لاجل استحقق ثبت	5 922	6 739	7 328	8 573	9 602
ودائع من أجل الاسترد	702	563	288	530	576
5. التزامات خارجية	214	205	217	299	303
حسابات بالعملات الاجنبية تحت الطلب ولاجل	136	106	125	150	198
البنوك والمراسلون بالخارج	78	99	92	149	105
6. تسليفات معهد الاصدار	2 673	2 259	2 876	2 545	3 058
على سندات عمومية	896	623	579	845	699
على سندات خصوصية	1 766	1 636	2 291	1 700	2 342
على سندات قرض بضمان الخزينة الوطني للاداء الاقتصادي	11	-	6	-	10
7. تسليفات المؤسسات المالية المتخصصة	50	73	98	98	76
8. موارد مختلفة صافية	461	638	748	778	1 061
المجموع	26 125	27 680	29 678	32 604	36 545

(1) بما في ذلك الديون الكفيلة على الخارج وحسب تسليفات مضمونة على الخارج ... 1 814 1 892 1 989 1 154 1 888

(2) باستثناء الديون المكفولة على الخارج الممنوحة من طرف البنوك والمعاد خصمها لدى معهد الاصدار وتسجله ضمن القروض المقدمة للاقتصاد

المصدر : بنك المغرب

م- 52 - بيان تطور الاستعمالات والموارد الخاصة للمؤسسات المالية المتخصصة

ملايين الدراهم	نهاية يونيو 1982	نهاية مارس 1983	نهاية دجنبر 1982	نهاية يونيو 1983	نهاية دجنبر 1983
الاستعمالات					
1. الأرصدة والقيم المتعين تحصيلها	62	57	67	67	65
2. الديون على الخزينة	1 201	1 726	1 337	1 337	1 827
الودائع لاجل ومثاليها	12	25	33	33	96
أذينات وسندات الالتزام للدولة	1 189	1 701	1 304	1 304	1 731
3. الديون على البنوك	491	302	612	612	557
الودائع تحت الطلب	305	156	306	306	393
ودائع لاجل وتسليفات	86	146	306	306	164
4. القروض للاقتصاد	*8 816	*9 283	10 294	10 294	10 519
لأجل قصير	*1 163	*1 128	1 192	1 192	1 239
لأجل متوسط وطويل	*7 653	*8 155	9 102	9 102	9 280
5. قروض تجريبات خصوصية	441	387	403	403	418
6. سندات بالمحفظة	715	741	850	850	899
المساهمات	409	427	427	427	427
سندات أخرى	306	314	423	423	472
7. التحقيرات	248	258	275	275	286
8. استعمالات أخرى صافية	-	*412	69	69	650
المجموع	*11 976	*13 166	13 907	13 907	15 221

ملايين الدراهم	نهاية يونيو 1982	نهاية دجنبر 1982	نهاية يونيو 1983	نهاية دجنبر 1983
الموارد				
1. الاموال الذاتية	923	1 104	1 122	1 087
منها إعدادات مالية من الدولة	94	144	94	94
مخصصات لتغطية احتمالات النقص في الاصول	90	118	134	156
2. مساعدات الدولة	401	399	451	424
3. الاقتراضات الخارجية (الاكثر من سنة)	2 931	2 990	3 203	3 684
4. الاقتراضات الداخلية	2 275	*2 941	3 192	3 571
سندات الالتزام وأذينات	2 036	2 251	2 787	3 179
منها : اسندات لاجل متوسط	354	383	742	980
اسندات لمدة سنة	532	579	630	708
قروض وتسبيقات بنكية	239	*690	405	392
5. ودائع لاجل قصير	4 221	4 609	4 881	5 659
6. مساعدات معهد الاصدار (1)	1 016	1 123	1 058	796
خصم	936	1 033	1 010	758
مساعدات أخرى	80	90	48	38
7. موارد أخرى صافية	*209	-	-	-
المجموع	*11 976	*13 166	13 907	15 221

(1) باستثناء عملية خصم تسهيلات لاجل متوسط عن طريق البنك الوطني للاداء الاقتصادي والمدرجة ضمن المساعدات التي يقدمها معهد الاصدار للبنوك.

* رقم مصحح.

المصدر : بنك المغرب

م- 53 - بيان تطور القروض للاقتصاد الموزعة من طرف بنوك الودائع
(سلسلة إحصائية جديدة)

ملايين الدراهم	1982	1983											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
قروض لاجل قصير													
تسهيلات الصندوق	4384	4622	4685	4865	4999	5014	5144	5557	5358	5791	5839	5855	5971
الاوراق التجارية المحسوبة على المغرب	2418	2423	2269	2337	2056	2258	2282	2289	2204	2221	1902	2050	2589
تسبيقات على الصائع وسندات التخزين	2372	2316	2202	2165	2143	2063	1994	2152	2357	2422	2367	2265	2294
خصم الشيكات	741	627	638	622	604	609	566	570	644	639	620	710	752
تسبيقات مختلفة	1345	1234	1262	1235	1217	1217	1166	1219	1329	1333	1361	1425	1582
قروض أخرى													
قروض التجهيز	1119	1116	1115	1107	1124	1143	1168	1166	1159	1168	1157	1176	1189
قروض للتصدير	2108	2052	2063	2061	2015	1973	1963	1949	1985	2050	2065	2114	2352
قروض للسكنى	964	966	955	959	966	968	955	955	1011	1057	1077	1095	1103
قروض للاستهلاك	538	538	539	543	554	567	558	575	584	590	593	601	606
قروض المؤسسات المالية المتخصصة	689	453	427	433	410	406	405	387	438	643	529	218	392
ديون مشكوك في تحصيلها ومتنازع عليها	737	736	758	782	816	852	848	859	869	873	872	874	882
اعتمادات أخرى	445	522	537	532	555	569	688	662	600	583	529	555	509
المجموع *	17860	17605	17450	17641	17459	17639	17737	18340	18538	19370	18911	18938	20221
* منها :													
قروض لاجل قصير	15818	15547	15402	15594	15402	15558	15643	16249	16398	17176	16713	16703	17959
قروض لاجل متوسط	1801	1808	1789	1782	1784	1798	1805	1793	1819	1839	1813	1836	1848
قروض لاجل طويل	241	250	259	265	273	283	289	298	321	355	385	399	414

المصدر : بنك المغرب

م- 54 - بيان تطور التجاء البنوك لمعهد الاصدار

ملايين الدراهم	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
1981												
التجاء بواسطة سندات عمومية	555	327	510	464	519	466	731	1143	844	1176	1432	896
التجاء بواسطة سندات خصوصية	1370	1468	1963	1985	1764	1619	1960	2003	1961	1903	2270	1766
التجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للاداء الاقتصادي	39	27	22	20	35	34	14	8	11	11	7	11
المجموع (1)	1964	1822	2495	2469	2318	2119	2705	3154	2816	3090	3709	2673
المتوسط اليومي للالتجاءات	1999	2052	2085	2758	2486	2252	2290	2929	3160	3035	3543	3396

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بملايين الدراهم	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
1982												
إتجاه بواسطة سندات عمومية	879	473	471	379	431	623	716	1026	1397	697	573	579
إتجاه بواسطة سندات خصوصية	1775	2069	1848	2063	1596	1636	2158	2593	2849	2847	1363	2291
إتجاه بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانعاش الاقتصادي	18	9	4	1	–	–	22	24	15	38	41	6
المجموع (1)	**2672**	**2551**	**2323**	**2443**	**2027**	**2259**	**2896**	**3643**	**4261**	**3582**	**2977**	**2876**
المتوسط اليومي للاتجاهات	2615	2490	2508	2662	2244	2251	2827	3135	3867	4042	3331	2982
1983												
إتجاه بواسطة سندات عمومية	142	180	538	752	665	845	861	597	777	576	370	699
إتجاه بواسطة سندات خصوصية	2073	1842	1786	1643	1497	1700	1939	2653	2568	2517	2129	2342
إتجاه بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانعاش الاقتصادي	3	3	13	3	1	–	7	62	24	14	14	10
المجموع (1)	**2218**	**2025**	**2337**	**2398**	**2163**	**2545**	**2807**	**3312**	**3369**	**3107**	**2513**	**3051**
المتوسط اليومي للاتجاهات	2836	2332	2528	2601	2433	2007	2808	3114	3282	3388	2871	2627

(1) الاتجاهات في نهاية الشهر ـ أرقام مأخوذة من الاحصائيات النقدية.

المصدر : بنك المغرب

م. 55 ـ **هيكل معدلات الفائدة الدائنة**
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 10 دجنبر 1983
1. **بنوك الودائع (1)**	
ا. حسابات تحت الطلب	
حسابات عادية	(دون مقابل)
الاموال المحولة من طرف الاشخاص الطبيعيين المغاربة العاملين بالخارج	8 (2)
شركات التأمين وإعادة التأمين ومؤسسات الضمان	4
ب. **الحسابات على الدفاتر**	7
ج. **الودائع بالدراهم القابلة للتحويل (معدل أقصى)**	10
د. **الحسابات لاجل وسندات الصندوق**	
لمدة شهر واحد	4,50
لمدة 3 أشهر	6,60
لمدة 6 أشهر	8,50
لمدة 12 شهرا	10
لمدة 18 شهرا كاملة	10,50
لاكثر من 18 شهرا	معدل حر
2. **صندوق التوفير الوطني**	8 (3)
3. **المؤسسات المالية المتخصصة**	
ا. **القرض العقاري والفندقي**	
سندات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك	10,50 (4)
سندات إلزامية لمدة 10 سنوات	11
سندات إلزامية لمدة 15 سنة	11,50
ب. **البنك الوطني للانعاش الاقتصادي**	
سندات الصندوق لمدة 3 أشهر	6,50
سندات الصندوق لمدة 6 أشهر	8,50
سندات الصندوق لمدة 12 شهرا	10
سندات إلزامية لمدة 10 سنوات	11
سندات إلزامية لمدة 15 سنة	11,50
سندات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك	10,50 (4)
ج. **الصندوق الوطني للقرض الفلاحي**	
ودائع تحت الطلب	5 كحد أقصى
حسابات على الدفاتر	8 كحد أقصى
سندات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك	9
سندات لمدة سنة مخصصة للبنوك	3

(1) قرار وزير المالية رقم 82/372 بتاريخ 23 مارس 1982.

(2) قرار وزير المالية رقم 1309 بتاريخ 14 يونيو 1983.

(3) قرار وزير المالية رقم 82/479 بتاريخ 22 مارس 1982.

(4) قراري وزير المالية رقم 83/380 و 83/381 بتاريخ 28 مارس 1983.

م. 55 ـ **هيكل معدلات الفائدة الدائنة (تتة)**
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 10 دجنبر 1983
4. **الخزينة**	
سندات لمدة 6 أشهر موجهة للجمهور	8,50 (1)
(المردود الحقيقي عند انتهاء مدة 6 أشهر : 8,682)	
(المردود الحقيقي في حالة التسديد بعد أنصرام 3 اشهر : 8,58)	
سندات في الحساب الجاري (مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين)	
ـ لمدة 6 أشهر	4,25 (1)
(المردود الحقيقي بعد 6 أشهر : 4,293)	
(المردود الحقيقي في حالة التسديد ما بين 3 و 6 أشهر : 4,040)	
ـ لمدة سنة	4,25 (2)
المردود الحقيقي بعد انتهاء سنة : 4,438)	
ـ لمدة 5 سنوات	6,50
سندات للحاملين خاصة باستعمال حسابات الرسال لغير المقيمين :	
ـ لمدة 5 سنوات	6 (3)
سندات لمدة 10 سنوات خاصة باستعمال «احتياطي الاستثمار»	8 (4)
سندات إلزامية للدولة أو مضمونة من طرف الدولة :	
ـ لمدة 10 سنوات	11
ـ لمدة 15 سنة	11,50

(1) قرار وزير المالية رقم 82/423 بتاريخ 29 مارس 1982.

(2) قرار وزير المالية رقم 78/677 بتاريخ 21 يونيو 1978.

(3) قرار وزير المالية رقم 82/212 بتاريخ 25 فبراير 1982.

(4) قرار وزير المالية رقم 83/64 بتاريخ 18 يناير 1983.

م. 56 ـ **هيكل معدلات إعادة التمويل لدى بنك المغرب**
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 10 دجنبر 1983
ا. **تسهيلات الصيرفة الاجل لمؤسسات الائتمان**	
1. الخصم والتأمين العادي للسندات الخصوصية المعدل الاساسي (السند التجاري المسحوب على المغرب ـ سندات التخزين ـ تسبيقات على البضائع ـ السند المالي ـ قروض الصندوق المغربي للصفقات (1) ـ فروض التجهيز لمدة سنتين على أقصى حد)	7
الديون المترتبة على الخارج	5
تسليفات التمويل المسبق للصادرات	5
السند الممثل للتسبيقات على البضائع الممنوحة للتظهرات التعاونية الفلاحية	5
2. تعبئة أذينات الخزينة لفائدة البنوك (الخصم أو التسبيق)	
سندات لمدة 6 أشهر (معدل المردود الحقيقي)	7
سندات لمدة سنة واحدة (معدل المردود الحقيقي)	7
3. التسبيقات الخاصة (على السندات العمومية أو الخصوصية) الممنوحة للبنوك بدون تطبيق الغرامة	7 و 10 (5)
مع تطبيق الغرامة	16
4. إعادة تمويل القروض الممنوحة للمؤسسات المالية (2)	
الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	3
صندوق الايداع و التدبير / القرض العقاري والفندقي	5
ب. **قروض متوسطة الاجل إلى الاقتصاد**	
قروض بنكية متوسطة الاجل (بضمانة أو بدون ضمانة الدولة أو ص.م.ض.) (3)	5
قروض الصندوق الوطني للقرض الفلاحي المتوسطة الاجل (2)	3
قروض القرض العقاري والفندقي المتوسطة الاجل	3,50
قروض صندوق الايداع والتدبير المتوسطة الاجل (سندات صندوق التجهيز القروي)	4
ج. **مساعدات للدولة**	
إلى جانب التسبيقات الاتفاقية والقانونية الممنوحة بصورة مجانية، يقدم بنك المغرب للخزينة مساعدات أخرى بالشروط التالية :	
تسبيقات على سندات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	7
تعبئة السفاتج الجمركية	7
تسبيقات على السندات المكفولة	7
تسبيقات على ديون المكتب الشريف للفوسفاط بالعملات الاجنبية	4
تسبيقات على سندات (القرض العقاري والفندقي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي، والبنك الوطني للانعاش الاقتصادي والمكتب الوطني للكهرباء) المكتتب فيها من طرف صندوق الايداع والتدبير والمعاة لحساب الخزينة (4)	

(1) القروض المدعمة بتوقيع الصندوق المغربي للصفقات.

(2) معدلات تفضيلية ممنوحة في إطار بطاقة إجمالية للخصم مفتوحة من طرف بنك المغرب.

(3) الصندوق المركزي للتعاون

(4) حسب معدل الاصدار.

(5) 10 بالنسبة للتسبيقات على السندات الخصوصية و 7 فيما يرجع للتسبيقات على السندات العمومية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م- 57 - هيكل معدلات الفائدة المدينة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	للمعدلات الجاري بها العمل في 30 دجنبر 1983		
	الادنى	الاقصى	الوحيد
1. بنوك الودائع (1)			
ا. القروض القصيرة الاجل			
- القابلة للتعبئة			
الديون على الخارج		7	
تسليفات التمويل المسبق للصادرات		7	
الاوراق التجارية المسحوبة على المغرب	8	10	
قروض أخرى قصيرة الاجل قابلة للتعبئة	8	10	
قروض مضمونة من طرف الصندوق المغربي للصفقات			9 (2)
- الغير القابلة للتعبئة			
كافة القروض	10	13	
ب. القروض المتوسطة الاجل			
- القابلة للتعبئة			
كافة القروض			12
- الغير القابلة للتعبئة			
كافة القروض	12	14	
ج. القروض الطويلة الاجل			
كافة القروض	13	15	
د. التحصيل مع السلف العاجل (خصم الشيكات)			8 (3)
2. البنك الوطني للانماء الاقتصادي			
ا. القروض المتوسطة الاجل			13 (4)
ب. القروض الطويلة الاجل			13 (4)

(1) قرار وزير المالية رقم 1.310/83 بتاريخ 14 نونبر 1983.

(2) يتعلق الامر بالقروض الحاملة لتوقيع الصندوق المغربي للصفقات. ويضاف إلى هذا المعدل الوحيد في حالة العمليات غير المتروطة، العمولات التي يأخذها الصندوق والمحددة في سبة 2٪ مع يرجع لعمليات التمويل المسبق و 1,70٪ فيما يخص عمليات المراقبة. و1,40٪ مما يتعلق بعمليات التعبئة.

أما بالنسبة للقروض في شكل عمليات مشروطة، فإن النسب التي تطبقها البنوك لايمكن أن تتعدى 10,5٪ فيما يرجع لقروض التمويل المسبق، و10,40٪ فيما يخص المراقبة و 9,90 مما يتعلق بقروض التعبئة. ويضاف إلى هذه المعدلات عمولة محدودة في 0,50٪ لتغطية نفقات تدبير الملفات (الاضافة رقم 6 للقرار التنظيمي رقم 76 الصادر عن بنك المغرب).

(3) تضاف إلى هذا المعدل عمولة قصوى قدرها 2 درهم بالنسبة للشيكات المحصلة على مدن أخرى سواء دفعت بحسابات بنكية أم لا، و 9 درهم فيما يتعلق بالشيكات على الخارج (الاضافة رقم 6 للقرار التنظيمي رقم 76) الصادر عن بنك المغرب.

(4) بارجاع نسبة 2٪ فيما يخص بعض الاستثمارات (قانون الاستثمارات الصادر بتاريخ 11 غشت 1973). أما فيما يرجع لقروض التجهيز البحري، فيضاف إلى هذا الارجاع معدل 2٪ الذي ينص عليه قرار 29 أكتوبر 1962.

م- 57 - هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	النظام المعمول به في 30 دجنبر 1983		
	قيمة العقارية الكلية	المعدلات القانونية	المعدلات المطبقة
1) النظام العام			
1. البناء بقصد السكنى الشخصية (2)	مابقل أوبساوي 200 000 درهم	14	10 (1)
	ما بين 200 000 و 300 000 درهم	14	12 (1)
	ما بين 300 000 و 500 000 درهم	14	14
	ما يفوق 500 000 درهم	15	15
2) النظام العقاري			
1. بناء المحلات التجارية		14	14
2. اقامة المنائم العامة في البقع الأرضية		14	14
3. التمويل المسبق للمتعهدين		14	14
3) القروض الفندقية			
- قروض للبناء		14	13
- قروض للتجهيز		14	12
- النقل السياحي		14	12

(1) قرار وزير المالية رقم 83/785 بتاريخ 21 فبراير 1983.

(2) يطبق نفس النظام العام أيضا على عمليات البناء من أجل الكراء.

م- 58 - أسعار أهم العملات الاجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب (1)
(أسعار التحويل)

	نهاية مارس 1983		نهاية يونيو 1983		نهاية شتنبر 1983		نهاية دجنبر 1983	
	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
1 فرنك فرنسي	0,90431	0,90703	0,89709	0,89979	0,98010	0,98304	0,96423	0,96713
1 دولار الولايات المتحدة الامريكية	6,5689	6,5986	(2)6,8440	(2)6,8440	7,8442	7,8786	8,0436	8,0784
1 جنيه استرليني	9,7267	9,7760	10,468	10,520	13,712	13,769	13,653	13,708
1 مارك ألماني	2,7089	2,7224	2,9022	2,9156	2,9713	2,9860	2,9454	2,9599
1 غيلدر هولندي	2,4043	2,4165	2,4917	2,5039	2,6579	2,6712	2,6215	2,6347
100 فرنكات بلجيكية	13,621	13,696	13,439	13,513	14,653	14,734	14,435	14,515
1 فرنك سويسري	3,1555	3,1709	3,2532	3,2688	3,6877	3,7051	3,6855	3,7029
1000 ليرة إيطالية	4,5491	4,5746	4,5388	4,5642	4,9034	4,9309	4,8510	4,8782
100 شلن نمساوي	38,523	38,712	38,225	38,412	42,232	42,438	41,741	41,944
100 بسيطة إسبانية	4,8213	4,8494	4,7142	4,7419	5,1377	5,1880	5,1272	5,1572
100 بيزو بابالي	2,7483	2,7617	2,8590	2,8727	3,3269	3,3424	3,4772	3,4931

(1) يقوم بنك المغرب كذلك كل يوم عمل بتسعير العملات التالية : الدولار الكندي، الكرونة الدنماركية، الكرونة السويدية، الكرونة النرويجية، الاسكودو البرتغالي، الدينار التونسي، الدينار الكويتي، الريال السعودي، درهم الامارات العربية المتحدة.

(2) أسعار يوم 29 يونيو 1983.

4. القرض العقاري والفندقي

5. الصندوق الوطني للقرض الفلاحي

نوع العمليات	المعدلات الجاري بها العمل في 83.12.10
أ. المقر المركزي والصناديق الجهوية	
1) القصيرة الاجل	
سندات التخزين	7
تسليفات للانتاج	
- الحبوب والقطاني	9
- عمليات متكاملة (الشمندر وقصب السكر والقطن...)	11
- قروض أخرى (تربية الماشية، الحوامض، زراعة الخضر...)	11
2) المتوسطة الاجل	
- قروض لمدة تقل عن 10 سنوات	12
- قروض لمدة تفوق 10 سنوات	13
ب. الصناديق المحلية (1)	
1) القصيرة الاجل	
تسليفات للحصاد	2,50
قروض أخرى	7,50
قروض حلت ولم تسدد بعد أربع سنوات	9,50
2) المتوسطة الاجل	
كافة القروض	10
قروض حلت ولم تسدد بعد أربعة أشهر	12

(1) يطبق هذا النظام بالنسبة للاشخاص الطبيعيين ذوي الدخل الجبائي الذي يقل عن 6 000 درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ظهير شريف رقم 1.83.178 صادر في 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984) بتنفيذ القانون رقم 01.82 المتمم بموجبه الظهير الشريف الصادر في 24 من شوال 1333 (4 سبتمبر 1915) باحداث نظام الحالة المدنية.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف – بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 26 منه ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي ،

الفصل الاول. – ينفذ القانون رقم 01.82 المتمم بموجبه الظهير الشريف الصادر في 24 من شوال 1333 (4 سبتمبر 1915) باحداث نظام الحالة المدنية ، المثبت نصه بعده كما وافق عليه مجلس النواب في 5 شعبان 1403 موافق 18 ماي 1983 :

قانون رقم 01.82 يتمم بموجبه الظهير الشريف الصادر في 24 من شوال 1333 (4 سبتمبر 1915) باحداث نظام الحالة المدنية

فصل فريد

يتمم الظهير الشريف الصادر في 24 من شوال 1333 (4 سبتمبر 1915) باحداث نظام الحالة المدنية بالباب السادس الآتي :

« الباب السادس

« البطاقة الشخصية والعائلية للحالة المدنية

« الفصل 61. – تحدث بطاقة شخصية وعائلية للحالة المدنية « تسلم الى أي شخص يسكن خارج مسقط رأسه من لدن ضابط « الحالة المدنية الذي يقع داخل دائرة اختصاصه مكان سكنى طالب « البطاقة.

« ويعتمد في تحرير البطاقة المشار اليها في الفقرة أعلاه اما « على الكناش العائلي للحالة المدنية بشرط ان يكون مستوفيا « لجميع البيانات التي تجعله مطابقا لواقع الحال واما ، في حالة « عدم وجوده ، على موجز عقد الولادة الذي يرغب المعني بالامر في « الحصول على نظير منه.

« وتقوم البطاقة الآنفة الذكر مقام موجز عقد الولادة وتكون لها « قوة الاثبات التي يتمتع بها هذا الموجز ، للقيام بجميع الاجراءات « الرسمية أو غيرها ما عدا في الحالات التالية :

« – طلب الحصول على الجنسية المغربية او على شهادة حيازة « هذه الجنسية :

« – اثبات وقائع الحالة المدنية أمام المحاكم. »

الفصل الثاني. – ينشر ظهيرنا الشريف هذا بالجريدة الرسمية.

وحرر بفاس في 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984)

وقعه بالعطف :

الوزير الاول ،

الامضاء : محمد كريم العمراني.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مرسوم رقم 2.83.742 صادر في 20 من ربيع الاول 1405 (14 ديسمبر 1984) بتطبيق الفصل 61 من الظهير الشريف الصادر في 24 من شوال 1333 (4 سبتمبر 1915) باحداث نظام الحالة المدنية.

ان الوزير الاول ،

بمقتضى الفصل 61 من الظهير الشريف الصادر في 24 من شوال 1333 (4 سبتمبر 1915) باحداث نظام الحالة المدنية ، كما وقع تتميمه بالقانون رقم 01.82 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.83.178 بتاريخ 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984) ؛

وبعد دراسة المشروع بالمجلس الوزاري المنعقد في 21 من صفر 1405(15 نوفمبر 1984) ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى

يجب أن تكون كل من البطاقة الشخصية والبطاقة العائلية للحالة المدنية ، المنصوص عليهما في الفصل 61 من الظهير الشريف المشار اليه أعلاه الصادر في 24 من شوال 1333 (4 سبتمبر 1915) مطابقتين للنموذجين الملحقين بهذا المرسوم.

المادة الثانية

يعهد الى وزير الداخلية بتنفيذ هذا المرسوم ، الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 20 من ربيع الاول 1405 (14 ديسمبر 1984)

الامضاء : محمد كريم العمراني.

وقعه بالعطف :
وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

***

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

اقليم أو عمالة .....

مكتب الحالة المدنية

لجماعة .....

بطاقة شخصية للحالة المدنية

تقوم مقام موجز عقد الولادة ، طبقا للظهير الشريف الصادر في 24 من شوال 1333 موافق 4 سبتمبر 1915 باحداث نظام الحالة المدنية

الاسم العائلي : ..... NOM :

الاسم الشخصي : ..... PRÉNOM :

تاريخ الولادة : ..... (هجرية)

مكان الولادة : ..... (ميلادية)

والده : .....

والدته : .....

الساكن حاليا بـ.....

البيانات الهامشية : .....

.....

يشهد ضابط الحالة المدنية لجماعة .....

..... الموقع أسفله

بمطابقة المعلومات الواردة في هذه البطاقة لكناش التعريف والحالة المدنية رقم ..... المسلم من مكتب الحالة المدنية لجماعة .....

لموجز عقد الولادة رقم ..... لسنة .....

المسلم من مكتب الحالة المدنية لجماعة .....

بتاريخ .....

..... في .....

الامضاء :

وطابع المكتب

أنا الموقع أسفله :

السيد .....

الساكن حاليا بـ.....

.....

أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذه البطاقة.

امضاء أو بصمة ابهام صاحب الطلب :

يعاقب بناء على الفصل 366 من القانون الجنائي بالحبس من 6 أشهر الى عامين وبغرامة من 120 الى 1.000 درهم أو باحدى هاتين العقوبتين فقط من صنع عن علم شهادة تتضمن وقائع غير صحيحة أو زور أو عدل ، بأية وسيلة كانت ، شهادة صحيحة الاصل ، ما لم يكن الفعل جريمة أشد.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

اقليم أو عمالة .....

مكتب الحالة المدنية

لجماعة .....

بطاقة عائلية للحالة المدنية

تقوم مقام موجز عقد الولادة ، طبقا للظهير الشريف
الصادر في 24 من شوال 1333 موافق 4 سبتمبر 1915
باحداث نظام الحالة المدنية

NOM :
PRÉNOM :

الاسم العائلي : .....
الاسم الشخصي (لصاحب الكناش) : .....
تاريخ ومكان ولادته : .....
والده : ..... والدته : .....

الابناء

الاسم الشخصي	تاريخ الولادة	محل الولادة	اسم الام
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....

يشهد ضابط الحالة المدنية لجماعة .....
..... الموقع أسفله
بمطابقة المعلومات الواردة في هذه البطاقة لما هو مسجل بكناش التعريف والحالة المدنية رقم ..... المسلم من مكتب الحالة المدنية لجماعة ..... بتاريخ .....

الامضاء :
وطابع المكتب

أنا الموقع أسفله :
السيد .....
الساكن حاليا بـ.....
أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذه البطاقة.

امضاء أو بصمة ابهام صاحب الطلب :

يعاقب بناء على الفصل 366 من القانون الجنائي بالحبس من 6 أشهر الى عامين وبغرامة من 120 الى 1.000 درهم أو باحدى هاتين العقوبتين فقط من صنع عن علم شهادة تتضمن وقائع غير صحيحة أو زور أو عدل ، بأية وسيلة كانت ، شهادة صحيحة الاصل ، ما لم يكن الفعل جريمة أشد.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير الطاقة والمعادن رقم 1192.84 صادر في 15 من صفر 1405 (9 نوفمبر 1984) بتحديد أثمان بيع أنواع الوقود السائلة والغازية.

ان وزير الطاقة والمعادن ،

بناء على المرسوم رقم 2.72.536 الصادر في 12 من شعبان 1392 (21 سبتمبر 1972) بتفويض السلطة الى الوزير المكلف بالمعادن فيما يخص تحديد أثمان المنتجات الطاقية ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.83.969 الصادر في 7 ربيع الاول 1404 (12 ديسمبر 1983) بتفويض بعض الاختصاصات والسلط الى الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية ؛

وبناء على قرار وزير الطاقة والمعادن رقم 484.81 الصادر في 20 من رجب 1401 (25 ماى 1981) المتعلق بشروط استعمال الهامش الخاص لتمويل المخزونات الاحتياطية من أنواع الوقود السائلة والغازية ؛

وبعد الاطلاع على رأي اللجنة المركزية للاثمان ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى

تحدد فيما يلي الاثمان الاساسية القصوى التي تباع بها للجمهور أنواع الوقود السائلة :

المنتجات « البيضاء » :

البنزين الممتاز	605,00 درهم للهكتولتر ؛
البنزين العادي	583,00 درهما للهكتولتر ؛
البترول المستعمل للانارة	311,00 درهما للهكتولتر ؛
الغازوال	345,00 درهما للهكتولتر .

المنتجات « السوداء » :

الفيول رقم 2	1.875,50 درهما للطن ؛
الفيول رقم 1	2.123,00 درهما للطن ؛
الفيول رقم 7	2.387,00 درهما للطن ؛

وتشمل الاثمان المنصوص عليها أعلاه :

1 – جميع المصاريف المتعلقة بالتوزيع ؛

2 – هوامش الباعة بالجملة والتفصيل المحددة مبالغها فيما يلي :

	هوامش الباعة بالجملة	هوامش الباعة بالتفصيل
البنزين الممتاز	7 دراهم و 50 سنتيما للهكتولتر	13,50 درهما للهكتولتر
البنزين العادي	7,00 دراهم للهكتولتر	13 درهما للهكتولتر
البترول المستعمل للاضاءة	6,00 دراهم للهكتولتر	7,00 دراهم للهكتولتر
الغازوال	6,00 دراهم للهكتولتر	7,00 دراهم للهكتولتر
الفيول	45,00 درهما للطن	

3 – هامشا خاصا يحدد مبلغه بـ :

4,00 دراهم للهكتولتر من البنزين الممتاز

4,00 دراهم للهكتولتر من البنزين العادي

4,00 دراهم للهكتولتر من البترول المستعمل للاضاءة

4,00 دراهم للهكتولتر من الغازوال

25,00 درهما للطن من الفيول

ويرصد الهامش الخاص الآنف الذكر لتمويل المخزونات الاحتياطية من أنواع الوقود السائلة وفقا للشروط ومع مراعاة التحفظات المنصوص عليها في قرار وزير الطاقة والمعادن رقم 484.81 المشار اليه أعلاه والاتفاقية المضافة اليه.

ولا يجوز أن تضاف الى الاثمان القصوى المنصوص عليها أعلاه الا فروق النقل المحددة مبالغها بالنسبة الى المنتجات البيضاء والمنتجات السوداء في الملحقين (أ) و (ب) المضافين الى هذا القرار.

المادة الثانية

تحدد الاثمان الاساسية القصوى التي تباع بها بالتفصيل أنواع الوقود الغازية المسلمة معبأة بمبلغ 2.958,33 درهما للطن فيما يخص الحمولات التي تتجاوز 5 كيلوغرامات وبمبلغ 3.050,00 درهما للطن فيما يخص الحمولات التي تقل عن 5 كيلوغرامات أو تعادلها.

وتشمل هذه الاثمان :

1 – هوامش الملء والتوزيع بالجملة والتوزيع بالتفصيل المحددة مبالغها فيما يلي :

	الحمولات التي تتجاوز 5 كيلوغرامات	الحمولات التي تقل عن 5 كيلوغرامات أو تعادلها
هامش الملء	30 درهما للطن	30 درهما للطن
هامش التوزيع بالجملة	65 درهما للطن	65 درهما للطن
هامش التوزيع بالتفصيل	100 درهم للطن	150 درهما للطن

2 – جميع المصاريف المتعلقة بتعبئة الغاز وتوزيعه ؛

3 – الرصيد الخاص بنقل الغاز غير المعبأ المحدد مبلغه بـ 40 درهما للطن ، ويخصص لمعادلة تكاليف نقل الغاز غير المعبأ فيما بين أماكن الاستيراد أو الانتاج ومراكز الملء ؛

ويتم ارجاع المبالغ بحسب نسب جزافية تتولى تحديدها لجنة تضم ممثلا لمديرية الطاقة وممثلا لصندوق الموازنة على أن تراعى في ذلك تكاليف النقل الحقيقية التي تحملها كل مركز من مراكز الملء ؛

4 – هامشا خاصا يحدد مبلغه بـ 30 درهما للطن ويخصص لتمويل المخزونات الاحتياطية من أنواع الوقود الغازية وفقا للشروط ومع مراعاة التحفظات المنصوص عليها في قرار وزير الطاقة والمعادن رقم 484.81 المشار اليه أعلاه والاتفاقية المضافة اليه.

ولا يجوز أن يضاف الى الاثمان القصوى المنصوص عليها أعلاه الا فروق النقل بالتفصيل المحددة مبالغها في الملحق (ج) المضاف الى هذا القرار.

المادة الثالثة

يحدد الثمن الاقصى لبيع أنواع الوقود الغازية (البوطان والبروبان) المسلمة غير معبأة بمبلغ 2.800,00 درهم للطن . ويشمل هذا الثمن :

– هامشي الملء والتوزيع بالجملة المحددين على التوالي بمبلغي 30 و 40 درهما للطن ؛

– جميع الصاريف التعلقة بالتعبئة والتوزيع ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

– هامشا خاصا يحدد مبلغه بـ 30 درهما للطن وتجرى عليه الاحكام المقررة فى الفصل 2 أعلاه.

ويراد بالثمن الاقصى المنصوص عليه أعلاه ثمن الغاز عند الخروج من مركز الملء قصد التسليم فى صهاريج موضوعة عند المستعمل ولكنها مملوكة للموزع . ولا يمكن أن تضاف اليه سوى مصاريف النقل.

المادة الرابعة

ينسخ قرار وزير الطاقة والمعادن رقم 995.83 الصادر فى 22 من شوال 1403 (2 أغسطس 1983) بتحديد أثمان أنواع الوقود السائلة والغازية ، كما وقع تغييره بالقرار رقم 7.84 بتاريخ 25 من ربيع الاول 1404 (30 ديسمبر 1983) والقرار رقم 438.84 بتاريخ 16 من رجب 1404 (18 ابريل 1984).

المادة الخامسة

يعمل بهذا القرار ابتداء من 16 صفر 1405 (10 نوفمبر 1984).

ويجب على جميع التجار فى أنواع الوقود السائلة والغازية وجميع الاشخاص المودعة لديهم المنتجات المذكورة أن يوجهوا خلال العشرة أيام التالية لتاريخ العمل بهذا القرار في رسالة مضمونة الى مديرية الطاقة بالرباط بيانا تحصر فيه عند منتصف ليلة 15 من صفر 1405 (9 نوفمبر 1984) مخزوناتهم المؤداة عنها الرسوم الجمركية من البنزين الممتاز والبنزين العادى والبترول المستعمل للانارة والغازوال والفيول.

وتطبق على كميات المخزونات المذكورة التعريفة المنصوص عليها فى هذا القرار.

وحرر بالرباط فى 15 من صفر 1405 (9 نوفمبر 1984).

الامضاء : موسى السعدى.

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول
المكلف بالشؤون الاقتصادية ،
الامضاء : الطيب بن الشيخ.

***

الملحق « أ »

فروق نقل أنواع الوقود السائلة المدعوة « المنتجات البيضاء »

العمالات أو الاقاليم	فرق النقل بادخال جميع الرسوم (بالدراهم للهكتولتر)
عمالات :	
الرباط	3,00
سلا	3,00
الصخيرات – تمارة	2,00
الدار البيضاء – آنفا	1,00
عين السبع – الحى المحمدى	1,00
عين الشق – الحى الحسنى	1,00
بن مسيك – سيدى عثمان	1,00
المحمدية – زناتة	0,00
اقاليم :	
اكادير	9,00
الحسيمة	9,00
أزيلال	10,00
بنى ملال	7,00
بن سليمان	2,00
بولمان	6,00
شفشاون	5,00
الجديدة	4,00
قلعة السراغنة	7,00
الرشيدية	12,00
الصويرة	12,00
فاس	3,00
فجيج	23,00
كلميم	15,00
يفرن	4,00
القنيطرة	3,00
الخميسات	3,00
خنيفرة	6,00
خريبكة	4,00
مراكش	7,00
مكناس	1,00
الناضور	16,00
ورزازات	14,00
وجدة	11,00
آسفى	9,00
سطات	3,00
سيدى قاسم	0,00
طنجة	6,00
طان طان	19,00
تاونات	6,00
تارودانت	11,00
طاطا	22,00
تازة	6,00
تطوان	7,00
تزنيت	12,00

يحدد الوزير المكلف بالطاقة فرق النقل فيما يخص العمالات أو الاقاليم غير المبينة أعلاه باعتبار طريقة تموين العمالة أو الاقليم المعنى ومراعاة للصيغتين التاليتين :

– فيما يخص النقل عبر الطرق :

« ن » = 0،0309 × م.

– فيما يخص النقل عبر السكة الحديدية :

« ن » = 0،0216 × م + 1،094.

ويمثل الرمز « ن » فرق النقل معبرا عنه بالدرهم عن كل هكتولتر بادخال جميع الرسوم.

ويمثل الرمز « م » المسافة بالكيلومترات بين أقرب مصفاة وقاعدة العمالة أو الاقليم المعنى.

***

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الملحق « ب »

فروق نقل أنواع الوقود السائلة المدعوة « المنتجات السوداء »

الاماكن	فرق النقل بادخال جميع الرسوم (بالدراهم للطن)
أكادير	115,00
الحسيمة	147,10
أصيلة	56,55
أسني	108,15
أزيلال	125,50
أزرو	43,65
ابن جرير	68,70
بني ملال	92,65
بني تاجيت	188,05
بن سليمان	20,45
بركان	163,85
برشيد	20,10
بوعنان	210,05
بوقنادل	37,85
بوزنيقة	10,80
الدار البيضاء	11,60
شفشاون	64,10
العيون (الشرقية)	122,60
الرشيدية	151,35
الجديدة	49,80
الصويرة	147,10
الفقيه بن صالح	80,70
فاس	40,95
قنفودة	151,50
كرسيف	93,75
كلميم (كولمين)	191,85
ايفني	215,00
بفرن	50,20
ايميني	154,45
ابموزار الكندر	54,85
العرائش	51,75
مراكش	90,00
مشرع بلقصيري	18,15
مكناس	17,75
ميدلت	93,80
المحمدية – زناتة	0,00
امزوضية	108,15
الناضور	194,70
النعيمة	128,25
ورزازات	168,75
ولماس	75,30
وجدة	140,65
وادي الحيمر	145,50
وادي زم	62,15
الرباط – سلا	32,05
آسفي	108,85
صفرو	51,35
سيدي بنور	77,20
سيدي قاسم	0,00
سيدي سليمان	8,50
سطات	31,65
سيدي يحيى	22,40
الصخيرات	20,85
سوق الاربعاء	23,55
تادلة	79,55
طنجة	70,30
طان طان الشاطىء	249,75
قلعة السراغنة	90,75
سيدي العياشي	27,05
سوق سبت كردان	140,50
تارودانت	146,25
تاوريرت	107,80
جرادة	154,15
القنيطرة	46,85
كتامة	102,70
قلعة مكونة	203,90
الخميسات	39,75
خميس الزمامرة	80,70
خميس اولاد عياد	86,50
خنيفرة	75,30
خريبكة	60,05
القصر الكبير	37,85
تارجيست	109,65
تازة	77,85
تمارة	26,25
تطوان	91,50
تداس	58,70
تيفلت	49,40
تيزنيت	150,15
اليوسفية	84,30
زايو	179,30

يحدد الوزير المكلف بالطاقة فرق النقل فيما يخص الاماكن غير المنصوص عليها أعلاه ، باعتبار طريقة تموين المكان المعني ومراعاة للصيغتين التاليتين :

– فيما يخص النقل عبر الطرق :

« ن » = 0،3861 × م.

– فيما يخص النقل عبر السكة الحديدية :

« ن » = 0،2695 × م + 13،685.

ويمثل الرمز « ن » فرق النقل معبرا عنه بالدراهم عن كل طن بادخال جميع الرسوم.

ويمثل الرمز « م » المسافة بالكيلومترات بين أقرب مصفاة والمكان المعني.

الملحق « ج »

فروق نقل أنواع الوقود الغازية (البوطان والبروبان)

تحدد فيما يلي فروق النقل بالتفصيل لغازات البترول السائلة :

1 – في منطقة الدار البيضاء – المحمدية وكذا في الاماكن الموجود بها مركز للملء ، لا يعتد بفرق النقل (منطقة 0).

2 – داخل المنطقة المحددة بعده (المنطقة 1) :

– القسم الشرقي :

الواقع بين الخط الماز بالناضور والزغنغن وتيزطوتين وتاوريرت وعين بني مطهر التي تعد كلها جزءا من القسم المذكور والحدود مع الجزائر وبين ساحل البحر الابيض المتوسط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

– القسم الغربي :

الواقع بين الساحل الاطلسي والحد القارى المار بالاماكن التالية التى تعد جزءا من القسم المذكور :

مارتيل وتطوان وشفشاون وباب تازة وتامسنيت وعين عائشة وتازة وبولمان وتمحضيت وأغبالة وآيت محمد وتلوات وأولوز وتيوليت وتيزنيت وسيدى موسى أكلو.

يساوى فرق النقل 85 درهما للطن.

3 – فى المنطقة 2 الواقعة بين الاماكن التى تحد المنطقة 1 المشار اليها أعلاه وبين الحد القارى المار بالاماكن المبينة بعده التى تعد جزءا من المنطقة 2 المذكورة :

فم أسحة والبيار وزريويلة وآيت موسى أوداود وفم الحسن وأقة أفوزار وبوعازر وأكدز وايكنيون وتاغية وتوروك وأفوس وبوذنيب وبوعنان وعين الشعير ومنقوب وبوعرفة.

يساوى فرق النقل 250 درهما للطن.

4 – فى المنطقة المتألفة من باقى المملكة (المنطقة 3) ، يساوى فرق النقل 280 درهما للطن.

قرار لوزير الطاقة والمعادن رقم 1193.84 صادر في 15 من صفر 1405 (9 نوفمبر 1984) بتحديد أثمان بيع الغازوال لسفن الصيد الساحلي

ان وزير الطاقة والمعادن ،

بناء على المرسوم رقم 2.72.536 الصادر في 12 من شعبان 1392 (21 سبتمبر 1972) بتفويض السلطة الى الوزير المكلف بالمعادن فيما يخص تحديد أثمان منتجات الطاقة ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.83.969 الصادر في 7 ربيع الاول 1404 (12 ديسمبر 1983) بتفويض بعض الاختصاصات والسلط الى الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية ؛

وبناء على القرار رقم 1192.84 الصادر في 15 من صفر 1405 (9 نوفمبر 1984) بتحديد أثمان بيع انواع الوقود السائلة والغازية ،

وبعد الاطلاع على رأي اللجنة المركزية للاثمان .

يقرر ما يلي :

المادة الاولى

استثناء من أحكام المادة الاولى من القرار المشار اليه أعلاه رقم 1192.84 بتاريخ 15 من صفر 1405 (9 نوفمبر 1984) يحدد بـ 187 درهما للهكتوليتر الثمن الاساسي لبيع الغازوال لسفن الصيد الساحلي ما عدا سفن الصيد في أعالي البحار.

المادة الثانية

يعمل باحكام هذا القرار ابتداء من 16 صفر 1405 (10 نوفمبر 1984).

وحرر بالرباط في 15 من صفر 1405 (9 نوفمبر 1984)

الامضاء : موسى السعدى.

اطلع عليه :

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول

المكلف بالشؤون الاقتصادية ،

الامضاء : الطيب بن الشيخ.

قرار لوزير التجارة والصناعة والسياحة رقم 1065.84 صادر في 26 من صفر 1405 (20 نوفمبر 1984) بتتميم قائمة القطع المعتبرة مصنوعة بالمغرب والمعدة للعربات ذات المحرك الملحقة بالقرار رقم 78.83 الصادر في 10 جمادى الآخرة 1403 (25 مارس 1983).

ان وزير التجارة والصناعة والسياحة ،

بناء على القرار رقم 78.83 الصادر في 10 جمادى الآخرة 1403 (25 مارس 1983) بتحديد قائمة القطع المعتبرة مصنوعة بالمغرب والمعدة للعربات ذات المحرك ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى

تتمم وفقا لبيانات القائمة الملحقة بهذا القرار قائمة القطع (1) المعتبرة مصنوعة بالمغرب والمعدة للعربات ذات المحرك.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 26 من صفر 1405 (20 نوفمبر 1984)

الامضاء : عز الدين جسوس.

(1) راجع القائمة الملحقة فى نشرة الترجمة الرسمية من الجريدة الرسمية عدد 3764 بتاريخ 25 من ربيع الاول 1405 (19 ديسمبر 1984) صفحة 472.

قرار لوزير المالية رقم 1134.84 صادر فى 19 من ربيع الاول 1405 (13 ديسمبر 1984) بتحديد شروط وكيفية اصدار القرض العقارى والفندقى اقتراضا بواسطة سندات قدره مائة وخمسون مليون (150.000.000) درهم.

ان وزير المالية ،

بناء على المرسوم رقم 2.84.184 الصادر فى 5 جمادى الآخرة 1404 (7 مارس 1984) بمنح ضمان الدولة للاقتراضات التى يصدرها القرض العقارى والفندقى فى حدود مبلغ لا يجاوز 600 مليون (600.000.000) درهم ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى

يؤذن للقرض العقارى والفندقى ان يصدر فى نطاق ضمان الدولة الممنوح بموجب المرسوم رقم 2.84.184 المشار اليه أعلاه الصادر فى 5 جمادى الآخرة 1404 (7 مارس 1984) اقتراضا بواسطة سندات قدره مائة وخمسون مليون (150.000.000) درهم ويتم استهلاك الاقتراض المذكور فى ظرف خمسة عشر عاما وتترتب عليه فائدة سعرها 11،50 % فى السنة.

المادة الثانية

يتمثل هذا الاقتراض فى سندات من فئة 10.000 درهم تصدر بقيمة 9 دراهم و 84 سنتيما مقابل 10 دراهم ، وينتفع بها ابتداء من 26 ربيع الاول 1405 (20 ديسمبر 1984) وترجع مبالغها بحسب قيمتها الاسمية أو تسترد عن طريق الشراء من البرصة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المادة الثالثة

يقع استهلاك السندات اما بالقرعة على أساس استهلاك قسط سنوي ثابت من رأس المال واما باستردادها بالشراء من البرصة بثمن أقل من القيمة الاسمية ، مع مراعاة الجزء المؤدى من القسيمة وعلى ان يتم كل سنة على كل حال ، استنفاذ القسط السنوي المقرر استهلاكه وذلك اما بارجاع مبالغ السندات واما باستردادها بالشراء من البرصة بحسب ما يختاره القرض العقاري والفندقي.

وتجرى القرعة بأن يختار بواسطتها رقم أحد السندات الرائجة وترجع قيمة السند الحامل لهذا الرقم ، ثم قيمة السندات الحاملة للارقام التالية حسب الترتيب العددي المتصاعد الى غاية عدد السندات الواجب ارجاع مبالغها وفقا لشروط الاستهلاك المبينة أعلاه ، ولتطبيق هذه القاعدة يقع تجاوز الارقام التي تحملها السندات المستهلكة سابقا بارجاع مبالغها أو باستردادها بالشراء من البرصة ، ويعتبر الرقم « واحد » وما يليه تابعا مباشرة لاعلى رقم من الارقام التي تحملها سندات الاقتراض.

وترجع السندات المعينة بالقرعة السنوية عند حلول الفوائد يوم 20 ديسمبر من كل سنة وللمرة الاولى يوم 20 ديسمبر 1985.

وتنشر أرقام السندات المعينة بالقرعة بالجريدة الرسمية قبل التاريخ المحدد لارجاع مبالغها بما لا يقل عن عشرين يوما.

وينتهي استحقاق الفوائد عن السندات ابتداء من اليوم الذي تعرض فيه للارجاع ، ويقتطع حين الارجاع مبلغ الفوائد الذي يكون قد دفع بغير حق ، ويجب ان يشفع كل سند مقدم لارجاع مبلغه بجميع القسيمات التي لم يحل أجلها في التاريخ المذكور المحدد لارجاع مبلغ السند ، واذا لم تقدم قسيمة أو عدة قسيمات استنزل مبلغها من القدر الواجب أداؤه لحامل السند.

المادة الرابعة

يصدر هذا الاقتراض يوم 26 من ربيع الاول 1405 (20 ديسمبر 1984).

المادة الخامسة

تحدد بعد موافقة وزير المالية المبالغ الواجب تخصيصها لمصاريف الاصدار وكذا العمولات ايا كان نوعها التي يمكن ان يترتب على القرض العقاري والفندقي أداؤها استقبالا بمناسبة الخدمة المالية لهذا الاقتراض.

وحرر بالرباط في 19 من ربيع الاول 1405 (13 ديسمبر 1984).

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص خاصة

قرار للوزير المكلف بالتعاون رقم 84. 727 صادر في 24 من شوال 1404 (23 يوليو 1984) بتفويض الامضاء.

ان الوزير المكلف بالتعاون ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.57. الصادر في 9 رمضان 1376 (10 ابريل 1957) بشأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه بالظهير الشريف رقم 1.58.269 الصادر في 9 صفر 1378 (25 أغسطس 1958) ولاسيما الفصل الاول منه ؛

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.83.334 الصادر في 24 من صفر 1404 (30 نوفمبر 1983) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وبعد الاطلاع على القرار رقم 1471.83 الصادر في 26 من صفر 1404 (2 ديسمبر 1983) بتفويض الامضاء ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى

يفوض الى السيد أحمد الورضي ، مدير التعاون الثنائي ، الامضاء أو التاشير نيابة عن الوزير المكلف بالتعاون على جميع المقررات المتعلقة بمديرية التعاون الثنائي.

المادة الثانية

يتمم بالفصل الاول المكرر الآتي بعده القرار رقم 1471.83 المشار اليه أعلاه الصادر في 26 من صفر 1404 (2 ديسمبر 1983) :

« الفصل الاول المكرر. – ينوب السيد أحمد الورضي ، مدير « التعاون الثنائي عن السيد أحمد الرحماني ، الكاتب العام للوزارة « المكلفة بالتعاون اذا تغيب أو عاقه عائق. »

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 24 من شوال 1404 (23 يوليو 1984).

الامضاء : عبد الواحد الراضي.

اطلع عليه :
الوزير الاول ،
الامضاء : محمد كريم العمراني.

قرار للامين العام للحكومة ، المكلف بمهام علاقات الحكومة مع مجلس النواب رقم 84. 1075 صادر في 2 ربيع الاول 1405 (26 نوفمبر 1984) بتفويض الامضاء.

ان الامين العام للحكومة ، المكلف بمهام علاقات الحكومة مع مجلس النواب ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.83.334 الصادر في 24 من صفر 1404 (30 نوفمبر 1983) بتعيين أعضاء الحكومة ، كما وقع تغييره ؛

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 أبريل 1957) بشأن تفويض امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، كما وقع تتميمه ، ولاسيما الفصل الثاني منه ؛

وبناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 ابريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العامة ، كما وقع تغييره ولاسيما الفصلين 5 و 64 منه ؛

وبناء على رسالة الوزير الاول رقم 758 بتاريخ 6 صفر 1405 (31 أكتوبر 1984) المتعلقة باسناد جلالة الملك مهام الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الى الامين العام للحكومة ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى

يفوض الى السيد الطاهر الشرقاوي ، مدير الشؤون الادارية والمالية بالامانة العامة للحكومة ، الامضاء أو التاشير نيابة عن الامين العام للحكومة ، المكلف بمهام علاقات الحكومة مع مجلس النواب ، على الاوامر بصرف أو تحويل أو تفويض الاعتمادات وعلى الاوراق المثبتة للنفقات والاوامر بقبض المداخيل وبصفة عامة على جميع الاوراق الحسابية المتعلقة بميزانية مصالح الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 2 ربيع الاول 1405 (26 نوفمبر 1984).

الامضاء : عباس القيسي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نظام موظفي الادارات العمومية

نصوص عامة

ظهير شريف رقم 1.83.229 صادر في 9 محرم 1405 (5 اكتوبر 1984) بتنفيذ القانون رقم 3.82 المتعلق بتغيير القانون رقم 012.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد موظفو وأعوان الدولة والبلديات والمؤسسات العامة المنخرطون في نظام المعاشات المدنية ، والقانون رقم 015.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الضباط والعسكريون غير الضباط بالقوات المسلحة الملكية المنخرطون في نظام المعاشات العسكرية.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف – بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 26 منه .

اصدرنا امرنا الشريف بما يلي :

الفصل الاول. – ينفذ القانون رقم 3.82 المتعلق بتغيير القانون رقم 012.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد موظفو وأعوان الدولة والبلديات والمؤسسات العامة المنخرطون في نظام المعاشات المدنية ، والقانون رقم 015.75 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الضباط والعسكريون غير الضباط بالقوات المسلحة الملكية المنخرطون في نظام المعاشات العسكرية ، المثبت نصه بعده كما وافق عليه مجلس النواب في 10 رمضان 1403 موافق 22 يونيو 1983 :

قانون رقم 3.82 يتعلق بتغيير القانون رقم 012.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد موظفو وأعوان الدولة والبلديات والمؤسسات العامة المنخرطون في نظام المعاشات المدنية ، والقانون رقم 015.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الضباط والعسكريون غير الضباط بالقوات المسلحة الملكية المنخرطين في نظام المعاشات العسكرية

الفصل الاول

يغير كما يلي الفصل 2 من القانون رقم 012.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد موظفو وأعوان الدولة والبلديات والمؤسسات العامة المنخرطون في نظام المعاشات المدنية :

« الفصل 2. – لا يمكن ان يحتج على ادارات الدولة والجماعات
« المحلية والمؤسسات العامة فيما يتعلق بتحديد سن الموظفين
« والاعوان العاملين بها أو سن من تنتقل اليهم حقوقهم في المعاشات التي
« يستحقونها الا بعقود الولادة أو الوثائق التي تقوم مقامها المدلى
« بها حين التوظيف أو عند ولادة الاولاد والمحتفظ بها في الملفات
« الادارية أو ملفات الانخراط في نظام المعاشات ، وذلك خلافا
« لجميع الاحكام التشريعية والتنظيمية المنافية لذلك. »

الفصل الثاني

يغير كما يلي الفصل 4 من القانون رقم 015.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الضباط والعسكريون غير الضباط بالقوات المسلحة الملكية المنخرطون في نظام المعاشات العسكرية :

« الفصل 4. – لا يمكن أن يحتج على الادارة فيما يتعلق بتحديد
« سن الضباط والعسكريين غير الضباط أو سن من تنتقل اليهم
« حقوقهم في المعاشات التي يستحقونها الا بعقود الولادة أو الوثائق
« التي تقوم مقامها المدلى بها حين الانخراط في الجيش أو عند ولادة
« الاولاد والمحتفظ بها في الملفات الادارية او ملفات الانخراط في
« نظام المعاشات العسكرية ، وذلك خلافا لجميع الاحكام التشريعية
« والتنظيمية المنافية لذلك. »

الفصل الثالث

يعمل بهذا القانون ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

الفصل الثاني. – ينشر ظهيرنا الشريف هذا بالجريدة الرسمية.

وحرر بفاس في 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984).

وقعه بالعطف :

الوزير الاول ،

الامضاء : محمد كريم العمراني.

ظهير شريف رقم 1.83.230 صادر في 9 محرم 1405 (5 اكتوبر 1984) بتنفيذ القانون رقم 12.81 بشأن الاقتطاعات من رواتب موظفي وأعوان الدولة والجماعات المحلية المتغيبين عن العمل بصفة غير مشروعة.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف – بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا اسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 26 منه ،

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

الفصل الاول. – ينفذ القانون رقم 12.81 بشأن الاقتطاعات من رواتب موظفي وأعوان الدولة والجماعات المحلية المتغيبين عن العمل بصفة غير مشروعة ، المثبت نصه بعده كما وافق عليه مجلس النواب في 10 رمضان 1403 موافق 22 يونيو 1983 :

قانون رقم 12.81 بشأن الاقتطاعات من رواتب موظفي وأعوان الدولة والجماعات المحلية المتغيبين عن العمل بصفة غير مشروعة.

فصل فريد

بصرف النظر عن العقوبات التأديبية المنصوص عليها في الظهير الشريف رقم 1.58.008 بتاريخ 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ، يخضع راتب كل موظف أو عون للدولة أو للجماعات المحلية يتغيب عن العمل خلال فترة من اليوم بدون ترخيص لاقتطاع تحدد شروطه وكيفياته بموجب نص تنظيمي.

الفصل الثاني. – ينشر ظهيرنا الشريف هذا بالجريدة الرسمية.

وحرر بفاس في 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984)

وقعه بالعطف :

الوزير الاول ،

الامضاء : محمد كريم العمراني.

ظهير شريف رقم 1.83.272 صادر في 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984) بتنفيذ القانون رقم 28.83 المتعلق بترسيم بعض أعوان الادارة في أسلاك الموظفين.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف – بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصل 26 منه ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

الفصل الاول. – ينفذ القانون رقم 28.83 المتعلق بترسيم بعض أعوان الادارة في أسلاك الموظفين ، المثبت نصه بعده كما وافق عليه مجلس النواب بتاريخ 10 رمضان 1403 موافق 22 يونيو 1983 :

قانون رقم 28.83 يتعلق بترسيم بعض أعوان الادارة في أسلاك الموظفين

الفصل الاول

بالرغم عن جميع المقتضيات التشريعية والتنظيمية المنافية ، يرسم في أسلاك موظفي الادارات العمومية أعوان الدولة الموقتون والمياومون والعرضيون الذين يشغلون منصبا عموميا والذين يتوفرون على سبع (7) سنوات من الخدمات العمومية المنجزة في الادارة المغربية منذ بلوغهم من العمر السنة الثامنة عشرة.

الفصل الثاني

لا يمكن تعيين هؤلاء الاعوان الا في منصب يطابق مهامهم وينتمي اما للاسلاك المرتبة في سلالم الاجور من رقم 1 الى 5 المحدثة بموجب المرسوم رقم 2.62.344 المؤرخ في 15 من صفر 1383 (8 يوليو 1963) واما لسلك الاعوان العموميين.

ويجب أن يتوفر المعنيون بالامر في تاريخ العمل بترسيمهم على سبع (7) سنوات من الخدمات العمومية المنجزة في الادارة المغربية منذ بلوغهم من العمر السنة الثامنة عشرة (18).

الفصل الثالث

يرسم الاعوان من غير امتحان تمهيدي بعد استشارة اللجنة الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ويرتبون بعد اعادة تكوين حالتهم الادارية ويتم اعادة هذا التكوين باعتبار مدة الخدمات المنجزة في منصب مماثل وعلى أساس الترقي حسب الاقدمية مع الاحتفاظ بنسبة النصف بباقي الاقدمية غير المستعمل.

غير انه لا يمكن في أي حال من الاحوال أن تعتبر الخدمات المنجزة من طرف عون قبل بلوغه الحد الادنى من السن المعين قانونيا لولوج السلك المرسم فيه.

اما مجموع الاقدمية المعتبرة في جميع الحالات فينخفض بمدة محددة في ثلاث (3) سنوات بما في ذلك مدة التمرين.

الفصل الرابع

يرسم ، خلال فترة لا تتعدى أربع (4) سنوات ، الاعوان المزاولون مهامهم في تاريخ نشر هذا القانون والمتوفرون على الشروط المنصوص عليها في الفصل الاول أعلاه.

الفصل الخامس

لا يستفيد من هذا القانون الاعوان البالغون في تاريخ ترسيمهم سن الاحالة على التقاعد المحددة في التشريع المعمول به بخصوص الموظفين.

الفصل السادس

يلغى هذا القانون ويعوض مقتضيات المرسوم الملكي رقم 736.67 بتاريخ 10 شعبان 1387 (13 نوفمبر 1967) بمثابة قانون بشأن ترسيم بعض أعوان الادارة في أسلاك الموظفين.

يعمل بهذا القانون ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

الفصل الثاني. – ينشر ظهيرنا الشريف هذا بالجريدة الرسمية.

وحرر بفاس في 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984)

وقعه بالعطف :

الوزير الاول ،

الامضاء : محمد كريم العمراني.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص خاصة

وزارة الصناعة التقليدية والشؤون الاجتماعية

قرار لوزير الصناعة التقليدية والشؤون الاجتماعية رقم 1007.84 صادر في 13 من شوال 1404 (12 يوليو 1984) يغير ويتمم بموجبه القرار رقم 183.79 الصادر في 10 شعبان 1398 (17 يوليو 1978) بتحديد اختصاصات وتنظيم المصالح الخارجية لمديرية الصناعة التقليدية.

ان وزير الصناعة التقليدية والشؤون الاجتماعية ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.77.326 الصادر في 24 من شوال 1397 (8 اكتوبر 1977) بمثابة قانون يغير بموجبه الظهير الشريف رقم 1.59.357 الصادر في فاتح جمادى الآخرة 1379 (2 ديسمبر 1959) بشأن التقسيم الاداري للمملكة ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.75.832 الصادر في 27 من ذي الحجة 1395 (30 ديسمبر 1975) بشأن المناصب العليا الخاصة بمختلف الوزارات ؛

وبناء على قرار وزير الصناعة التقليدية والشؤون الاجتماعية رقم 183.79 الصادر في 10 شعبان 1398 (17 يوليو 1978) بتحديد اختصاصات وتنظيم المصالح الخارجية لمديرية الصناعة التقليدية ، كما تم تغييره وتتميمه بالقرار رقم 567.81 الصادر في 7 ذي الحجة 1400 (17 أكتوبر 1980) ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يغير ويتمم كما يلي الفصل الاول من القرار رقم 183.79 المشار اليه أعلاه ، الصادر في 10 شعبان 1398 (17 يوليو 1978) :

« الفصل الاول. – تشتمل المصالح الخارجية لمديرية الصناعة التقليدية على النيابات الآتية :

« نيابة الرباط التي تنطبق حدودها الترابية على عمالات الرباط والصخيرات – تمارة ؛

« نيابة سلا التي تنطبق حدودها الترابية على عمالة سلا ؛

« نيابة الدار البيضاء – آنفا التي تنطبق حدودها الترابية على عمالة الدار البيضاء – آنفا واقليمي الجديدة وبن سليمان ؛

« نيابة بن مسيك – سيدي عثمان التي تنطبق حدودها الترابية على عمالة بن مسيك – سيدي عثمان ؛

« نيابة عين الشق – الحي الحسني التي تنطبق حدودها الترابية على عمالة عين الشق – الحي الحسني ؛

« نيابة عين السبع – الحي المحمدي التي تنطبق حدودها الترابية على عمالة عين السبع – الحي المحمدي ؛

« نيابة المحمدية – زناتة التي تنطبق حدودها الترابية على عمالة المحمدية – زناتة.

« .....

« النيابة الاقليمية لسيدي قاسم.

« .....

« نيابة العيون التي تنطبق حدودها الترابية على اقليمي العيون وبوجدور.

« نيابة السمارة التي تنطبق حدودها الترابية على اقليم السمارة.

« .....

« نيابة مكناس التي تنطبق حدودها الترابية على اقليمي مكناس ويفرن.

« .....

« النيابة الاقليمية لتازة.

« النيابة الاقليمية للحسيمة.

« .....

« النيابة الاقليمية لتزنيت.

« النيابة الاقليمية لكلميم.

« النيابة الاقليمية لطانطان.

« النيابة الاقليمية لوادي الذهب.

« النيابة الاقليمية لوجدة.

« النيابة الاقليمية لفكيك. »

(الباقي دون تغيير).

الفصل الثاني

يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 13 من شوال 1404 (12 يوليو 1984).

الامضاء : عباس الفاسي.

مقرر لرئيس غرفة الصناعة التقليدية لاقاليم فاس ، تازة ، الحسيمة ، بولمان وتاونات رقم 1105.84 صادر في 20 من محرم 1405 (16 اكتوبر 1984) باحداث وتأليف اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء موظفي مصالح غرفة الصناعة التقليدية لاقاليم فاس ، تازة ، الحسيمة ، بولمان وتاونات.

أن رئيس غرفة الصناعة التقليدية لاقاليم فاس ، تازة ، الحسيمة ، بولمان وتاونات ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.59.0200 الصادر في 26 من شوال 1378 (5 ماي 1959) بتطبيق الفصل 11 من الظهير الشريف بمثابة النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية بشأن اللجان الادارية المتساوية الاعضاء ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبنـاء على المرسـوم رقم 2.80.259 بتاريـخ 2 ربيـع الاول 1401 (9 يناير 1981) بشأن النظام الاساسي الخاص بموظفي غرف الصناعـة التقليديـة .

يقرر ما يلـي :

الفصل الاول

تحدث بمصالح غرفة الصناعة التقليدية لاقاليم فاس . تازة . الحسيمة . بولمـان وتاوذات لجان ادارية متساويـة الاعضاء مختصة ازاء الموظفيـن التابعين لكل درجة أو مجموعة من الدرجات المبينة بعده :

اللجنة الاولـى : المتصرفون المساعدون.

اللجنة الثانية : المحررون والمحررون الممتازون.

اللجنة الثالثة : الكتاب والكتاب الممتازون.

اللجنة الرابعة : أعوان التنفيذ وأعوان التنفيذ الممتـازون وأعـوان المصلحة.

اللجنة الخامسة : الاعوان العموميون.

الفصل الثاني

يحدد تأليف اللجان المذكورة في الفصل الاول كما يلـي :

بيان اللجان الاسلاك والدرجات	ممثلـو الادارة		ممثلـو الموظفيـن	
	الاعضـاء الرسميون	الاعضـاء النـواب	الاعضـاء الرسميون	الاعضـاء النـواب
اللجنة الاولى	—	—	—	—
اللجنة الثانية	—	—	—	—
اللجنة الثالثة	—	—	—	—
اللجنة الرابعة	—	—	—	—
اللجنة الخامسة	—	—	—	—

وحرر بفاس في 20 من محرم 1405 (16 اكتوبر 1984)

الامضاء : الحاج عبد الكريم الوديغيري.

كتابة الدولة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية

قرار لكاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الادارية رقم 1008.84 صادر في 11 من ذي القعدة 1404 (9 أغسطس 1984) بتحديـد عدد الاجهزة التليفونية من الصنفين (ب) و (ج) اللازمة لحسن سيـر مصالح وزارة النقل

ان كاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الادارية .

بنـاء على المرسوم رقـم 2.70.378 الصادر في 21 مـن رجب 1390 (22 سبتمبر 1970) بتحديد الشروط التي يمكن بموجبها وضع جهاز تليفوني لاغراض تقتضيها المصلحة في منازل شخصيات سامية وبعـض موظفي وأعوان الدولة :

وبنـاء على المرسـوم رقـم 2.82.36 الصـادر فـي 20 مـن جمادى الآخرة 1403 (4 أبريل 1983) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة النقل :

وباقتراح من وزير النقل .

يقرر ما يلـي :

فصل فريد

يحدد وفقـا للجدول التالـي فيما يخص وزارة النقـل عـدد الاجهزة التليفونية من الصنفين (ب) و (ج) الجاري عليها النظام المنصوص عليـه في الفصل الاول من المرسوم رقم 2.70.378 المشار اليه أعلاه الصـادر في 21 من رجب 1390 (22 سبتمبر 1970) :

نظام وضع الاجهزة التليفونية	العـدد
الصنف (ب) :	
مديرو الادارة المركزية	7
مدير الديوان	1
الصنف (ج) :	
سائق الوزير	1

ولا يستفيد من الاجهزة المذكورة الا الموظفون والاعوان المعينون بصفـة قانونية في المناصب والدرجات المشار اليها أعلاه.

وحرر بالرباط في 11 من ذي القعدة 1404 (9 أغسطس 1984)

الامضاء : محمد التوكاني.

المطبعة الرسمية – الرباط

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.